



اخترنالک ۶۲

اسلام آباد

نظریا وعملیہ

بقلم : ہارولد لاسکی

الجزء الثاني

اخترنا لك ...

٦٢

الدولة نظرياً وعملياً

بقلم
هارولد ج. لاسكي

الجزء الثاني

دار المعارف بمصر



الرئيس جمال عبد الناصر

تعريف بالكتاب

هذا الكتاب يهدف إلى استكشاف طبيعة الدولة الحديثة ، وهو يسعى إلى تفسير هذه الطبيعة عن طريق دراسة سماتها التي أوضحها تاريخها . ويحاول الكتاب - على ضوء هذه السمات - أن يضع نظرية للدولة تلائم هذا التاريخ أكثر مما تلائم النظرية الكلاسيكية .

هارولد ج . لاسكى

لندن

أكتوبر ١٩٣٤

الفصل الثالث

الدولة والمجتمع الدولي

١

لا يمكن لدولة ما أن تعيش لنفسها فقط . إذ أنها عضو في مجتمع الدول ، وإذا نظرنا إلى ذلك من الوجهة النظرية البحتة نجد أن لكل دولة من هذه الدول نفس الحق كذا أن عليها نفس الواجبات . ونجد كلاهما في هذا النسيج المتشابك الذي يطلق عليه اسم العلاقات الدولية . ولذلك وجب وضع القوانين واللوائح التي تحدد هذه العلاقات وتسيطر عليها . ولكن ليست هناك نظرية كاملة عن الدولة لا تفسر الحقائق التي يترتب عليها وجود هذا المجتمع الدولي .

ويجب أن تتمثل أية نظرية عن الدولة في فلسفة القانون الدولي . وينبغي لها أن تفسر سبب ارتباط هذه الدول بهذا القانون . كما يجب أن تقيم نفسها على فروض قانونية تتماشى مع هذا العالم الذي تعيش فيه . إلا أن مثل هذه النظرية يجب أن تكون راسخة المعالم والأسس حتى تتاح لها الفرصة لإدراك أهمية التغيرات الهائلة التي لمسناها في العلاقات بين الدول منذ ٣٠٠ سنة . وقد حددت هذه العلاقات أول ما حددت منهجاً عملياً

بالنسبة للقانون الدولي . ولن تكتمل أسس هذه الفلسفة ما لم تحدد قواعد القانون الدولي استمرار تطبيقه الذي يمكن الدولة من أن تجعل من القانون الذي تسنه العامل الذي نقيس به ما تفصح عنه الهيئات الأخرى من سلوك ، وما تقوم به من عمل .

ونحن نجد في تاريخ نظرية القانون الدولي أن نظرية الدولة ذات السيادة لها وضعها الهام . فمن الواضح أنه طالما كانت الدولة منظمة ذات سيادة ، فلن ترتبط بأية إرادة غير إرادتها ، وأن مشكلة سن القوانين لمجتمع دولي يلتزم أعضاؤه بهذه القوانين بعد موافقة هؤلاء الأعضاء لمشكلة جد خطيرة . أما جوهر العلاقات الداخلية التي تتميز بها الدولة فهو حقها كدولة ذات سيادة في فرض إرادتها على الذين يدورون في فلكها . أما خارج هذا النطاق فنجد أنها ترغبنا على الاعتقاد بأن السبيل الوحيد لارتباط دولة ما بالبرغم منها هو الحرب ، وأن الحكم القاطع في العلاقات الدولية هو إحراز النصر كنتيجة لنظرية السيادة .

وتتمثل فكرة السيادة في القانون الدولي في ناحيتين ، فهي من جهة فكرة منطقية ، أما صحتها فهي ناحية شكلية بحثة . ومن هذه الزاوية أمكننا الحصول على نظرية إيجابية للقانون الدولي الذي يرجع جميع القواعد التي يسير عليها قانون الدول إلى العرف الدولي أو المعاهدات — إذ أنهما (أي العرف الدولي والمعاهدات) يمثلان إرادة الدول . وتوحي طبيعة السيادة بأن إرادة الدولة هي المصدر الوحيد للقانون . فإذا اعتقدنا خلاف ذلك

نجد عندئذ أن إرادة الدولة ستلتزم بالقواعد التي لم توافق عليها ، وعندئذ لن تصبح منظمة ذات سيادة .

أما من الناحية الأخرى فنجد أن فكرة السيادة في القانون الدولي تتخذ الصيغة الفلسفية ، ونجد أن أثرها يكمن في تبرير النظرية الإيجابية ، وذلك بالتدليل على أن الدولة لها قيمة أخلاقية مطلقة . ولذلك فإن صحة القانون الدولي تعتمد على تحقيق هذه القيمة طالما كان الحكم هو الدولة ذاتها (إذ بدونها لن تكون تجسيمياً للقيمة الأخلاقية المطلقة) فسنجد أن الدولة ستضع مصلحتها فقط نصب أعينها . وعندما تفعل ذلك ستحقق الأهداف التي تستطيع أن ترمي إليها ، إذ عندما تقوم بضمان مصلحتها الذاتية نجد أنها في الحقيقة تكفل الأمن لمصلحة القيم الأخلاقية المطلقة التي تتمثل فيها .

أما هؤلاء الذين أقاموا الصرح القديم للقانون الدولي فلم يرتجفوا من جراء هذه الاستنتاجات . فإذا جارينا هيجل على أن الدولة تعد بمثابة الروح التي تقسم بالإنصاف ، والتي تتناول جميع النواحي بطريقة موضوعية ، كما أنها السبيل الوحيد الذي يستطيع الفرد بواسطتها أن يبلغ هذه المرحلة من الموضوعية والصدق . ويذكر هيجل أن حقوق الدول الأخرى لم تتحقق بعد ولم توضع في صيغة قاعدة عامة تكون لها السلطة العليا . إلا أنه يمكن تحقيق هذه النواحي عن طريق إرادتها ، والدولة فوق القانون ، وما القانون الدولي إلا قانون خارجي يختص

بالشئون البلدية ويستمد قوته من إرادة الدولة أو الدول التي تحاول القيام بتنفيذه . ولذلك فمن الصعب تحقيق نظام دولي حيث تعتبر الدول أجزاء مكونة له ، طالما أن هذه الدول هي صاحبة السيادة ؛ وقد ذكر لاسون عبارة مشهورة يقول فيها : إنه لا يمكن للدواة الخضوع لنظام قانوني أو أية إرادة أخرى غير إرادتها . . إنها إرادة غير محدودة تتسم بالذاتية . ويصر كوفمان على أنه ليست هناك قاعدة عامة لقانون يربط الدول جميعها اللهم إلا قانون الحق للقوة ؛ ومن ثم نجد أن إحراز النصر في الحروب يعتبر المثل الأعلى الذي تعرفه الدولة . فالانتصار في الحروب يعنى ضمان النفس وبالتالي نجد أن ذلك يضمن لنا انتصار القيم الأخلاقية المجردة .

ولقد حاز هذا الموقف قبولا لدى الجميع ، فنجدده وقد حدد معالم النظرية المثالية الإنجليزية في الميدان السياسى . وعندما كتب بوزانكيه أن الدولة ليست لها وظيفة محدودة في مجتمع أكبر من هذا ، ولكنها المجتمع الأعلى ، وأن العلاقات الأخلاقية تستلزم حياة منظمة إلا أن هذه الحياة تدخل في نطاق الدولة لا في العلاقات بين الدول والمجتمعات الأخرى ، كان يعنى في الحقيقة أن هناك خارج حدود الدولة فوضى شاملة ، إلا إذا اتفقت الدول أو حددت الحروب المسائل المتعلقة بينها . إن هذا الاعتقاد في السيادة هو الذى تنطوى عليه فكرة عصبة الأمم ، وإن هذا هو الاعتقاد الذى جعل من العسير الوصول إلى اتفاق بشأن مشكلة نزع السلاح . فإذا سلمنا بأن الحروب هي الحكم الأخير

الذي يحدد المصير الدولى نجد أن كل دولة تستطيع أن تنظر إلى مثل هذا القيد على أنه يتمشى مع مصلحتها العليا . وطبيعى أن هذا القيد يكفل لها إحراز النصر . ولكن إذا نظرنا إلى السلم على أنه سبيل آخر لشن الحروب . طالما استبعدت فكرة استخدام القوة فإننا نجد أن نفس المشكلة . تتغلغل فى كل كبيرة وصغيرة تتعلق بالعلاقات الدولية سواء أكان منها مسائل الهجرة أم المسائل الجمركية ، أم مشكلة تحديد ساعات العمل ، حيث نجد أن الاتفاق بين الدول هو تمهيد للقيام بعمل ضرورى .

ويزج المذهب الإيجابى بنفسه فى قضايا منطقية معقدة بمجرد مواجهته للحياة الدولية ، ولا يصير مؤيدوه على أن الدول ترتبط بالقانون الدولى فحسب ، كذلك ما إذا قاموا أم لم يقوموا بتحديد نظرية تتعارض مع فكرة السيادة . ولأجل تفسير ارتباط القانون الدولى نجد أنه لا يقوم بقبول مقتضيات نظام القانون الدولى فحسب ، حيث نجد أن كل دواة لها مكانتها واحترامها ، وهو مذهب يفرض بعض الواجبات على الدولة التى تعتمد على إرادتها فقط ، بينما تواجهنا صعوبة فى محاولة تكييف هذه النظرة ما لم نستخدم وسيلة من وسائل الخيال . وتقوم المحاكم الدولية بتنفيذها ، كما أن الصعوبة تكمن أيضاً فى جعلها تتمشى مع نظام محكمة العدل الدولية الدائمة . وما هو جدير بالذكر أنه من المستحيل النظر إلى الدول على أنها الهيئات الوحيدة التى يتناولها القانون الدولى . وهى تعتبر ضربة قاضية للنظرة الإيجابية ، فالدول التى لا تتمتع بالسيادة تخلق المشاكل ،

واكن يبدو أن المذهب الإيجابي أخذ في التدهور ، ويرجع ذلك إلى أن هذه الفروض القانونية تتعارض مع الحقائق ، وتتناقض مع تطور العلاقات الدولية في وقتنا هذا . وما من شك في أن التيار يجرفنا إلى حيث ينبغي لنا أن ندرك عدم جدوى الهيئات الدولية التي يرغمنا عالم الواقع على تكوينها ، وذلك في حالة سيادة الدولة .

ومن الأهمية بمكان أن نجد أن هذا التطور يدفع فلاسفة القانون إلى وضع اقتراحاتهم عن القانون الدولي على أسس مخالفة لذلك . وهناك الآن اتجاه نحو البدء بالمجتمع الدولي لا بالدولة ، إذ أن الدولة تعتبر كمقاطعة في هذا المجتمع ، وتعد قوانين هذا المجتمع قوانين عليا ، وهي تسمو على القوانين المحلية . وعلى ذلك عندما يتصارع القانون الدولي مع هذه القوانين المحلية يجب على القوانين المحلية أن ترتد إلى المركز الثاني من القانون الدولي ، والدولة التي تخل بالقانون الدولي تعتبر مثل الفرد الذي يخل بالقوانين المحلية ، ومنشأ هذا الفشل هو مواد العقوبات المنصوص عليها في القانون الدولي لهذا المجتمع العالمي لأنها تفتقر إلى التنظيم الدقيق ، ولذلك نجد تلك المجهودات التي تبذل في سبيل سد الثغرات في عهد عصبة الأمم كما في بروتوكول جنيف عام ١٩٢٤ ، ونجد أيضاً تقدم الوسائل (كحلف باريس) التي تجعل الدولة تتخلى عن حقها في استخدام القوة لتحقيق إرادتها ، كما نجد تطور فكرة الأمن الجماعي بين الدول ضد الاعتداء على أية دولة ، كما نجد تغلغل مذهب الولاء العالمي في

نفوس الأفراد ، حتى إننا نجد ظهور مقاومة الفرد لفكرة شن الحروب ما لم تخولها سلطة عصبة الأمم .

وما من شك في أن فلسفة القانون الدولي هي الفلسفة الوحيدة التي تتماشى مع احتياجات عصرنا هذا ، إذ أن الحقائق التي تمخضت عنها للجيل السابق أوضحت بكل أسف ، أنه لا يمكن للحضارة والدولة صاحبة السيادة تحقيق مصالح واحدة ، غير أنه إذا كانت النظريات القديمة للقانون الدولي (سواء أكانت النظريات الإيجابية ومن مؤيديها كوفمان ، أم النظريات المثالية ومن مؤيديها هيجل) قد أخذت في اعتبارها النواحي التاريخية الماضية ، فكان من الممكن أن نقول : إن معارضي النظريات الجديدة يتجهون نحو كتابة أبحاث عظيمة عما يشددونه ، إذ أننا إذا وقعنا بعض لمواثيق فإننا نقوم بالتوقيع بشئ من التحفظ ، ونجد أن بعض الحكومات البريطانية القادمة ربما دفعت البرلمان إلى سن قانون يهدف إلى تحقيق السلام ، ولكن طالما لا يمكن لأي برلمان أن يلزم برلماناً قادماً باتباع ما ارتآه ، نجد أن رجوعه في ذلك يتسم بالصبغة القانونية ، ونجد أن الدول تصر على أن أى مشروع يهدف إلى الأمن الجماعى لا يمكن تحقيقه دون حل مشكلة نزع السلاح . ولقد أوضح مؤتمر نزع السلاح الذى عقد عام ١٩٣٢ أننا لم ندرك حتى الآن علماً يمكن أن يحقق نزع السلاح ، وكلنا يعرف أن عصبة الأمم قد نددت بالاعتداء اليابانى على الصين فى منشوريا ، إلا أن نتيجة هذا التنديد

سواء أكانت كبيرة أم صغيرة تعد كما لو كان قراراً قد أصدره بعض رجال الكنيسة . ويمكن لنا أن نخرج الدولة ذات السيادة من الباب الأمامي لهذا الصرح الدولي . إلا أنه لا تزال توجد به منافذ أخرى من الخلف ليستعيد مكانته القديمة .

ويكمن جوهر المشكلة في الحيلولة دون استخدام أية دولة للحرب كوسيلة من الوسائل التي تنتهجها في سياستها . ويجب أن نعرف بأن هناك بعض الدول التي ترغب في استخدام هذه الوسيلة . والواجب علينا إذن هو إيجاد وسائل أخرى للتصغير من شأن استخدام تلك الأداة . ويجب أن تقوم الدلائل ، في ظل الملابس الحديثة ، على أن الحرب لا تجدي وأنها أداة للقضاء على الإمكانات الاقتصادية للمنتصرين ، كما أنها ضربة قاضية للمهزومين . ويجب أن ندرك أن الحرب ستؤدي بنا إلى القيام بثورة اجتماعية ، ولا سيما في الشؤون الخاصة بالدستور المحلي . ويجب أن ندرك أيضاً أنه من الخطأ شن الحروب . والواجب الملقى على كل مواطن هو أن يرفض بشدة قيام أية دولة تتخذ الحرب أداة لتحقيق أغراضها . . كما أن من واجب العلماء الامتناع عن إجراء التجارب التي ترمي إلى إيجاد أسلحة فتاكة لاستخدامها في الحروب . وعندما نسلم بكل هذا فسنسير قدماً نحو تكوين مجتمع عالمي أفضل .

وينبغي لنا أن نطرح مدلولات تلك النواحي على بساط البحث . فنحن ندرك أن الدولة صاحبة السيادة يتنافى وجودها مع وجود نظام عالمي

آخر . فالدولة وهي حارس للمصالح القومية تجد من الضروري الوقوف بجانب عقيدتها، كما أن البواعث التي تدفعها إلى اتخاذ هذا الموقف بواعث لا تتسم بحب الذات . ومن الخطأ أن يداخلنا الشك في صدقها . فعندما يصير قائد بحري بريطاني على أن البحرية البريطانية القوية هي خير من يصون السلام العالمي ، فإنني على يقين من أنه على حق في ذلك . ولكنه يحقق الهدف الذي يرمى إليه هذا السلام . وهو يشير إلى أن ما تهدف إليه بريطانيا دائماً من فرض سلطتها على الآخرين في العالم هو تحقيق الخير للعالم . وإنني لا أشك في أن السياسيين الذين يؤمنون بأن هدف بريطانيا الوحيد في الهند هو تحقيق مصالح الهند مخلصون في هذا . ويجب ألا يغيب عن البال أن وجهة نظر الأمريكيين واليابانيين عن اختصاصات البحرية البريطانية تختلف عن وجهة نظر اللورد بيتي ، إلا أن السياسيين عجزوا عن استمالة الهند لفكرتهم عن المسئوليات البريطانية في الهند . والعلاقات القائمة بين الولايات المتحدة ونيكاراجوا وهولندا وجاوة ؛ وموقف الجنرال جورنيج تجاه الطيران الحربى في ألمانيا خير شاهد على تطبيق مثل تلك الحالة . وعندما يختلف النظر إلى المصالح تصبح فكرة السيادة مجرد مبدأ قانونى لتنفيذ تلك الفكرة التي تدور المصالح حولها .

وترى السيادة إلى المحافظة على نظام العلاقات القائم بين الطبقات كما أنها تحاول تحقيق المصالح الكامنة في هذا النظام في المجالين الدولى

والدائلي ، ولذلك يجب وضع المصالح القومية العليا للدولة في داخل نطاق دستورها الاقتصادي الذي يحدد أهداف الدولة ، فإذا كانت الحرب هي السبيل الوحيد لضمان ما يحتاجه ذلك الدستور ، نجد الدولة قد قامت باستخدام كل وسائل الدبلوماسية قبل استخدامها لذلك السلاح الرهيب . فإذا استنفذت هذه الوسائل ؛ فلا مفر من اللجوء إلى الحرب . وهي تقوم بذلك من أجل العزة الوطنية ، أو أي هدف كهذا . وليس هناك أحد ممن يدرسون سيكلوجية الشعوب المتحاربة يعترف بمدى الإخلاص الكامن في هذه الاحتجاجات ، ولكن عندما يدرس كل منها بامعان تبدو لنا على أنها محاولة لتحقيق خير اقتصادي للطبقة التي تسيطر على الدولة المتحاربة .

ومما هو جدير بالملاحظة أن هذا الخير الاقتصادي هو الأساس الذي يقوم على أساسه البنيان الأعظم .

ولا أعتقد أن ملايسات الحرب ترجع في النادر إلى أسباب اقتصادية . كما أنني لا أعتقد أن الحقيقة التي تذهب إلى أن الرخاء الاقتصادي للطبقة الحاكمة يقترن بشكل واضح بالرخاء الاقتصادي للمحكومين . كما أن الحقيقة التي تقول : ضرب سيرا جيفو بالقنايل قد عجل بنشوب الحرب عام ١٩١٤ - لم تخف أنها كانت في جوهرها تتمثل في الصراع الذي تدور رحاه بين صور الاستعمار . وقد دخلت أمريكا الحرب عام ١٩١٧ إذ أصبحت التزاماتها المالية لبريطانيا وفرنسا كثيرة ، مما جعلها لا تطيق فكرة

الحسارة، كما أن بقاء بريطانيا في الهند يقترن بمصالحها هناك. ولقد أوضح التاريخ الحديث أن هذه المصالح ترتبط بالعمال، إلا أنه لا يمكن أن نستخلص أن حماية مصالحنا في الولايات المتحدة يترتب عليه إخلالنا بها. وهذه الفكرة التي اعتنقها غاية في البساطة، إلا أنه يصعب التعبير عنها في هذا العالم المتشابك. وتذهب هذه الفكرة إلى أن الدولة في المجتمع الرأسمالي تحتاج إلى أن تكون صاحبة السيادة حتى تحمي المصالح الرأسمالية. وقد تلجأ أخيراً إلى الحرب كوسيلة للدفاع عن هذه المصالح وحمايتها، فالحرب هي التعبير الأعلى للسيادة في العلاقات الدولية. ومن الناحية الداخلية نجد أن هدف الدولة هو حماية المبادئ الرأسمالية. أما من الناحية الخارجية فنجد أنها تتطلب جعل استخدام الحرب وسيلة من وسائل السياسة القومية: فإذا تعارضت السيادة مع النظام العالمي الفعال اتضح لنا أيضاً تعارض النظام الرأسمالي مع هذا النظام العالمي، إذ أن البواعث التي تؤدي إلى الحرب متأصلة في النظام الرأسمالي. هذا ويعارض دعاة الرأسمالية في هذه الفكرة. ولذلك يجدر بنا دراسة الأدلة التي توصلوا إليها ولو في الظاهر. فلقد تحدث البروفيسور جريجوري عن عدم وجود أي دليل يوضح أن الرأسمالية تؤدي حتماً إلى الحرب، فلم تكن فترة السيطرة الرأسمالية هي التي سادت القرن التاسع عشر - هذا القرن الذي اتسم بالصراع المسلح. وعلى أية حال ألم تنشب الحروب قبل النصف الأول من القرن الثامن عشر؟ وهل طلب منا أن نتذكر أن

المعارضين في نشوب الحرب في القرن التاسع عشر هم السياسيون الذين لم يهتموا بتطوير المعاني التي تقوم على أساسها الديمقراطية الرأسمالية ؟ إذ أن النظرية تقوم على إظهار تدخل الدولة بمظهر ضئيل . وقد ذكر كوبدن عام ١٩٤٢ . أنه عندما تقوم التجارة الحرة بضمان اعتماد الدول كل منها على الأخرى نجد أنها تنتزع السلطة حتماً من الحكومة حتى يتسنى لها أن تدفع الشعب إلى الخوض في غمار الحروب ؛ وتعد فكرة التجارة الحرة من أهم افتراضات النظام الرأسمالي .

إلا أنه يجب علينا دراسة عادات الرأسماليين التي نعرفها لا النظرية البحتة للرأسمالية المجردة . فمن الواضح أنه في المجتمع الرأسمالي (حيث لا يتطلب الرأسمالي معونة الدولة التي لا تتطلب بدورها مساعدة الرأسمالي - لن يؤدي ما يقوم به النظام الاقتصادي من عمل إلى نشوب حرب . فإذا كانت الرأسمالية التي نعرفها من هذا النوع فإن مؤيدي مدرسة البروفيسور جريجوري سيكونون محقين في القول بأنه ليس من الضروري أن تكمن البواعث المؤدية إلى الحرب في النظام الرأسمالي . إلا أن الرأسمالية التي تكلموا عنها لا توجد إلا في المطبوعات الاقتصادية ؛ إذ أنها محض خيال . وتسعى الرأسمالية التي نعرفها في كل مرحلة من مراحل تاريخها إلى الدفاع عن الدولة . ولقد قامت بطلب المعونات والتعريفات الجمركية ونفوذ وزارة الخارجية البريطانية لخدمة العملاء في التجارة في الخارج ، والعمل على الدفاع عن المطالب التي تجدها الدولة مناسبة في الدول الأجنبية . كما أنها

قامت بضمان هذه المطالب . ولا يدعو تاريخ مصر منذ الاحتلال البريطاني وتاريخ إفريقية منذ الجيدين السابقين ، وتاريخ الصين ، والمكسيك ، والدول الأمريكية الوسطى ، لا يدعو إلى الرضا في شيء إلا في وضع يتمكن فيه النظام الرأسمالي من مساندة الدولة لمشروعاتها . وربما ننظر إليه على أنه أمر موجب للأسف ، لأنه دفع الدولة إلى القيام بهذا التدخل . وربما نقول إن التاجر سينتسم بالحكمة إذا استطاع أن يستخدم سلطته في الحيلولة دون قيام الدولة بمساعدته حتى يعتمد على نفسه . إلا أن الحقيقة هي أن الرأسمالية التي نعرفها ستكون رأسمالية أخرى إذا قام بذلك . وعلى أية حال فإننا بصدد تناول النواحي الحقيقية لا النواحي الفرضية ، حتى نتمكن من وضع فروضنا .

لا ينبغي أن ننخدع بالتدليل الذى يزعم أنه طالما كانت هناك حروب قبل عهد الرأسمالية فلا يمكن أن تكون الرأسمالية السبب المباشر ، لإثارة الحرب . والرأسمالية فى هذا المجال معناها وجود الافتراضات التى قامت عليها فكرة حرية التصرف فى الاقتصاد السياسى فى بريطانيا ، وهى التى سادت فترة ما فى تاريخها القديم . وهذا التدليل يدور فى دائرة مفرغة ، وهو يبدأ بتعريف المجتمع الرأسمالى على أنه يتميز بحرية العمل . ونعنى بهذه الحرية العمليات التجارية التى تتدخل فيها الدولة . ولكن عندما تتعرض هذه الحرية لتدخل الدولة ، نجد أنها لا تلقى بالا لأى أمر من الأمور ، وتصر على أن أية نزعة من نزعات الشر لا يرجع وجودها إلى النظام الرأسمالى ومن الواضح أننا إذا عرفنا الرأسمالية بهذه الطريقة ، فإن ما نتوصل إليه لا يمكن أن يكون محل نزاع — وذلك من الناحية المنطقية ، لأن الاقتراحات الموجودة تتضمنه .

ولا توجد الرأسمالية إلا على شكل نظام يتضمن الاتجاهات التى أمكن تحقيق البعض منها فى سنين قليلة من القرن التاسع عشر . أما الرأسمالية التى نعرفها فلها طابع خاص يختلف عن ذلك تمام الاختلاف إذ أنها رأسمالية تعبر عن طبيعتها فى التعريفية الجمركية الأمريكية وفى النوسع ، سواء أكان توسعاً عسكرياً أم شبه عسكري ، وفى التجارة فى

أفريقية . وليس من حق أى فرد أن يتغاضى عن الحوادث العديدة حتى يضع نظرية تعارض مدلولاتها الحاسمة . فما من شك فى أن حروباً كثيرة قد نشبت قبل القرن التاسع عشر . ولم تكن لحوافز غير اقتصادية (وهى تتمثل فى الحوافز السياسية والدينية والحوافز الخاصة بالحكم لم تكن لها أهمية كبرى . غير أنه إذا أمعنا النظر فى أهدافها حتى فى هذه الحروب ، نجد أنها تجعل من الصراع الاقتصادى مشكلة لما أهميتها . ولا ينفصل الباعث على الحرب عن سعى الدولة وراء النفوذ والسيطرة الاقتصادية . وربما يكون هذا السعى عن طريق غير مباشر كما يحدث عندما تسعى أية دولة وراء الحصول على حدود استراتيجية ، كما يجوز أن يكون الباعث مختلطاً غير خالص ، كما هى الحال فى محاولة فرنسا لاستعادة الألزاس واللورين حيث تختلط المشاعر الناتجة من التقاليد التاريخية بمصالح فرنسا فى إنتاج الصناعات الثقيلة ، ويحدث هذا الاقتراح بنسب متساوية . إلا أن الحرب لا تفسر تفسيراً دقيقاً حينما يقصر هذا التفسير فى بيان الدواعى الاقتصادية لحلولها .

ولقد أصبح الموقف اليوم أخطر مما كان عليه فى الماضى . وذلك لسببين : الأول هو اقتران فكرة الدولة بالشعور القومى ، والثانى هو التقدم الهائل فى أساليب الدولة الإدارية . أما الأول فيمكن الدولة من تعبئة الشعور الحياش غير المتعقل الذى تثيره القومية لكى تساند سياستها . أما السبب الثانى فهو يمكن الدولة من تنظيم الأمة لخوض غمار الحروب .

ولذلك فإنه عند ما تسيطر رغبة صاحب رأس المال (الرأسمالى على سياسة الدولة لكي يستدر الأرباح واركاسب - وهى سبب وجوده - فإن القوى التى يسيرها تكون قوى هائلة إذا قورنت بأية قوة عرفناها فى الماضى . ولم تزج بريطانيا حتى عام ١٩١٤ بأكثر من ١٠٠ ألف جندى فى الحروب . ولكن فى هذه الحرب بالذات تجدها وقد عبأت ثلث رجالها من أجل أغراض عسكرية . وتختلف شدة أثر الحرب الحديثة فى الدولة من الناحية النوعية عنها فى أية فترة مضت . ولن تطالعنا بعد الآن فى حضارتنا الحالية قصص كقصص جين أوستن التى يقوم فيها البطل والبطة برقصتهما الفخيمة دون أن يلقيا بالا إلى كوارث الحروب النازلة بالبيئة التى يعيشان فيها .

وعلى ذلك يجب علينا أن ننظر للرأسمالية كما هى بالفعل ، لا كما ستكون عليه إذا ما تحققت الاتجاهات التى ترمى إلى الإعراب عن نفسها . وتعتبر الرأسمالية التى نعرفها نظاماً تمتلك فيه أدوات الإنتاج ملكية خاصة ، ويكون الباعث على الإنتاج هو الرغبة فى الحصول على الأرباح التى تيسرها هذه الملكية ، ويتضمن هذا النظام نظاماً خاصاً للعلاقات بين الطبقات ، كما أن عاداته تكمن فى استخدام الدولة للسلطة لكي تحافظ على مدلولات العلاقات بين الطبقات ، وتكرس الدولة نفسها لضمان حق المالك فى الحصول على الأرباح . ولن يكون الأمر غير ذلك إذا نحن سلمنا بفروض هذا النظام ، وستستخدم سلطة الدولة فى

إخماد أى تدخل يحول دون الحصول على مثل هذه الأرباح ، وذلك إذا أمكن إخماده . إذ يدور الصراع دائماً فى المجتمع بين الطبقات التى تمتلك أدوات الإنتاج والطبقات التى لا تمتلك هذه الأدوات . أما وظيفة الدولة الداخلية فى المجتمع الرأسمالى ، فهى ضمان المبادئ التى يقوم عليها القانون - هذه المبادئ التى تضمن لأصحاب الملكية جزءاً كبيراً من ذلك الإنتاج . وعلى ذلك نجد - كما دلت من قبل - أن أوجه النشاط الاجتماعى هو أن تتخذ طابعها الخاص .

أما المدرسة الفكرية التى تنكر وجود أية علاقة بين الرأسمالية والحرب فقد أقامت دعواها على رفضها قبول هذه الفكرة عن الدولة . فإذا ما سار قانون العرض والطلب سيراً هيناً فى سوق حرة ، حيث يعرف الرأسماليون احتياجات عملائهم ، وحيث تحشد جميع إمكانيات العمل لخدمتهم ، فلا حاجة إذن إلى تدخل الدولة . وتقوم العلاقات الاجتماعية على التعاون لا على القوة ، ولكن طالما أنه لا توجد مثل هذه المعرفة ، ولا يمكن حشد هذه الإمكانيات ، فإن ما تقوم بتفسيره فى فواحي العمل يتمثل فى مجتمع لا محل لهذه النواحي فيه ، وفيه يطلب الرأسماليون أنفسهم تدخل الدولة للنهوض بمصالحهم . وتيسر لهم القيام بذلك لأن ملكيتهم لأدوات الإنتاج تمكنهم من تحديد اتجاه ذلك التدخل . ولقد سبق لى أن بينت النتائج التى ينتج عنها مثل هذا التدخل ، وتعتبر هذه النتائج مجرد سوء استخدام للمثل الأعلى . وهى تدافع عن الافتراضات القائمة بقولها :

إن هذه النظرية تتناول مثالا مجرداً . وما من شك في أنه من المؤسف أننا لا نواجه مثل هذا المثال المجرد في المجتمع الذى نعيش فيه .

وتتشابه علاقات الدولة فى الداخل — فى نظرى — مع علاقاتها الخارجية . فكما تستخدم الدولة قوتها فى الدفاع عن مصلحة الرأسمالى فى الداخل ، نجدها تقوم بالدفاع عن مصلحتها فى الخارج أيضاً . أما قيمة السيادة بالنسبة لها فى المجال الدولى فتتمثل فى أنها تستطيع أن تستخدم القوة ضد أى منافس يسعى إلى التدخل فى إرادتها ، وذلك فى الحالات التطرفة . ولكن إذا سلمنا بأن السيادة يجب أن تخضع للقواعد فلن نتمكن من جعل القوة مقياساً للحق الذى تحاول جاهدة أن يسود . ولذلك فإن العالم الذى توحد فيه الدول التى لا تتمتع بالسيادة يتناسب وجوده مع أفكار المنظمة الدولية التى يتضمنها نظام كنظام عصبة الأمم . إلا أن هذه المعانى تتعارض مع العلاقات القائمة بين الطبقات التى يتطلبها النظام الرأسمالى ، طالما أخرجت إلى حيز الوجود المتناقضات الأساسية التى وقع فيها المجتمع الذى نعيش فيه .

أما الأساس الذى يجب علينا أن نبدأ منه فهو تراكم رأس المال فى دول تتسم بالتقدم الاقتصادى تراكماً بنسبة كبيرة ، حتى إنه لم تتح له الفرصة ليستثمر فى الداخل ، ولذلك انتقل إلى دول أخرى لانعدام الضمانات أو نسبة الأرباح كالتى يقدمها الاستثمار الأجنبى . ويرجع سبب حدوث هذا التراكم إلى تعارض الإنتاج والتوزيع ، إذ لا تتعادل

الطاقة الاستهلاكية للجمهور مع طاقة الإنتاج ، وذلك بسبب العلاقات القائمة بين الطبقات ، إذ لا تعتبر احتياجات المستهلكين في نظام الأجور الحديث احتياجات « ضرورية » بالمعنى الفنى لهذه الكلمة . وهناك ما نطلق عليه اسم هجرة رأس المال ، حيث لا تتعادل الثروة في مجتمع ما حتى إنه لا يمكن لرأس المال أن يستخدم في الداخل لكن يدر ربحاً كثيراً . إذ أنه إذا تساوى التوزيع وجدنا أن مطالب العمال قد أصبحت مطالب « ضرورية » قد تؤدي إلى مطالب كثيرة لاستثمار رأس المال فإذا انعدمت المساواة انعدماً أتم وأشمل فإن أصحابها سيكدسون الموارد الموجودة ، وبذلك يتطلعون إلى فرصة لنقل رأس المال إلى الخارج حتى يمكن لهم أن يحصلوا على أرباح طائلة من وراء ذلك . وهم لا يهتمون كثيراً بالأغراض التي تكرر لها هذه الأموال . فربما كانت لغرض التسليح أو أى غرض آخر .

ومجمل القول أن السبب الرئيسى لتراكم رأس المال بسرعة هو تحكم عدم المساواة في المجتمع ، إذ لو ارتفع مستوى الأجور لتزايد الطلب على السلع ، ولكان ذلك كفيلاً باستثمار رؤوس الأموال ، وإذا ذلك يمكن بناء مساكن للطبقة العاملة . وفي الحقيقة أن موقف الطبقة العاملة التي تعيش على الكفاف يعنى ضرورة بحث رأس المال عن توسع كمي لا نوعي ، طالما لا يترتب على التوسع النوعي إيجاد قوة شرائية متكافئة للسلع الإنتاجية . وعند ما يتصف طابع التوسع الرأسمالي بالناحية الكمية

لا النوعية ، نجد أن المخاطر التي يمر بها توحيد الهزيمة سواء أكانت عن طريق مباشرة كما في الهند ، أم عن طريق غير مباشر كما في أمريكا الجنوبية ، وذلك للدفاع عن رؤوس الأموال المستثمرة .. وكما جرت العادة نجد أن الامتيازات المراد الدفاع عنها ذات قيمة ، وأن نسب الفائدة كبيرة ، وفي الوقت نفسه نجد أن محاولات الضغط التي تقوم بها القوة العسكرية هي التي تضمن كل هذه النواحي :

وهناك عامل آخر بوضوح لنا سبب جعل الوضع الداخلي لتصدير رأس المال إلى الخارج يدر الأرباح ، ويشجع على المكاسب . وتدفع ساعات العمل الطويلة ، والأجور الضئيلة ، وعدم مراعاة قواعد الصحة وانعدام النقابات المنظمة تنظيمياً دقيقاً - كل هذا يدفع الممول إلى التطلع نحو الحصول على أرباح طائلة . وفي هذه الحالة نجد جميع صفات العمل المرهق تستغل ، وتاريخ الصناعة في مصر والهند وفي مصانع الصين وأفريقية يوضح مدى استغلالها استغلالاً تاماً . أما الخوف من أن الأرباح ربما لا تجد من يدافع عنها ، فقد أمكن تفاديه وذلك لأن السلطة العسكرية والطرق الدبلوماسية كانتا تساندان الأعمال الخاصة .

ومما هو جدير بالذكر أن ما تحتاجه التجارة هو وجود أراض لها حدود ثابتة . ويتطلب هذا بدوره إدارة عسكرية وإدارة مدنية . وهذا هو السبب في ازدياد الخدمات المدنية في الهند ومصر وغيرها ، حيث أتيحت الفرصة لعدد كبير من أبناء الطبقات المتوسطة والعلية لمستقبل كريم

يتسم بالكفاية المادية . ولهذا التطور أثره . فقد ولد من جهة عداوة حقيقية للحكم الذاتي في تلك الأراضي . إذ أن كل حركة قومية بين هذه الشعوب الخاضعة تزلزل من كيان أسس هذا النظام الذي يمكن لعدد من الشباب في كل عام من إيجاد عمل لم يكن من السهل بدون ذلك إيجاداه . أما من الناحية الأخرى فنجد أنه قد أدخل في نطاق هذه الأراضي ضرورة الاحتلال العسكري ، وهذا الاحتلال بدوره يكفل إيجاد العمل . إذ أن الرأي العام ، في البلاد (بريطانيا) يطلب ضمانات لتأمين أبنائها ضد قيام الثورة أو التمرد . ولا داعي للشك في أن هذه الخدمات ضرورية ، ولها أثرها ، ولا داعي للشك أيضاً في أنها توجد مصلحة مكفولة أصلاً ضد التقدم في الحكومات الذاتية حيث تسيطر القوة ، كما نلاحظ في الهند على وجه الخصوص .

وهناك خاصية أخرى يتميز بها الاستعمار الاقتصادي ، ولها أثرها في المبادئ الأولى . إذ طالما كان التنافس من أجل الحصول على الأسواق مقصوداً على الدول الصناعية الغربية . فيتضح لنا إذن أن هذه المنافسة تكون مقصودة أيضاً بين الشعوب ذات المستوى الصناعي المتشابه . وبدخول الشرق الأقصى هذا المضمار دخلت عوامل جديدة في الاعتبار ، فنجد مثلاً أن مستوى المصانع في اليابان قد تمكن من الوقوف أمام صناعة القطن في لانكشير ، ولا سيما في الأسواق القديمة . كما أن القومية في الهند قد أوجدت التعريف الجمركية التي تحمي السوق المحلية .

أما النتيجة التي يتمخض عن التطور الأول ، فهي إما بطالة شاملة تنزل بصناعات المنافس المهزوم أو تدخل الدولة حتى تهدى من سلطة المنافسة غير المتكافئة ، وذلك بوضع التشريعات ، أما رد فعل الناحية الأخرى على الدولة التي لا تتمتع بأية ميزة فهو إرغامها على اتخاذ خطوات للدفاع عن وجودها . ولقد جاءت هذه النتيجة بفعل التعريف الجمركية التي تحمي السوق المحلية . أما حكومة الفرد الاقتصادية التي تشجعها فقد حدثت من سيرة التجارة الدولية في وقت كانت الزيادة المستمرة أساسية بالنسبة لاستخدام رأس المال استخداماً يجعله يزيد من المقدرة على الإنتاج عن طريق التقدم العلمي . وعندئذ يتوقف النظام الاقتصادي عن العمل . ويسود الكساد كما حدث عام ١٩٢٩ بسبب زعزعة في الميزان الاجتماعي . ومن الصعب بل ومن المستحيل تفادي مثل هذه الأزمات .

وما يمكن استخلاصه من كل هذه النظريات واضح كل الوضوح . إذ أن الأرباح التي أمكن الحصول عليها نتيجة للاستثمار الأجنبي طورت من الاستعمار الذي اتسمت به الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، وللدفاع عن هذه الأرباح وتعزيزها نجد أن كل دولة قد اندفعت نحو زيادة التسلح حتى تدافع عن مصالحها . وساد الشك والخوف من جراء ازدياد التسلح ، وأدت مثل هذه المحادثات والشكوك إلى عقد المحالفات ، والمحالفات المضادة في السنوات الأولى من هذا القرن . وأخذت دول

تقف موقف المتصارعين . وتوضح لنا المستعمرات ، والحماية ، ومناطق النفوذ ، نواحي كثيرة من هذا التطور . وأوجد كل ذلك سياسة الهيبة والكرامة ، وأوجدت هذه السياسة بدورها نظاماً أصبحت فيه القوات المسلحة للدولة مقياساً نهائياً لهذه السلطة . وإذا درسنا ذلك الأمر دراسة واقعية نجد أن هذه السياسة ليست أكثر من سلطة في يد الرأسمالي . في أية دولة يمكن الالتجاء إليها للدفاع عن الأرباح التي حصل عليها أو الذي يتطلع إلى الحصول عليها . ولقد كان سبب الاحتلال البريطاني لمصر هو ضمان مصالح حاملي السندات البريطانية . ولم تكن الحرب في جنوب إفريقية إلا كفاحاً مريراً للسيطرة على مناجم الذهب .

ولم تستثن أية سلطة استعمارية من هذه الآثار . ولقد كانت سيطرة الحكم الفرنسي في مراكش غرضاً من أغراض الدفاع عن استثمار رؤوس الأموال الفرنسية ، وكانت الحرب اليابانية الروسية نتيجة لمحاولة من جانب حكومة فاسدة للدفاع عن بعض الامتيازات التي كانت تمنح في منشوريا لبعض رجال البلاط المشكوك فيهم . ولقد أصبحت نيكاراغوا وهايتي وسان دومينجو مقاطعات أمريكية لخدمة مصالح الرأسماليين الأمريكيين والصراع الذي تدور رحاه بين الممولين الأمريكيين والبريطانيين للسيطرة على البترول في المكسيك ، والقتال الناشب بين ألمانيا ودول الاتفاق للسيطرة على الشرق الأدنى في الفترة التي سبقت الحرب ، وتضييق اليابان الحناق على كوريا ؛ كل هذا له معنى واحد ، وإن تعددت

الصور . ولقد بحث الأفراد ووجدوا — كما يعتقدون — مورد ربح من هذا الاستثمار . ولقد استطاعوا أن يعبثوا شعور حكوماتهم لحماية مصالحهم . وفي النهاية أخذت الحكومة تتفق مع المستثمر في أنه إذا تعرضت أرباحه للخطر فسنجد أن هناك هجوماً يشن على العزة القومية ، وفي مثل هذه الظروف والملايسات نجد أن القوات المسلحة تعتبر السلاح الذي يستخدمه لكي يضمن تمتعه بهذه الامتيازات .

ومن الواضح أن الدولة التي تعيش وسط هذه الظروف تلتزم النظر إلى الحرب على أنها التغيير الأسمى لسلطتها ذات السيادة . ونجد أن السياسيين فيها لا يرغبون في ذلك ، إلا أن القوى التي دفعتهم إلى ذلك لم تترك لهم أي بديل . فلتفادي إثارة الحرب ، يجب علينا أن نجازف بالأرباح التي تعد جوهر الرأسمالية . وتفادي إثارة حرب معناه إبطال الهدف الذي ترمي إليه سيادة الدولة . وقد ازدادت حدة اقتران الشعور القومي بالمجازفة الرأسمالية — حتى إن الزعماء الاشتراكيين الذين نادوا بمقاومة الحرب تخلوا عن عدائها لها . ولقد تحققوا في النهاية من أن التفسير الذي قاموا به يعتبر تفسيراً خاطئاً . إلا أن الوقت قد فات لإصلاح ذلك الخطأ .

وإن النظرية التي أَدافع عنها هي أن سيادة الدولة لا يمكن التنازل عنها طالما وضعت سلطتها تحت تصرف أصحاب رؤوس الأموال . وهذا هو السبب في أن عصبة الأمم قد عجزت عن الوصول إلى حل لمشكلات

عدة رئيسية ، فلقد عجزت عن الصمود أمام تهديد الاستعمار الياباني ، كما حنت رأسها لخطر التسليح ووقفت عاجزة لا حول لها ولا قوة أمام القومية الاقتصادية . فإذا قيل : إن هذا الفشل يرجع إلى أعضائها — وقد اعتبر التنديد الاجماعي باليابان في مارس عام ١٩٣٣ نجاحا ملحوظا — نجد أن ذلك ليس له أثر في دراستي هذه : إذ أن هذا الفشل يكمن في فكرتها التي ينظر إليها على أنها تحالف بين دول ذات سيادة . ومن الضروري إذن لكي تضمن نجاحها أن تحول دون النظر إلى الحرب على أنها أداة للسياسة التي تنتهجها الدولة . وينبغي أن تقضي على فكرة السيادة لكي تحقق ذلك . ولكي يتم القضاء عليها ، فلن يكون هناك تماسك جدي على مستوى دولي . وعند ما يتم ذلك يتسنى لعصبة الأمم تكريس جهدها لتناول الأسباب التي تؤدي إلى الحرب ، إذ أن ما يترتب على السيادة يضيق الخناق على كل خطوة تخطوها في هذا السبيل . وإن لقوة البوليس الدولية ، وإلغاء الطيران الحربي ، واستخدام المقاطعة الاقتصادية ضد المعتدي — لكل هذا أثره في المصلحة القومية للدولة ، كما أنها تستخدم سيادتها للحيلولة دون الوصول إلى أي حل بشأن مسألة من هذه المسائل . وطالما كانت الناحية الأساسية في عصبة الأمم تتطلب إجماعاً في كل الأمور تقريباً ، فإن حق كل دولة ذات سيادة في أن تدافع عما تراه يخدم مصلحتها لا يعنى شيئاً على الإطلاق . وفي هذه الأثناء فإن أزمة الرأسمالية المتفاقمة ستولد جوا مشحوناً بالهياج

وسيرتب على ذلك أن الدول التي تدرك الخطر الداهم الذي تؤدي إليه الحرب ستجد نفسها وقد انساقت إلى الاستعداد لها على أنها أمر لا بد من وقوعه .

والتدليل على ذلك أمر بسيط للغاية، إذ أن فروض الناحية الاستعمارية للتطور الرأسمالي تؤدي حتما إلى الحرب ، ولذلك فمن البديهي أن النظام الدولي لا يتمشى مع ذلك ، إذ أن هذا النظام لا بد له أن يناسب فئات العالم، الاقتصادى الموحد . واقتداف ذلك الحدود التي قامت الدولة ذات السيادة بوضعها عليها ، باعتبارها ناحية سياسية . ويجب على النظام الدولي — حتى يحقق فاعليته أن يسيطر على التعريفية الجمركية، وعلى مستويات العمل والهجرة وإباحة المواد الخام والتغلغل في المناطق المتأخرة . ولكن من الواجب السيطرة على المصالح المكفولة القائمة وهي المصالح التي تستخدم سلطة الدولة للدفاع عنها ، وذلك للسيطرة على كل هذه النواحي . ولا يمكن السيطرة عليها في ظل العالم الحاضر . إذ أنها تنبع من العلاقات بين الطبقات في المجتمع الرأسمالي . وإن القوى التي تدافع عنها هي نفس القوى التي تدافع عن سلطة الرأسمالي في داخل المجتمع القومى الذى ينتمى إليه . وكما نجد أن الدولة ذات السيادة تدافع عن نظام الحقوق القانونية لضمان سموه (وذلك في المجال الداخلى) نجد أن سلطتها تفرض هذا السمو على الآخرين ، وذلك في المجالات الخارجية . وعند

ما تتغير العلاقات بين الطبقات نجد أنه في إمكان العداوات بين الدول أن تصل إلى حل جوهري . وإن حسن النية في العلاقات القائمة على هذا الأساس يمكن أن يؤخر ذلك الصراع ، ولكنه لا يعنى تفاديه نهائياً .

تضافرت أمور عدة في فترة ما بعد الحرب لتثبت صحة هذا التفسير
فجميع الدول الفاشستية أو الشبيهة بالفاشستية كاليابان وألمانيا وإيطاليا
تسعى إلى الحصول على مكاسب من المستعمرات ، وهذه الدول جميعاً دول
تتسم بالخدنية في طابعها ، ويواجه كل منها استياء داخلياً تحاول الحكومة
المستبدلة إخماده لمصلحة الرأسماليين الذين تمثلهم هذه الحكومة ، ويحاول
كل منها اتباع سياسة خارجية لها فاعليتها لصرف الانتباه عن المآسى
التي تلور داخل البلاد . وكل فرد يعرف جيداً أن مثل هذه السياسة
سيؤدي حتماً إلى خوض غمار الحروب ، كما أن مثل هذه السياسة يفرض
القيود على النظام الذي يرمى إلى تحقيق السلام . ومن المستحيل إزالة هذه
القيود والعلاقات بين الطبقات قائمة كما هي ، إلا أن كل سياسة من
هذا النوع نتيجة منطقية لرأسمالية اندفعت نحو اتخاذ سياسة التوسع
حتى تنقذ نفسها من الكوارث التي ربما تؤدي بها : وإن التنظيم الحالي للعالم
لا يتيح هذا التوسع إلا على حساب دولة أخرى ، وهذه الدولة لا تتخلى
بلورها عن الأراضي التي تحتلها خشية أن تزيد من مشاكلها الاقتصادية
إذا فعلت ذلك .

ويبدل على ذلك ظهور القومية الاقتصادية في بريطانيا في سنوات
ما بعد الحرب ؛ ولقد لاحت بوادر حركة دفاعية في إنجلترا إبان العقد

الثامن من القرن الماضي . والتزم حزب المحافظين بهذه الأفكار تقريباً منذ حملة مستر تشمبرلين التي قامت عام ١٩٠٣ . إلا أن هيئة المنتجين نددت بإصلاح التعريفة الجمركية في كل انتخاب منذ عام ١٩٠٦ ونجد أنه في عام ١٩٢٣ (عندما حل مستر يلدوين البرلمان هزم هزيمة ساحقة . ولم تقتصر الحالة على هذا الوضع ، فحتى في انتخابات عام ١٩٣١ التي اتصفت بالهياج ، نجد أن زعماء الحكومة القومية قد أخذوا يؤكدون لهيئة المنتجين أنهم لم يطالبوا بحكومة انتداب لحمايتهم والدفاع عنهم . ومن المؤكد أن حزب الأحرار لم يكن ليدخل في وزارة ائتلافية بهذه الشروط . إلا أنه في غضون شهور قليلة من تكوينها اختفى نظام التجارة الحرة ، ولقد اتخذت خطوات عام ١٩٣٢ في مؤتمر أوتوا لتحسين العلاقات الاقتصادية مع الإمبراطورية التي رفضت حكومات متعاقبة القيام بمحاولات لإزائها لمدة طويلة .

ولقد وضحت معالم هذا التطور . وحدير بنا أن نوليها شيئاً من العناية وكانت بريطانيا الأمة الأولى التي استفادت من الانقلاب الصناعي ، كما أنها أصبحت أولى الأمم في العالم في الميدان الصناعي ، وذلك في ظل التجارة الحرة ، كما اعتمدت على صادراتها . ولتحديد هذه الصادرات عن طريق الحد من الواردات نجد أن ذلك يبدو للقائمين على صناعات القطن والصدف والحديد والصلب والفحم مجرد سياسة انتحارية . ولكن بما أن بعض الأمم الأخرى قد وجهت اقتصادياتها من ميدان

الزراعة إلى ميدان التصنيع نجد أنها قد قامت بحماية أسواقها المحلية لصالح المنتج المحلي كما هي الحال في الولايات المتحدة . ولقد بدأت بريطانيا تشعر بمنافسة البلاد الأخرى لها بالرغم من سيطرتها على هذه النواحي حتى قيام الحرب التي كانت عاملا على زيادة حدة هذا الوضع زيادة خطيرة . إذ أنها لم تحدث ثورة في أمور التجارة فحسب ، وإنما نجد أن مشاكلها قد أوجدت فكرة القومية التي عبرت عن نفسها في الميدان الاقتصادي . وعندئذ وجدت بريطانيا نفسها في وضع جعل الدخول الذي يمكن الحصول عليه من التعريف الجمركية يتيح مزايا ثابتة لدافع الضرائب . وبينما تؤدي الحماسة في الصادرات إلى جعل سلطة القائم بأعمال التصدير أقل فاعلية مما كانت عليه في الماضي ، نجد أن اهتمام المنتج المحلي لحماية نفسه من المنافسة جعل من الممكن إنعاش التوازن القديم للدراسة طابع التجارة في ظل البطالة بطريقة تجعل الأفراد لا يبدون أي استعداد لإدراك مغالطاتها كما كانت الحال في الماضي . ولم تعرض أية دراسة جديدة حول التعريف الجمركية إذ وافق رجال الأعمال على الوضع الذي ينادى بأن الظروف قد تغيرت بحيث تجعل من التجارة الحرة فكرة قطعية بالية ليس لها أي معنى كان . ومن الطبيعي أن تكون النتيجة هي تعريض الوضع الاقتصادي لهذه الدول مثل بلجيكا والدانمرك للخطر ، إذ أن رخاءها يعتمد على دخولها في السوق البريطانية . وقد بين هذا التغيير مدى انسياق الشعب لتقديم اختصاصها

التاريخي قرباناً للمثل الأعلى لحكومة الفرد التي يعتبر مداولها ذلك التعارض بين قدرتنا على الإنتاج ، وقدرتنا على التوزيع ، وإني أرددها مرة أخرى أن ذلك التعارض يعد نتيجة ضرورية لنظام العلاقات بين الطبقات حيث يوجد المجتمع الرأسمالي فيه .

ويتميز عصرنا هذا بميزة ثالثة واضحة المعالم : وهي إجماع رجال الاقتصاد على الخطوات التي تهيء مرحلة جديدة للنظام الرأسمالي واستحالة إعطاء التأثير الفعلي لما يوصى به ، وذلك في إطار العلاقات القائمة بين الطبقات : ونحن في حاجة إلى أن نضع التحكم في القروض الأجنبية العامة في أيدي عصبة الأمم . وفي هذه الحالة يمكن أن نتفادى المصروفات الوهمية التي تنفقها الدول المدنية ، ونتجنب محاولات الضغط ، كما أننا في حاجة إلى خفض التعريفة الجمركية ، كما أننا في حاجة إلى وضع نظام متفق عليه للنقد العالمي إلى جانب نظام يكفل لنا استثمار الأموال المحلية . كما أننا ننشد تحسين الوسائل التي يمكن بها الحد من الانسياق الشديد وراء المضاربات التي تستخدمها سوق الأوراق المالية ، كما أننا في حاجة إلى إعادة تنظيم الوسائل الصناعية تنظيمًا دقيقاً . وينبغي علينا أن نحدد « باتفاق دولي » نسبة إنتاج المواد الخام الرئيسية . كما أننا نستطيع أن نضع أساساً سياسية اقتصادية دولية تهيء للرأسمالية درجة كافية من الإنعاش لرفع مستوى المعيشة ، وذلك إذا سلمنا بفكرة صيانة السلام .

إلا أنه من الواضح أن مثل هذه السبل — كما دلت الخبرة التي مررنا بها منذ عام ١٩١٩ — ليست واضحة بالنسبة للبنيان الرأسمالي الذي تسوده المنافسة . أما المصالح المتاحة فلن تقدم على التضحيات الضرورية فهي تعتمد على سلطة استخدام المشاعر القومية للمحافظة عليها في ظل هذه النظرة . ولقد تنبأ سير آرثر سلوتر بأن مؤتمر الحكومات العالمي الذي يسعى إلى تحقيق عمل اقتصادي يتفق عليه سيسبب من الضرر أكثر مما يسبب من الفائدة . وأن ما تنبأ به عام ١٩٢٥ قد أيدته حوادث عام ١٩٣٣ . والحقيقة هي أن نظام العلاقات بين الطبقات يرغمنا على تناول مشاكل المجتمع الدولي بوسيلة مستمدة من فترة مختلفة تمام الاختلاف وليس من الملاحظ حقيقة أن تلك الوسيلة وذلك الهدف سيعجزان عن الوصول إلى إيجاد علاقة متناسقة إذ أن كلا منهما على طرفي نقيض ، لأن مشاكل النظام الدولي تتطلب إخضاع حصافة كل فرد في الدولة للخير العام . ولا يمكن تحقيق هذا الإخضاع طالما أن هذه الحصافة تعبر عن سياسة قد وضعت للاحتفاظ بمطالب المصالح المكفولة ، إذ أنه إذا ظهرت هذه الحصافة ، فيجب أن يكون لديها من الوسائل ما يحقق هذه الأهداف . ومعنى هذا أن نزع السلاح والنظام الاقتصادي القائم مثل يتعارض تعارضاً تاماً . والمتحمس الذي يرى أنه ليست هناك أية أمة ترغب في الخوض في غمار الحروب ، والذي يرى أن الطريق المؤدى إلى تحقيق نزع التسليح يجب أن يكون طريقاً مستقيماً يتجاهل

الحقيقة التي تذهب إلى أن النظام الاقتصادي منظم، بحيث إن كثيراً من المزايا لا يمكن ضمانها مستقبلاً بدون قيام أى صراع. وطالما كانت الحالة على هذه الصورة وجب على الخبراء العسكريين والبحريين في كل دولة المطالبة بالأدوات التي يرونها ضرورية للاحتفاظ بهذه الامتيازات وليس هناك شيء أكثر من هذا الشرح تظاهراً للنفاق والرياء اللذين سادا مؤتمر نزع السلاح الذي عقد عام ١٩٣٢. والشيء الذي نستطيع توضيحه أنه بينما كانت الدولة تبدى استعدادها للقيام بنزع السلاح لم تكن مستعدة للتخلي فعلاً عن سلاحها لقيمتها في الصراع من أجل السلطة. وإن نزع السلاح معناه الثقة في قدرة العقل على الإقناع. وإذا وثقنا في قوة العقل فعني ذلك التخلي عن الحصافة التي لا تتسم بالمسؤولية والمجتمع الدولي يتطلب هذا التخلي ليكون له فاعليته. إلا أن ذلك يعد تناقضاً في طبيعة النظام القائم.

نعم إن هذا التناقض مائل في النواحي الداخلية والخارجية على السواء أما بالنسبة للناحية الداخلية فنجد أنها تسعى وراء إيجاد وسائل أخرى لإشباع الجماهير طالما كان البنيان الطبقي للمجتمع ينكر مطالب الأفراد لتحقيق الرفاهية والخير العام. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الاستغلال في الخارج. أما من الناحية الخارجية أيضاً فنجد أن عليها أن تحافظ على حقها في السيادة، وذلك لكي تدافع عن دعواها في الاستغلال — حتى يتسنى لها إنكار حق الاحتكام إلى العقل في أن يكون له الأسبقية

ويمكن إدراك الرأسمالية من الناحية المجردة، ولكن لا يمكن عمل التعديلات الضرورية في مثل هذه الفروض .

ويتطلب المجتمع الدولي تخطيطاً عالمياً اقتصادياً حتى يتسنى له استخدام مواردها استخداماً يكون له أكبر الأثر، ويقتضي هذا التخطيط أن تسود أكبر المصالح ، ومن ثم فإن الاحتكام إلى العقل يعتبر المنفذ الوحيد لحل المشاكل التي تواجهها . إلا أن الأفراد لا يثقون في العقل عندما تقترن مصالحهم بإنكار هذه المطالب ، إذ يعد ذلك بمثابة سيطرة فئة قليلة على الجميع ، وينتج عن مثل هذه الأحوال - ولا سيما عندما يطالب الأفراد بالتخلي عن هذه الامتيازات - أن يعجز العقل عن أداء واجبه . وأقول : « يعجز » لأننا نكتشف في العلاقات القائمة بين الطبقات أن هؤلاء الذين يسيطرون على هذه النواحي هم أولئك الأفراد الذين يرسمون السياسة العامة، وهم في الواقع أصحاب الوسائل الاقتصادية . وعندئذ لا يمكن للعقل الدفاع عن وضعهم ما لم توضح الحقيقة التي تذهب إلى أن تلك الامتيازات الخاصة تعد أمراً ضرورياً بهم الخير العام . وهناك امتيازات اقتصادية خاصة في الدولة الحديثة يمكن الدفاع عنها على هذا الأساس . يحثكم الأفراد إلى العقل عند وجود مصلحة مشتركة نتيجة لما يقوم به من عمل . إذ عندما يتعرض النظام الدستوري للخطر (وهو النظام الذي تستمد منه هذه الإجراءات معنى خاصاً) نجد أنهم ينكرون عليه الحق في أن يسمعه المسئولون . ويتمثل في هذا الأمر تاريخ

الإصلاحات الاجتماعية التي قامت في الماضي ، كالقضاء على العبودية والتسامح الديني ، وحق المرأة في الانتخاب ، والاعتراف بالنقابات . كما يمكن تطبيق هذا على الجهود التي تبذل في إضفاء الناحية الدستورية على مدلولات المجتمع الدولي . فمدلولاته خليط عجيب من تلك المتناقضات التي تكمن في النظام الطبقي للرأسمالية . ومن الممكن أن تؤدي عملها طالما أن الأمن يسود المجتمع ، وفي الإمكان التمتع بذلك الأمن طالما كان هو الثمرة التي يجنيها أفراد هذا المجتمع ، إلا أنهم لا يعتقدون في أنها الثمرة الواضحة إذا كانت النتائج التي تنتج عنها تبعد الامتيازات الخاصة التي يعلقون عليها أهمية كبيرة . إذ ليس هناك شيء يذكر بصدد عجزهم عن الدفاع عن حقهم في إثارة الحرب . فربما ثاروا بأن مصلحتهم القومية قد تعرضنا للخطر، وربما دألوا على ذلك بأنهم يدافعون عن مقومات الحضارة للوقوف أمام البربرية، كما أنهم يصرون على أنهم يحافظون على الالتزامات المقدسة للعقد التاريخي ، ويحاولون إنكار الحقيقة التي تقول : إن الحرب هي الحرب ، فهي في نظرهم استعادة للنظام في سبيل الدولة التي يتصارعون معها . ولقد عرفنا كل هذا ، ولكن طالما أقيم مجتمعنا على النظام الطبقي الراهن ، فليس هناك من سبب يوضح لنا عدم ضرورة معرفتها مرة أخرى ، إلا أن تلك البراعة لا تخفي حقيقة كونها مصلحة اقتصادية خاصة تستخدم سلطة الدولة للدفاع عن هذه الامتيازات الخاصة .

وينبغي لنا أن نعرف - في هذا الإطار العام جميع الاقتراحات على أساس فكرة الضمان الجماعي في عصبة الأمم . فلقد تضمنت هذه المقترحات توحيد المصالح بين الدول ضد المعتدى ، إذ من القضايا المسلم بها أن كل دولة تنشُد السلام والاستقرار . بل إنها تتعاون مع الدول الأخرى في سبيل صيانة السلام أو استعادته . غير أن الطريقة التي يتم بها تناول هذا الأمر كانت طريقة مجردة ، إذ لم تدخل في اعتبارها معنى التناقض القائم بين النظام الاقتصادي الراهن الذي يحاول جاهداً الخروج إلى حيز الوجود والنظام السياسي الذي يقف في سبيل خروجه وكان الهجوم الذي شنته اليابان على منشوريا بمثابة عمل عدواني كهذه الأعمال العدوانية التي تتطلب فرض العقوبات بمقتضى النظام الجماعي لا أن أحداً من الدول الكبرى لم يبد أى استعداد لفرض أقل عقوبة من هذه العقوبات . ولقد نددت دول كثيرة باليابان من الناحية الإدارية إلا أنها شعرت بما سيكون لها بعد بسط حمايتها على منشوريا - بأن هذا الحق يعتبر أكثر من مجرد تعويض كاف لقرار عقيم اتخذته عصبة الأمم . كما أن المجهود الذي بذلته ألمانيا المتلرية - عن قصد - للقضاء على استقلال النمسا قد أفزع قلوب الدول الأوروبية ، بيد أن المساعي الحميدة التي اتسمت بالعناية والحرص قد اتخذت للحيلولة دون إثارتها في جنيف ، إذ أن كل دولة قد ارتعدت فرائصها من فكرة فرض عقوبات ضد اعتداء ألمانيا . وليس من السهل أيضاً أن نتصور إقدام فرنسا أو

إيطاليا على تنفيذ العقوبات المنصوص عليها ضد الحلفاء التابعين لها .
 إذ معنى فرض هذه العقوبات هو القضاء على الأهداف التي قامت
 هذه الأتحلاف من أجل تحقيقها . وتتضح أهمية الوسائل التي استخدمت
 في هذا الصدد ، إلا أن أهميتها هي التي جعلت من فائدتها أمراً مشكوكاً
 فيه في داخل نطاق النظام القائم . فاستخدامها معناه الموافقة على أهداف
 المجتمع الدولي ، وتمثل في إخضاع كل وسائل السياسة لتحقيق السلام —
 هذه الوسائل التي أنكرتها العادات الكامنة في النظام الاجتماعي القائم .
 وهل تنتظر في حالة نشوب حرب بين روسيا وألمانيا أن تقوم بواندة
 ورومانيا بتنفيذ عقوبات اقتصادية ضد أي معارض يكون له من السلطة
 ما يمكنه من توجيه ضربة قاضية لسلامته ، حتى إذا وعدت عصبة الأمم
 بحمايته ، ربما تقوم بضمان التعويضات عما يحدث من إصابات ،
 إلا أن جمع التعويضات من ألمانيا لم تكن بمثابة باعث على الأمل .
 وعندئذ نستطيع اعتبار سياسة الحياد مياسة تجذب أنظار أية دولة لم
 تدخل في خضم أي صراع كان .

٤

وأعتقد أن الطريق المؤدية إلى نظام دولي فعال يكمن في إعادة إقامة علاقات بين الطبقات في المجتمع الحديث . وكلما اتبعنا هذه السياسة قلت المصلحة التي تحاول الدول اتباعها في سبيل اتخاذ سياسة استعمارية وأن تطوير قوة المجتمع الإنتاجية (حتى يتيسر للأفراد المشاركة بالتساوي في الثمار التي تجنيها من القوة الإنتاجية) معناه الحيلولة دون توجيه السلطة السياسية لخدمة عدد قليل من الأفراد . وعندئذ لن تصبح السيادة مجرد ستار لهذه المصالح . كما لم يعد توجيه استثمار رؤوس الأموال مجرد وسيلة من وسائل الاستغلال في الخارج — بصرف النظر عن الاحتياجات المحلية . وتعتبر العلاقات الخارجية عن الروابط التجارية التي لا تستلزم الطابع العسكري في سياسة تقوم على المثل الأعلى لأمبراطورية اقتصادية. ونجد المجتمع في الدول الاشتراكية وقد أصبح في وضع يسمح له بالنظر في مشاكله الاقتصادية على أساس من تبادل المنفعة والعيش في وئام، إذ أن مثل هذا المجتمع يمكن أن يضع الخطط التي يسير عليها بطريقة متماسكة مترابطة . ولم لا . ولم تثره بعد أمور الهيبة والكرامة التي تكمن في العلاقات القائمة بين الطبقات في النظام الرأسمالي ، ونجد ذلك المجتمع وقد أصبح هدفه الوحيد هو تحقيق السلام ، طالما لم يغير من ولائه له تأثير السيكولوجية الوطنية التي اضطرب المجتمع الرأسمالي إلى إيجادها للإبقاء على

هذا المجتمع والمحافظة عليه ؛ ولا نستطيع أن نضع نظاماً تعاونياً على مبادئ تقوم على أساس استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

ولقد قيل إنه لا يمكن أن تكفل بالنجاح مثل هذه الحركة التي تهدف إلى تغيير العلاقات بين الطبقات ، إلا إذا نظمت مقومات النظام الدولي تنظيمها فعلاً ، بيد أن معنى ذلك الافتراض أن في الإمكان تحقيق مثل هذا النظام داخل إطار المجتمع الراهن . فإذا صح هذا التحليل فإن ذلك الافتراض يعد أمراً مستحيلاً . والسلام بطبيعته عند الرأسمالي بمثابة فترة هدوء بين الحروب ، إذ أن العلاقة بين الرأسمالية والدولة القومية تعد علاقة يترتب عليها على مر الأيام قيام صراع ما ، ولذلك فإن الواجب الملقى على عاتقنا إذا كانت نبتنا في تحقيق السلام نية حقيقية هو أن نسعى وراء تغير المجتمع الرأسمالي على أنه من مستلزمات تكوين مجتمع دولي يؤدي عمله على أكمل وجه .

ويكفل لنا هذا التغير وحده التخلي عن فكرة السيادة في شكلها هذا — هذه الفكرة التي تسدد ضربة هائلة لفكرة السلام على أساسها . وعندئذ يتاح لنا وضع مصلحة المجتمع الدولي في مرتبة تعطى له معنى . إذ أن المجتمع القائم على المساواة لا يتطلب أية وسيلة من وسائل الاستعمار . وهذه هي النتيجة المنطقية لعلاقات الملكية الكامنة في النظام الرأسمالي .

وليس هذا الأمر أقل وضوحاً في التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا عنه في الأنموذج القديم للإمبراطورية البريطانية

فلا استثمار يعد دائماً وسيلة للدفاع عن الامتيازات الخاصة التي تتعرض للهجوم، وذلك بتهوين تلك الامتيازات أمام الجماهير . وعندما نتجنب هذه الضرورة فإن عملية استثمار رؤوس الأموال يمكن النظر إليها نظرة أصيلة كما أننا ننظر إلى الرخاء العام نظرة جدية . ويمكن أن نطبق ذلك على التعريفة الجمركية والمواد الخام والمشاكل السيكلوجية الخاصة بالهجرة، وفي مقدور النظام العالمي الذي يشمل المجتمعات الاشتراكية أن يصل إلى حل لهذه المشاكل بعزم وتصميم أكيدين، مؤمناً بأن الاحتكام إلى العقل هو السياسة التي ستسود .

ولقد قام المجهود الذي بذله دعاة السلام على النظرية التي تقول : إنه إذا كان الساسة قد اتسموا بمزيد الإرادة والتصميم والقدرة، لكننا قد تجنبنا الفشل الذي منينا به وعانينا منه في سنوات ما بعد الحرب . إذ ربما خففوا من هذا الفشل ، ولا أعتقد أنه كان في إمكانهم تفادية إذ لم تكن القرارات التي اتخذها الساسة مجرد أحكام مجردة عن مبدأ من المبادئ . إنها قرارات قد اتخذت في عالم تحدده القوى المادية المتشابكة، وربما نجد في العالم الذي نعيش فيه أن أية محاولة للتأثير في السلوك الذي تفصح عنه اليابان — وذلك بسحب سفراء الدول الأعضاء في عصبة الأمم — قد تشعل فتيل الحرب . ومن المؤكد أن مثل هذه الحرب سيساندها الرأي العام . ولم يؤكد النقد الذي عرضه سيرجون توماس به في سبيل العصبة لم يؤكد الحقيقة التي كانت قد عجلت باظهار الصراع الذي ربما يودي

بالعصبية نفسها . وربما كان بعض النقاد على صواب في اعتقادهم من أن السياسة المنتهجة تعتبر سياسة أكثر تخويفاً من الحقائق الراهنة، إلا أن مثل هذه المخاوف التي يشكون منها تعد من جوهر الجوهر السيكولوجي الذي أوجده المجتمع الرأسمالي . ولخلق جو من الجحشة والإقدام اللذين ينشدهما دعاة السلام وجب إيجاد جو حيث تجد كل دولة تلتزم بارتباطاتها طبقاً للميثاق — تجد نفسها وقد ساندتها الأعضاء تلقائياً .

والطريق الذي يؤدي بنا إلى تحقيق السلام هو نفس الطريق الذي يحقق لنا الديمقراطية الاقتصادية . وليست هناك طريقة أخرى لإقامة منظمة اجتماعية على أساس الاحتكام إلى العقل والالتجاء إلى العدالة ، كما نجد أن السلطة التي تتاح للطبقة التي تتمتع بامتيازات خاصة . والتي تمتلك أدوات الإنتاج تحدد عادات الدولة ، وهي بدورها تستخدم تلك السلطة في الميدان الدولي للعمل على تماسكها وتدعيمها وحيشة تصبح الرغبة هي التي تهيمن على المبادئ ويسخر العقل في سبيل الهيبة والكرامة . وربما حاول مثل هذا المجتمع أن يقوم بتطبيق مبادئ العدالة ، ولكنه لا يستطيع أن يتفادى تمشي فكرة العدالة مع المحافظة على تلك السلطة . وكما ذكرت فإنها تؤدي عملها في ميدان العلاقات الدولية كما تؤدي عملها نحو مواطنيها . وأن تمشي الحق مع المصلحة لا ليدفعها إلى العدول عن التغييرات الخارجية الضرورية بنفس الطريقة التي تدفع بها لتأخير إجراء التغييرات الضرورية . فإن تغيير نظام الملكية

هو الذى يغير من النواحي السيكولوجية التى تقف فى سبيل إقادة نظام اجتماعى سليم .

ويحذر بنا فى هذا المجال أن نصيف قائلين : إن إصطلاح الاشتراكية واصطلاح الاستعمار الاقتصادى اصطلاحان متعارضان ، إذ أن الاستعمار الاقتصادى لا يودى عمله إلا فى ظل السلطة العسكرية . ويعتبر ثمن هذا الحائل الأساسى الذى يقف فى طريق المصروفات التى تنفق على الإصلاح الاجتماعى . ويمكن لنا أن ندلل على أنه منذ أن دأب المستعمر على توجيه الفكر القومى لدى الأفراد إلى ناحية أخرى غير الإصلاح الاجتماعى نجد أن المصالح المكفولة التى يجب أن يشن الإصلاح الاجتماعى هجومه عليها قد وجدت الطريقة التى بها يمكن الدفاع عن هذه المصالح فى تطوير الاستعمار ، وذلك هو السبب فى أن الملاك فى الأحياء القدرة متحمسون لتوسيع رقعة الإمبراطورية . إلا أن السم أكثر نقاعه من هذا . فكلما تزايدت المصالح الاستعمارية قلت حصانة العادات الديمقراطية . ومن النادر اتصاف مشاكلها بالحساسية بالنسبة للهيمنة الشعبية كما يتضح لنا عندما تسعى حكومات أحزاب اليسار وراء تحرير عمل سياستنا فى كينيا أو فى الهند ، كما أنه من الصعب تفادى فكرة الاستمرار سواء أكان فى الأفراد أم فى الآراء وذلك من الخوف الذى يبين أن الانقسام فى ميدان التقاليد ربما يودى بهيبة الأمة فى الخارج ، إلا أن تجنب الانقسام فى ميدان التقاليد قد أجبر بعض

المسائل الضرورية العامة على الانسحاب الفعلي من نطاق الهيمنة الشعبية في المجتمع القانوني، وهذا الإجراء يضيق الخناق بدوره على الأساس القائم بين الأحزاب، ويدعم من سلطة الهيئة التنفيذية، وذلك بتحريرها من المخاطر التي تثيرها مذاهب نقد المبدأ، وتوجد المنافذ التي ربما أدت بنا إلى أن تكون مفاتيح الهند في لندن نفسها كما قال وزرائي، إلا أن الأمل يلوح مرة واحدة في العالم للمواطن الهندي عندما ينظر مجلس العموم في الأبواب التي يجب الولوج إليها .

ويتضح لنا في مثل هذه الظروف نتيجتان : إذ نجد حكومة الحزب وقد اعترها الضعف من جهة، ولكن يصحب ذلك مبدأ دافع للحكومة الثيابية، واقتد أوضح مسترج . أ . هوبسن كيفية الحد من الجهود التي يبذلها حزب الأحرار للسعي وراء بعض الشروط مع الاستعمار، على أنها مذهب منفصل . واقتد كان ذلك مدعاة - لإمكان إدماج الحزب بالمحافظين ، هذا إلى جانب السعي وراء الأهداف الاستعمارية المشتركة . وهناك اختلاف بين الأحزاب حول المسائل الخاصة بالسياسة التوسعية أو الأجنبية . إذ كلما تماسكت فكرة الاستمرار وازدادت قوة قل توجيه النقد العام، وكان من نتيجة ذلك أن السيطرة البرلمانية لكليهما قد أصبحت أكثر من مجرد تصوير رفيع، ولكن عند ما أصبح الاشتراك بين الحزب الثاني في الدولة، انساقوا إلى قبول فكرة الاستمرار، ومن ثم الرضوخ لمشيئة الاستعمار، أو إلى مقاومته، وذلك بالهجوم على الضمانات الأساسية لتلك

المصالح التي أتيحت لهم ، والتي كانوا يحاربونها ، إلا أنهم إذا ربطوا بين الاشتراكية والديمقراطية في مناطق التوسع كما في الهند مثلاً نجد أنهم دفعوا تلك المصالح إلى وضع يشوبه الشك والريبة حول الافتراضات الديمقراطية ، وحيال تطور العادات في الشئون الخارجية والشئون التوسعية تجد تلك المصالح طريقها دون مقاومة تذكر ، كما أن لها أثرها في المجال الداخلي ، ولكن إذا كان معنى الديمقراطية الاقتصادية هو نهاية الاستعمار والتوسع ، فمن الطبيعي للمستعمر أن يفكر في نهاية الديمقراطية .

ولهذا الاشتراك أهميته ، فهو يوضح مدى عمق الثغرة التي أوجدتها عادات الاستعمار في الاتحاد القومي ، إذ أن النظام الذي تحتاجه للدفاع عن مثل هذه الأمور هو النظام الذي ينكر فكرة المساواة التي يؤكد النظام الديمقراطي جوهرها . وليس من الصعب على المجتمع الذي ينكر المساواة على أفراده في الداخل أن ينكرها في الخارج أيضاً . وعندما نقوم بذلك ، نجد أنه يعني ضرورة القيام بالتأمل في مطالب الشعوب الأخرى بنظرة مخالفة ، وعلى مر الأيام نجد أن ذلك يؤدي إلى تناولها بعدم اكتراث ومعاملة الاستعمار لأهالي البلاد وأجناسها توضح ذلك . ومن اليسير إذن أن ننظر إلى الأفراد جميعاً بعين ملئها الازدراء ما دمنا نحتقر الحقوق البشرية . ومن الأهمية بمكان أن نذكر على سبيل المثال أن علم الأحياء المزيف الذي بدأ بوضع الجنس الأبيض في رتبة سامية قد استمر في ذلك وأكد سمو الأغنياء البيض على الفقراء البيض . ولقد استخدم ذلك

للهجوم على حقهم في الإصلاحات الاجتماعية . ويعبد ثمن هذا وما ينتج عنه (وذلك واضح كل الوضوح في ميدان التعليم) تهديداً لوضعهم ولا يتمتعون به من امتيازات خاصة فكلما تخلصت محاولات الضغط التي تقوم بها القوى الاستعمارية من تهديد السيطرة الديمقراطية وما بها من وازع لإصلاح اجتماعي ، أصبحت الفرصة سانحة لتنفيذ بعض الأعمال العدوانية حيث نرى فيها مجالا للحصول على الأرباح ، ولكن كلما اتجهت إلى الأمام ، قلت الفرصة التي تتصارع فيها صور الاستعمار ومن ثم عظم الصراع بينها . وعندما يوشك هذا الصراع على الوقوع نجد - كما تعلمنا في السنوات التي سبقت عام ١٩١٤ - أن الاستعداد له قد أصبح على قدم وساق ، سواء كان ذلك من الناحية العسكرية أم الاقتصادية أم السيكولوجية . وأصبح السلام في هذا الإطار بمثابة فترة هدوء ، ولكنها فترة تتسم بالاضطرابات ، كما أننا نجد أن الأفراد الذين يفقدون حُبهم لها قد يساقون إلى القيام باستعدادات لحرب لا بد من وقوعها . ويمكن وضع هذا في صورة مقتضية تقول : إن التوسع الاستعماري يتطلب نواحي عسكرية للدفاع عن الغزوات التي يقوم بشنها . كما أن ترابط هذه الأمور يجعل الأنظار القومية تحيد عن المسائل الداخلية العاجلة وإذا ذاك ينفق دخل الدولة في سبيل أشياء جامدة غير مثمرة ، وأكثر من هذا أن الاحتفاظ بهذه النواحي يتطلب استمرار السياسة في المناطق التوسعية ، وفي مجال الشؤون الخارجية ، ويظهر هذا بصورة متزايدة إلى حيث

يتمثل في غايات السيطرة الديمقراطية، إلا أن ذلك بدوره يوجد ناحية ملحة في مطالب الديمقراطية في المجال الداخلى . وإن الحاح النظام الديمقراطى على تلك الاحتياجات يؤدى إلى زيادة الريبة والشك في صحة الافتراضات الديمقراطية . ولكن عند ما ترسخ هذه الافتراضات بعيداً عن الميدان الرسمى للسياسة تظهر المقاومة، وأن نتيجة هذه المقاومة (حين تتمشى الظروف مع رد الفعل) هو الاستبداد في أى صورة من صوره المختلفة . وأن هذا الاستبداد حين يتحرر من القيود العقيمة للديمقراطية يصير أكثر انطلاقاً وتحراً لاتباع الأهداف الاستعمارية . وهى تدفع إلى السير في هذا الطريق حتى تبعد الأنظار عن المآسى الداخلية . إلا أن الأهداف الاستعمارية تصطدم مع تلك الأهداف التى تنافس فيها دولة دولة أخرى، وهكذا نجد الدول (كما جرت العادة مع الدول التابعة) وقد سارت في الطريق المؤدى إلى الحرب .

وإن الصراع الذى تدور رحاه بين الاستعمار والديمقراطية في كل من إيطاليا وألمانيا مثال مثير للحد - المقصود - من المساواة في المجال الاقتصادى من أجل المحافظة على الامتيازات الخاصة التى تتمتع بها طبقة صغيرة، وهم يقدمون دعوى عدد كبير من الأفراد قربانا لمطالب الملكية . وعندما توطد هذه الطبقة مركزها نجدها وقد بدأت تفكر في الثروات التى ربما تضع يدها عليها . ويتاح لها ذلك إذا ساندت القوة العسكرية السياسية الأجنبية الفعالة . ولم تكن الصدفة هى التى جعلت

ألمانيا الهتلرية تنظر إلى أوروبا الشرقية بقصد الحصول على مكاسب في الأراضي ، هذه المكاسب التي ربما تكسب شعبها صفة الهيبة والكرامة وهناك مكاسب اقتصادية في تلك السياسة التي ربما تبرر من شطحات المقامر . وليست الصدفة أيضاً هي التي جعلت إيطاليا الفاشستية تتطلع إلى الطاقة الموجودة في أفريقيا، والحرب هي ثمن هذه الأحلام التي تداعب خيالهم، ويحين الوقت دائماً عند ما تقترن هيبة الحلم بتحقيقها، حتى إن الأمر الآخر يكمن في دفع هذا الثمن والإطاحة به . ولا يتردد في الاختيار بين النواحي الأخرى..

ولا يختلف تاريخ الدول الأخرى عن هذا . ونجد أنه حتى في بريطانيا والولايات المتحدة حيث جذور تقاليد الأحرار متأصلة، نجد بعض الشكوك التي تدور حول الديمقراطية ، إذ أن تهديد الديمقراطية للامتيازات الخاصة قد تتزايد معاملة وضوحاً، لأن قدرتها على التغلغل في الأسواق الجديدة قد أخذت في التدهور، ففي كل منها نجد أن سيطرة الدولة عن طريق المصالح الاستعمارية تسمم الجو الدولي، ونحن نجد مثلاً لهذا في المنافسة البحرية القائمة بين إنجلترا وأمريكا، كما يتمثل الوضع في الصعوبات القائمة في مؤتمرات نزع السلاح والمؤتمرات الاقتصادية العالمية . ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن الممثلين الأساسيين للأمبراطورية في هاتين الدولتين هما أعداء الاشتراكية. ومن الأهمية أيضاً أن نذكر أن الهجوم على الديمقراطية في بريطانيا - ولا سيما في الميدان الاقتصادي - قد شنه

أفراد في الستين أو السبعين سنة الأخيرة ، أفراد تشربوا بطابع العادات الاستعمارية ، وينادى المجتمع الاستعماري الذي أقام دعائمه على الدعوى الضمنية لسيطرة العنصر السامي على العنصر الأدنى ، ينادى بأن حقوقه تعد بمثابة وظيفة لسلطته التي تجعل الجميع يطيعون بإرادته ، وهذا هو المنطق الوحيد الذي يدركه هذا المجتمع . ولكن إذا بدأنا الرحلة من هذا الافتراض وجدنا أن ذلك يتطلب وجود مدلولات فكرة السيادة حتى تجعل من قضيته قضية صائبة ، وعندما لا يتسم بالحصافة ، عندئذ لا يحق لها أن تكون الحكم في قضيتها . وعندئذ تظهر بوادر القوة . ويعنى ذلك أن الهدف الذي ترمى إليه السيادة قد أصبح باطلا بالنسبة للدولة ، وتفسح المجال أمام مطلب أعلى مما تطيقه مصالحها . إلا أن ذلك يعنى إنكاراً لمنطق الاستعمار الذي يحاول أن يضع الحق في مرتبة واحدة مع القوة ، وذلك بدافع من نفسها . إلا أن هذا الدافع الداخلى هو الدافع الذى تحاول الفروض القانونية التي يقوم المجتمع الدولي عليها أن ترفضه وتنكر وجوده .

واعترف بذلك كثيرون من هؤلاء الذين لا يتطرق إليهم أدنى شك بشأن تحقيق نظام دولي فعال . ولقد كان المقصود من بروتوكول جنيف الذى عقد عام ١٩٢٤ هو أن يجعل فرض العقوبات ضد أية دولة تحاول خرق ميثاق عصبة الأمم أمراً تلقائياً . ولقد أجمع أعضاء الجمعية التابعة لعصبة الأمم على هذا الرأي ، إلا أن الحكومة البريطانية قامت على الفور برفض التصديق عليه ، إذ عندما تفعل ذلك فمعناه التخلي عن حقها في

تحديد الوقت الذي تراه مناسباً لتنفيذ مثل ذلك الأمر ، ولكن ما هو النقد الذي يوجه إلى هذا البروتوكول ؟

كتب سير جون فيشر وليامز يقول : « لا يشك أحد في الخبرة التي مرّ بها واضعوا البروتوكول ونواياهم الطيبة ، ولكن يكاد يبدو أنهم قد وزنوا بعض الأمور حيث وجب الوصول إلى اتخاذ بعض قرارات دوائية ، ولا سيما القرارات الخاصة بتطبيق عنصر القوة ، ولكن ما هي هذه الأمور أو تلك الشروط ؟ يقترح سيرجون أن ما يمكن عمله هو وضع مبادئ ، وتوضيح هذه المبادئ ، كلما أمكن ، والثقة في إيمان المسؤولين الذين يجب عليهم تطبيق هذه المبادئ عند ما يحين الوقت » .

وما من شك في أن مدلول ذلك واضح كل الوضوح . فالشروط الإيجابية هي أن لا يمكن الوصول إلى اتفاق دولي ، إذ أن الدولة يطلب منها التخلي عن سيادتها . ولكن عند ما يقع أي عمل عدواني يجب أن نضع ثقتنا في ذلك الإيمان الحق بالساسة ، لكي يقوموا بتطبيق المبادئ العامة التي يلتزمون بها التزاماً أدبياً . إلا أن ذلك يعد درساً واضحاً من دروس التجربة التاريخية التي تقول . إن الإيمان بالساسة كثيراً ما تتفاوت شروطه وإن ذلك يتحدد تبعاً للملابسات التي يجدون أنفسهم فيها ، فإن الإيمان الحق بالساسة الذين يؤولون التزاماتهم تأويلاً عادلاً بالنسبة للبلجيكا عام ١٩١٤ هو إيمان يمكن تأويله تأويلاً مضاداً . أما نظرة اليابان لالتزاماتها في ظل ميثاق عصبة الأمم واتفاقية باريس ، فلا يزالان يرتبطان بمسألة اغتصاب

منشوريا ، ولم تتردد إيطاليا في إلقاء قنابلها على كورفي عندما بدأ لها أن هيبتها قد أظهرت شيئاً من هذا القبيل . ولقد قيل : إيمان السياسيين كشرط بمنع استخدام الغازات السامة في الحروب ، إلا أنه من المعروف أنه لا توجد أية دولة عظمى لم تشترك في مثل هذه التجارب ، وإذا نظرنا إلى الموقف الذي تتخذه ألمانيا تجاه النمسا ، وإيطاليا تجاه ألمانيا ، واليابان تجاه روسيا ، فإننا لانبالغ عندما نقول : إن الاعتماد على ذلك كاجراء للمبادئ الدولية يكاد يبعدنا عن غاية قمنا بوضعها .

إن الاعتماد على الإيمان الحق وهدف الحقيقة اعتماد على العقل ، وقد قيل : إن في إمكاننا أن نظهر عدم جدوى الحرب لا أننا نستطيع أن نظهر من الناحية التاريخية أن اتخاذها كوسيلة يعد أمراً ضاراً بالنسبة للغالب والمغلوب ، إذ لا تكثر متاعها فحسب ، وإنما تفتح الباب أيضاً على مصراعيه لقيام ثورة — كما هو الحال في روسيا — ثورة ربما أودت بنفس الشخص الذي اعتمد عليها ، وإذا أوضحنا المساوىء التي تلحق بنا من جراء الحرب فسنحاول إقناع الأفراد على مر الأيام . بعدم جدواها كوسيلة من وسائل السياسة القومية ، إلا أنه ينبغي لنا أن نستمر في الحديث عن الشروط التي تكلمنا عنها . فإذا تعديناها كما في بروتوكول عام ١٩٢٤ ، فمعنى ذلك أننا اتجهنا نحو المثالية المجردة التي تقضي على الأهداف التي وضعت من قبل .

إلا أن الشروط التي منحت لنا هي شروط تحدد سلطة العقل التي

تؤثر في تفكير الأفراد ، وهي بمثابة علاقات تقوم بين طبقات مجتمع
لمجتمع اقتصادي يخضع العقل للمصلحة ، وإذا وثقنا بسلطة العقل وسيطرتها
على أصحاب العبيد ، فلن يتاح لنا أن نقضى على العبودية ، فإن النظام
الطبقى يفيد بعض الأفراد في ظل ظروف معينة ، ولن يستميلهم إلى التنازل
عن مكاسبهم إذا وجدوا أن الفرصة سانحة لحماية امتيازاتهم عن طريق
الحرب ، وأن الضعف الذي يعترى النظرية التي تساند العقل هو الضعف
الذي ينادى بأن الملابس التي يعمل العقل فيها بتجاح لم تكن موجودة
في النظام الذي نعيش في ظله .

إذ أنه « عقل » يجب أن يؤدي عمله في جو مشبع بالسم الزعاف .
ويحدد ذلك عمل المصالح المعنية بالأمر لتكون لها طريقها دون النظر
إلى الثمن الذي سيعود لقاء ذلك ، إنه جويتعذر فيه الوصول إلى بعض الأخبار
الحقيقية ، ونحن نجد أن نظمنا التعليمية قد أصبحت ملاممة ، وهي تجعل
الجمهور تؤمن بأن المعلومات التي لا تتمشى مع العقل لا حول لها ولا
قوة ، كما نجد أن الآراء التي تميز بها عالم ميكيا في وهو بر قد أتيح لها
التغلغل في النواحي الدبلوماسية . ويجب علينا ألا ننسى - في تأكيدنا
هذا لعمل العقل - أن عالم العلاقات الدولية قد أقيمت دعائمه
على القول المأثور الذي نادى به بيبكون من أن « وراء السلطة يتمثل في
تفكيرنا في تحقيق الغاية دون تحمل مشاق الوسائل التي تؤدي إلى
تحقيقها » ولقد ذكر اللورد جراي للأميرة ليبفن قانون الإصلاح وقال :

« إنه يعشق الفضيلة في الجهر وفي الخفاء » إلا أن مجريات الأمور في الأمم لا يمكن أن تحددها هذه القاعدة ولقد صدق اللورد اکتون حين قال : إنها نظرة قديمة قدم التاريخ ، وإن المرتبة التي نعطيها للعقل في الشؤون العامة ستعتمد على مدى حبنا وتعلقنا بالهدف الذي يقول : إن العقل يجب أن يبرره .

إن العالم الذي نعيش فيه هو عالم تتساوى فيه الحروب التي تخوضها الطبقات في مجتمعاتنا الراهن مع الحروب التي تخوضها الدول التي تبرر الصراع الدائرة رحاه في العالم الخارجي ، ويمكن لنا القضاء على هذا العنصر الأخير عند القضاء على العلاقات ، أما العنصر الأول ففرصة الظهور أن آراءنا بشأن الحقوق الدولية ستكون انعكاساً للملابسات التي تحددها هذه العلاقات ، هذه هي أهمية تقدمنا البطيء نحو تحقيق المثل الأعلى للرعية وهو المثل الذي يعتبر هدفاً طبيعياً نضعه نصب أعيننا ، وكلما زادت وحدة الصراع الداخلي بين الدول الأعضاء زادت شكوكهم وأخذوا يتطلعون إلى جميع المبادئ والسنن التي تسعى لتحديد السلطة ذات السيادة ، إذ أنه عن طريق تلك السلطة وحدها يمكن الإبقاء على النظام القائم للعلاقات بين الطبقات ، وذلك في وجه المقاومة التي تجابهنا الآن . وكما تغلغت هذه المقاومة وتعمقت أخذت الدولة تنظر إلى ما وراء حدودها للبحث عن وسيلة يمكن بها التخفيف من ذلك الصراع . لم تنسج خيوط الحرب ما يتفق عن أذهان الأشرار الذين إذا رغبوا في ذلك فلربما اختاروا

طريق السلام، إن الحرب تعبير عن مجتمع تسود فيه عدم المساواة، مجتمع يحاول جاهداً . وبأى ثمن كان – الدفاع عن الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها ليحميها من أى هجوم . ويمكن أن نتخطى ذلك ونسمر عليه عندما لا يتمثل الدور الرئيسى للحكومة في الدفاع عن ذلك النظام الطبقي الذى تتطلبه الرأسمالية .

الفصل الرابع

مستقبل الجيل الحاضر

١

إذا نظرنا إلى الدولة نظرة خارجية بدت لنا في صورة هيئة تضم المواطنين الذين يسعون إلى تحقيق هدف مشترك، وهذه هي الحالة عندما ندرسها في المجال الدولي، كما أننا نؤمن بالمساهمة في التقاليد التاريخية العامة التي تجسمها الذكريات التي تربط أعضائها معا برباط حقيقي كذلك الرباط الذي يربط أفراد الأسرة الواحدة . وإنا لننظر في خدماتها الاجتماعية التي تحاول أن تخفف من حدة الخلاف القائم بين الأغنياء والفقراء بشأن تحقيق الرخاء، كما أننا نؤمن بالمحاکم التي تتمثل فيها العدالة غير المتحيزة بالنسبة لأعضاء كل طبقة من الطبقات، وإنا لننظر إلى الهيئة التشريعية حيث لا يجد المواطن نفسه فحسب، وإنما سينال المعروفون منهم حق الانتخابات داخل إطار المجتمع الذي ينتمون إليه، وإذا عقدنا مقارنة بين وظائف الدولة الحديثة واختصاصاتها، وبين الدولة منذ قرن مضى سهل علينا أن نقول: إن التغيير يمثل زيادة محدودة تعمق الضمير الاجتماعي ومن الطبيعي أن نستفيد من هذا الاستنتاج إذ أنه كلما تعمق الضمير الاجتماعي استطاع أن يقيم أسس الدولة واستطاع أيضاً أن ينظر إليها على أنها منظمة تسعى إلى تحقيق الخير العام لأعضائها .

ويعتبر هذا بمثابة استنتاج يسهل الوصول إليه، وهو استنتاج سطحي أيضاً إذا لم يكن موضوع هذا الكتاب ذلك لأن الاتحاد الذي نجده في هذا المجتمع ليس اتحاداً يتم على الموافقة، ولكنه يتم على الإلزام والإجبار كما أن السمعة الضرورية للدولة لا تتمثل في السعي وراء رخاء عام، وهذا الرخاء لا يعبر عن جوهر هذا الغرض، ولكنه رخاء محلي، والهدف الحقيقي للدولة هو الاحتفاظ بالمبادئ القانونية التي تدافع عن سيطرة أصحاب أدوات الإنتاج في داخل الإطار المعد لذلك، ويخضع الرخاء العام على الدوام لذلك الغرض الأساسي، وليست التشريعات الاجتماعية وليدة استعداد موضوعي لتحقيق الخير العام من جانب كافة الأعضاء، إن هذا هو الثمن الذي يبذل من أجل المبادئ القانونية التي تدافع عن سيطرة الملاك، وهي تعد بمثابة مجموعة من الامتيازات التي تقوم بتغيير أية مقاومة حاسمة إلى المبادئ التي يمكن بها الإبقاء على هذه السلطة.

غير أن ذلك يعد تبسيطاً شائكاً لموقف شائك، ولا سيما من الناحية السيكلوجية؛ ويهمننا أن نضع ذلك في طريق صلد، لأن ذلك يلفت النظر بالنسبة للناحية المركزية في تحليلنا للدولة. فهي تؤكد تحكم السلطة الإلزامية التي يستخدمها أصحاب أدوات الإنتاج، كما أنها تصر على أن هذه الامتيازات التي تقدم للجماهير لا يدافع من أجلها فحسب، ولكن القيود قد وضعت أيضاً، وهي قيود فرضتها الأركان القانونية الموجودة في نظام علاقات الملكية القائمة ذلك النظام هو الذي يميز المجتمع الذي نظمته

الدولة، ولكن إذا تعارضت مطالب الجماهير مع هذه الأركان وجب إجراء تغيير في نظام العلاقات الملكية قبل تحقيقها . وأن مثل هذا التغيير كما تشهد الناحية التاريخية لن يمكن إنجازه دون قيام ثورة من الثورات .

وإن مرحلة الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع البرجوازي يمكن إتمامها عن طريق خوض غمار معركة عنيفة . وليس هناك أى سبب في افتراض إمكانية تغيير أسس المجتمع البرجوازي دون هذه المعركة إذا لم تفترض أن الأفراد الآن قد أصبحوا أعقل منهم في أى وقت مضى - إلا أن افتراض النواحي العقلية يعد تضليلاً أوجدته ملائسات تاريخية خاصة أخذت تتوارى . وأدى الوضع الاقتصادي الغريب في القرن التاسع عشر إلى فتح المجال أمام الإنتاج المفاجئ، وأصبح من الممكن توزيع الامتيازات على نطاق واسع، وذلك من مقدار الفائض حتى يسد هذا مطالب الملاك ومطالب هؤلاء الذين ليس لهم إلا جهودهم وبالتالي يظهر جو من التسامح يتمشى مع افتراضات مذهب الأحرار، وحينما أصبح في الإمكان الإنتاج والتوزيع والقدرة على سد احتياجات عامة . نجد أن كل هذا يبدو أمراً غير ضروري بالنسبة لنواح عديدة من الحضارة الغربية . فما من شك في عدم وجود تذبذب في مذهب الأحرار . ولكننا أقدمنا على تعميم هذا المعنى ليبداً وجلياً كأنه المثل الأعلى للأحرار قد قبلته أوروبا الغربية وأمريكا .

إن الطابع الذى تكلمنا عنه هو طابع الديمقراطية الرأسمالية ، إلا أن عدد هؤلاء الذين داخلهم الشك فى كفايته كوسيلة دائمة وناحية سلمية — هو عدد ضئيل . ولكن كيف وضح هذا العدد فى عام ١٩١٤ عندما تمكنت الأحزاب فى الدولية الثانية من قبول الارتباط بعجلة الحرب بغض النظر عما نادوا به من المبادئ الماركسية . فلقد واجهتهم بعض الصعوبات إلا أن الأفراد استطاعوا إدماج الرأسمالية والديمقراطية فى قالب واحد بالرغم من أن ذلك كان وليد صدفة محضة ، وحدث هذا عندما اتحد عامل الثورة الروسية وعامل الانهالك من جراء الحرب ، وعند ما محاولا تجزئته بعض الأمور من مآسى الحرب ، وأدرك الناس مدى الدور الذى قامت به الصدفة لإيجاد هذا الإدماج بين الرأسمالية والديمقراطية ، ولم يكن هذا وليد تناسق وتكامل للمعالم التى يتميز بها المبدأ الأساسى ولكنه كان وليد فترة فيها التطور الاقتصادى عند ما كانت الرأسمالية فى مرحلة نموها . فلقد فرضت السلطة السياسية على الجماهير ولكن على أساس أن السلطة السياسية يجب ألا تستخدم فى استئصال جذور الفروض الرأسمالية . إذ ربما قدمت بعض الإصلاحات الاجتماعية ، طالما وأنها لم تعرض للخطر تلك العلاقات اللازمة للنظام الرأسمالى ، ولكن عندما يحدث هذا كما حدث فى سنوات ما بعد الحرب — فإن التعارض القائم بين الرأسمالية

والديمقراطية قد يصبح سمة ضرورية تتميز بها الحضارة الغربية .
ويعبر هذا التعارض عن نفسه بطرق قد عودنا التاريخ عليها ، لاسيما
في كل فترة من فترات الانتقال الحرجة ، إذ لا نجد في الائتلاف الذي قام
بين الأحزاب الرأسمالية للاحتفاظ بجهة المصالح الرأسمالية التي لا تنقسم
عراها ، والتدخل في روسيا للقضاء بالقوة على النواحي المذهبية الهدامة التي
تعرض النظام والقانون للخطر ، وما نادى به المصلحون المعتدلون من أجل
السلطة ، وعندما أصبحت حدة التنافس شديدة ، وأصبحت معارضة
الديمقراطية معارضة تعسفية — كما حدث في ألمانيا وإيطاليا والنمسا — إذ
ينظر إليها على أنها أشد خطراً على المبادئ الرأسمالية — لا نجد في كل هذا
ما يستوجب إثارة دهشتنا ، فلقد تكلم الأفراد كثيراً عن الدستور البريطاني
الذي لا يضارعه أي دستور آخر ، كما تكلموا عنه عام ١٧٩٢ وأثنوا
عليه . ولكنهم كانوا يوجهون التهم جزافاً إلى المصلحين المعتدلين وذلك
للقضاء على الضمانات التي يكفلها النظام والقانون في الوقت الذي
يستخدمون فيه ذلك لكي يدافع عن مصالحهم الشخصية ، ضد إمكانية
إجراء أي تغيير دستوري ، وتتفاوت العملية في البلاد المختلفة ، إلا أن طابع
هذه العملية هو نفس الطابع في كل مكان آخر . كما أن تعريض حرية
المناقشات للخطر في الولايات المتحدة قد اتخذ مظهراً يتسم بالعنف .
وسبب هذا التغيير الذي طرأ على الطابع العام سبب معقول . ولا يمكن
للرأسمالية وهي في محنة أن تبالغ في اتخاذ سياسة حرة . ولكن من الممكن

أن تخضع أعمالها الخارجية لمحاولات الضغط التي تقوم بها الديمقراطية إذ ليس من طبيعتها أن تخضع دون وجود صراع داخلي، فإذا استمر الإصلاح الاجتماعي في أية فترة من فترات التدهور فذلك يعني تغييراً في أساس علاقات الملكية . وهذا بدوره يعني التخلي عن الامتيازات الخاصة . فهي تغير حكومة الأقلية الاقتصادية وتدمجها في مجتمع لم تعد ملكية أدوات الإنتاج فيه ملكية مميزات خاصة تختلف عن ذلك تمام الاختلاف، فكما جرت العادة، نجد عند ما تتعرض الفكرة الأساسية للملكية للخطر أن أصحابها قد استولى عليهم الهلع، وتصبح الديمقراطية السياسية عدواً لأنها تضع السلطة الدستورية في أيدي الجماهير . ويصبح عدم الرضا الذي تبعته تلك المدلولات موضع نقاش وجدال، أما الأمان المصطلح عليها فقد حرموا منها . ففي أثناء الثلاثين عاماً التي تلت الحرب نجد أن الديمقراطية التي قام ملايين الأفراد بتقديم حياتهم قرباناً لها لم تعد مثلاً عملياً يحتذى في أمور كثيرة من الحضارة . فلقد تخلت الدولة عن المبادئ الحرة التي حسمتها لأعظم الأمور التي وقعت واتخذت مرة أخرى طابعاً مجرداً للدفاع عن حقوق الملكية الخاصة من الهجوم عليها .

وتلوح أمامنا في الأفق بوادر معركة تهدف إلى امتلاك سلطة الدولة وتنضج لنا حقيقة عامة هي أن العلاقات القائمة بين الطبقات في مجتمعنا قد أصبحت تتعارض مع صيانة السلام الاجتماعي، بل وكشفت عن

التناقض القائم بين قدرتنا على الإنتاج ، وقدرتنا على التوزيع ، وذلك بطريقة تجعل معها التناقض الظاهري الموجود في عصرنا هذا يتمثل في الفقر المدقع الذي يحل بنا وسط ما يتميز به هذا العصر من وفرة في الإنتاج . كما أننا لا نصفح عن هؤلاء الذين يجب عليهم دفع ثمن ذلك - إلا أزعجنا عندما نختار بين التغيير السامى والمحافظة على الامتيازات الخاصة على حساب الصراع الدائر ، فإن أصحاب الملكية قد أبدوا استعدادهم للقتال من أجل الامتيازات القانونية لا من أجل التراخي والاستسلام . ولم يوضح هذا الموقف إبعاد الأسس الديمقراطية في الدولة الفاشستية فحسب ، ولكن أوضحته أيضاً مقاومة الإصلاح الاجتماعى في الولايات المتحدة وبريطانيا وذلك بالعداء الصريح الذى يمكنه حزب اليمين للديمقراطية فى فرنسا . فالدولة فى أية دولة من هذه الدول لا يمكن أن تقوم بأية محاولة فعالة ولكن عندما تتعرض حقوق الملكية للخطر تظهر ماهيتها كأمر إلزامى بوضوح وجلاء ، إلا أن الجماهيرهم أولئك القوم الذين يقرض عليهم هذا الأمر .

ولقد قيل فى بعض الأحيان : إن ظهور الصدد لا يرجع إلى امتناع الرأسماليين من القيام بالإصلاح ، ولكنه يرجع إلى السرعة التى يسير عليها المصلحون لإجراء تلك التغييرات ، إلا أنه ليس هناك اختلاف جوهري بين الموقف الذى يتخذونه اليوم وذلك الموقف الذى واجهه مسٹر لويد جورج عندما قدم بعض الاقتراحات منذ خمس وعشرين سنة خلت ، وتقضى

بإجراء تغييرات مالية ننظر إليها الآن على أنها تثير الانتباه لاعتمادها إلا أن رفض مجلس اللوردات لتلك الميزانية لم يكن مجرد قرار حاسم .
 ففي ١٩٠٦ صرح اللورد بلفور لمعضديه أن من واجبهم معرفة قيام الحزب الاتحادي سواء أكان في الحكم أم في المعارضة بالتحكم في مصير هذه الأمبراطورية ، ولقد أضاف اللورد اللثام عما يقصده بعد ثلاثة أشهر عندما أعلن - بعد قراءته لقانون التعليم الذي صدر عام ١٩٠٦ والذي لم يكتل بالنجاح بوجوب حرية المناقشة في كل مكان ؛ ولقد كانت دعوى صريحة للحق الذي يخول للملكية حق حكم البلاد مهما كانت إرادة الشعب . وقد قرأ ما كتبه نبلاء كثيرون عن الميزانية في أن لهم الحق في المحافظة على أنفسهم ضد أى إجراء يختارونه للنظر إليه على أنه أمر ينم عن المصادرة .

وما من شك في أن مستر آسكويث كان على صواب عند ما حذر هيئة المنتخبين من أن النواحي الضمنية في دعوى مجلس اللوردات كانت بمثابة تهديد للقيام بالثورة .

وكتب معلق حينذاك يقول : « إن أعضاء حزب المحافظين لا يستطيعون وضع أنفسهم مكان أعدائهم . وهم لا يدركون أنهم حين يستخدمون السلاح الذي يستخدمونه في سلب الأعداء ثمار النصر ، فإنهم لا يقدمون بذلك الدور ، وأنه ليس هناك جريمة أبشع من هذه الجريمة في نظر المواطن البريطاني » . وليس هناك تغيير جوهري في السنوات الخمسة

والعشرين الماضية . إذ أن هذه الدعوى ما تزال قائمة واختصاص مجلس اللوردات ينحصر في وقاية البلاد من حكومة حزب العمال التي تسعى جاهدة إلى وضع المبادئ الاشتراكية في صيغة تشريعات قانونية . أما المقترحات التي تقدم بها حزب المحافظين لإجراء بعض الإصلاحات في مجلس اللوردات - فلم يكن لها هدف معين ترمى إليه سوى الحيلولة بين مثل هذه الحكومة وتلك التشريعات .

ولا يعنى هذا شيئاً ، اللهم إلا ذلك المضمون الذي يذهب إلى أن إرادة هيئة المنتخبين يمكن لها أن تعمل في داخل النطاق الذي حددته أية جمعية حيث نجد أن طابعها يتمثل في التعبير عن مصلحة الملكية . أما الموقف الذي يتخذه مجلس اللوردات فهو موقف يتسم بالطابع النقابي . إلا أنه أمر هام عند ما ينظر إليه على أنه يشير إلى اتساع إطار العقل لا إلى ما يحويه في حد ذاته ، ويتضح لنا هذا الإطار في الميادين المتشعبة ويتمثل لنا في المقاومة الشديدة التي أبدتها أصحاب الفحم لا بالنسبة للتأمين فحسب ، ولكن بالنسبة لاتحاد الصناعات أيضاً ، بالرغم من أن اللجنة الملكية قد أوصت بتغييرات في هذا المجال منذ الحرب ، كما أن رفض تجارة القطن قد أوضحت الأمر الذي يوصى بإعادة وضع أسسها على ضوء الملابس الحديدية التي تواجهها في ميدان التنافس ، فإذا لم تعر تلك المصالح المخولة أي انتباه لنصيحة الأصدقاء ، فليس من المحتمل أن تستسيغ تلك المقترحات التي كانوا ينظرون إليها كما ينظرون إلى الأعداء

ووضح هذا الأمر أمام المجهودات التي يبذلها مجلس اتحاد النقابات للهوض بمستوى العامل، وعند ما ينظر إلى ذلك على أنه اتجاه نحو الدكتاتورية، فمن الواضح إذن أن قليلا من حسن النية سيبين لنا معالم العلامات الاجتماعية في فترة تسودها الأزمات الاجتماعية. ولا نتجنى عند ما نقول: إن بوسع الملكية في بريطانيا أن تتقاسم مع الجماهير الثمار التي تنتج من الرخاء، ولكن على شريطة ألا تثار مشاكل جديدة حول الحق القانوني بالنسبة لتلك الامتيازات، إلا أن التطور الاقتصادي هو الذي دفع هذه المشاكل إلى الظهور.

ولا يختلف هذا الموقف في جوهره عن الموقف في الولايات المتحدة. فلقد تدخل الرئيس في مجال الصناعة حتى يتم ضمان ملابسات الرأسمالية التي قاموا بتقديمها، إلا أنه يجد أن رفض تلك المصالح المحولة لمديد المساعدة في المبادئ التي أعلن عنها قد أحبط مساعيه. ويرجع هذا إلى عدم الثقة التي يوليها للمقترحات التي يقوم بتقديمها.

ولكن طالما كانت استعادة سوق رأس المال تعد بمثابة وظيفة لتلك الثقة، فيعتبر أنه شرط أساسي من شروط نجاحه. إلا أن العراقيل قد قامت في سبيل المجهود الذي يبذله من الناحية الأخرى للمساهمة في عمل منظم حتى يضمن لها التقدير. أما الإضراب العام الذي قام في سان فرانسيسكو، والإضراب الذي قام في خريف عام ١٩٣٤ الخاص بالنسيج، فيعدان من الحوافز الرئيسية التي ترمي إلى تصميم رجال الأعمال

في أمريكا على مقاومة محاولات الضغط من أجل القيام بالإصلاح .
 إلا أنني وجدت أن هذا الضغط قد اصطحبه عداء متزايد للآراء
 الديمقراطية التي تبعث التوتر الذي يسود فترتنا هذه . أما معارضو روزفلت
 فنجدهم وقد قاموا بالنضال تحت راية الحرية . إلا أن حريتهم تعني
 دوام حقهم في المحافظة على ذلك الشرط في المجتمع الأمريكي الذي
 تمخضت عنه الأزمة الحالية .

ومن الضروري — وفي خضم هذه الظروف التي أمكننا الوصول إليها
 — ألا نتقيد بافتراضات النظام الرأسمالي حتى يمكن تحقيق إصلاح له
 أهميته يضمن له البقاء . وفي الإمكان تحقيق مثل امتيازات ذلك النظام
 القديم عند ما يتسع نطاق ما حققته النواحي الرأسمالية حتى يمكن تحديدها
 دون القضاء على هذه الافتراضات ؛ وإننا لا نواجه هذه الملاحظات إلا لأننا
 استطعنا بلوغ هذه المرحلة من التطور الاقتصادي الذي تنبأ به ماركس
 عند ما قال : إن المتناقضات التي تسيطر على الرأسمالية سينجم عنها دائماً
 عدد كبير من العمال تتضاءل أمامهم إمكانية إيجاد أي عمل ، ولقد
 علل وجود البطالة التكنولوجية (في الميدان العملي) كما دلل على التزايد
 المطرد في تمويل رؤوس الأموال ، وأوضح مظاهر نمو التوسع الاقتصادي
 وإننا لا نستطيع التحكم في مدلولات هذه الاتجاهات في داخل إطار
 النظام القانوني القائم . إذ أنها قد تشابكت في بعض الأمور الموجودة
 في البنيان الاجتماعي ؛ وإذا أقيمت الافتراضات نجد أن هناك شعوراً

هأماً حيث ينظر لها على أنها شرط لسعادتها ورفاهيتها . وأن أى هجوم عليها كما توضح الخبرة التى مرت بها حكومة حزب العمال فى عام ١٩٢٩ وكما يوضح أيضاً تاريخ التجربة التى مر بها روزفلت ستزعزع من تلك الثقة التى يعتمد عليها ما يؤديه هذا النظام من عمل تأدية تامة ، وتتخذ وسيلة التغير مظهراً من مظاهر التعاون فى هجوم الأفراد الذين من أجلهم يقوم هذا النظام لا كسلاح واق لمصالحهم الخاصة فحسب ، ولكن كضمان لرخائهم القومى أيضاً .

وإذا حاولت مثل هذه الاستراتيجية أن تتفادى هذا المأزق باستمالة الرأسمالية إلى الإذعان والخضوع — وذلك بوضع شروط تعويض سهلة لنقل الملكية — فعندئذ يمكن دفع ثمن عجزها عن زيادة الرخاء الذى يعتبر الهدف الذى تسعى لتحقيقه ، ولقد أوضحت من قبل سبب عدم إمكان تحقيق مثل هذا التعاون . إذ أننا إذا جردناها من كل الأساليب البلاغية فإن مقومات الدولة وكذلك المذهب الذى تفرضه تأدية ذلك العمل ، تشير إلى الاتجاه نحو التناحر والتصارع — لا نحو التعاون والتناسق . ويجدر بى أن أشير إلى أن ذلك ليس بمثابة سخط أخلاقى على هؤلاء الذين يرفضون هذا التعاون . إذ أن عجز الرأسماليين عن قبول اقتراضات غير اقتراضاتهم قد يرجع إلى الموقف الذى وجدوا أنفسهم فيه . فليس فى مقدورهم إنكار ذلك المذهب الذى يؤمنون به ، مثلهم فى ذلك مثل مواطن عراقى لا يشك فى صحة حقائق الإسلام . . ولقد درج الناس على عدم

التمعن في المبادئ التي يعتقدونها ، اللهم إلا إذا حلت بهم كارثة أو وقعوا في محنة . ولكن عامل الزمن يبدو محدوداً جداً بحيث لا يتسع لهم الوقت لدراسة هذه المبادئ دراسة هادئة تقوم على الفكر والروية .
وتثير المناقشات التي تدور حول حقوق الملكية شعوراً عميقاً أكثر مما يثيره موضوع آخر .

وهذا أمر طبيعي طالما تقوم العلاقات التي تثيرها بتحديد مسالك الحياة الاجتماعية ، ولقد وجد الحق الإلهي للملوك ، والتسامح الديني ، وعدم تفادي الحرب ، ووجوب قيام نظام العبيد — وجدت كل هذه الأشياء من يدافع عنها . وسيثير الانتباه قطعاً أي مبدأ له أهميته كالملكية الخاصة لأدوات الإنتاج — وذلك إذا استثنى من القاعدة العامة .

ويجب علينا أن نتذكر ماهية الفائدة التي تعود على الطبقة المالكة — وذلك في الظروف العادية — فالصحة والأمن وإتاحة الفرصة لنشر الثقافة ، وغير ذلك مما له مكانته الاجتماعية — يعد بمثابة مظاهر لهذه الفائدة . وهي تمكن الفرد من ضمان وضع أبنائه . ولا تجعله — عند ما يبلغ سن الشيخوخة — ينوء تحت تلك الأعباء التي تخيم دائماً على حياة الطبقة العاملة . وهي تعني تلك القدرة على شراء بعض الأشياء من الآخرين ، وكذلك القدرة — عن طريق المعرفة والترحال — على تفادي وحدة السياق الممل في هذا الوجود ، ويرجع تغيير البنيان الطبقي — الذي يعد بمثابة تهديد إلى ذلك التوازن الذي يعني أموراً عدة لنسبة للأفراد

الذين ألفوا ذلك الاستمتاع . واستسلام تلك المملوكات عن طيب خاطر
معناه تحول لا يمكن تخيله وتصوره . وليس هذا الترقب بمثابة دعوى
لتصديق ديني للمبادئ ، بل على العكس أن تلك الحالة تبدو وقد بنيت
لا على رفض ذلك التصديق الديني فحسب ، ولكن على مواجهتها
للخصومات القائمة بين الجماعات الدينية التي تعد بالنسبة لأفراد
كثيرين للتعبير الحقيقي عن الروح الدينية ، ويجب علينا أن نفكر في الثمن ،
الذي تحدده الديانات التي تقوم على التبشير كالمسيحية مثلا . وهي
تعد بالخلع الأبدي لهؤلاء الذين يؤمنون بها — دون اجراء تغيير جوهري
في النظام الاجتماعي ، وتحقيق تلك الأمور التي تتسم بروح التفاؤل الكامن
في الافتراض بأن الطبقة المالكة التي تسيطر على سلطة الدولة ستساهم في
القضاء على ما تتضمنه سلطة الدولة . إلا أن هؤلاء الذين ينتهجون نهجاً
معيناً في الحياة نادراً ما يدفعون إلى التخلي عنها دون النضال في سبيلها .
واقنع هؤلاء الموجودون في داخل هذا الإطار بأن العالم الجديد الذي
دعوا إليه ليس سوى هذا العالم الذي نعيش فيه .

وقد قيل إن هذا التغيير له مؤيدوه ، إلا أن عدد أصحاب الملكية عدد
ضئيل ، أما البروليتاريا فعددهم كبير .

وعندما تشعر طبقة البروليتاريا بنفوذها تجدها وقد قامت بالسيطرة
على الوضع الراهن . ففي بريطانيا مثلاً نجد أن أفرادها يقومون بالدخول

في نطاق السلطة السياسية إذا أرادوا ذلك ، وعندئذ يسيطرون على نفس الوسائل .

وتعد القوات المسلحة للدولة الملجأ الأخير . وتعتمد هذه السيطرة على الطبقة المالكة .

ولا يقهر الدولة إلا كثرة العدد . ويمكن استمالة هذه الأعداد عن طريق الخبرة .

ولقد ناقشت الافتراضات التي تتضمنها هذه النظرة . إلا أن هناك بعض العوامل التي تناقضها .

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أنه ليس هناك تأكيد من أن تلك الأعداد — إذا أمكن استمالتها فانها ستجد الطريق الذي يجب السير فيه .

إذ تشير الدلائل إلى أنه إذا أظهر اليساريون تصميمًا أكيدًا لتغيير المجتمع . . فمن الممكن أن يحدث ذلك عندما تعتمد على حق التصويت وذلك بالتخلي عن العملية الديمقراطية .

وفي هذه الحالة تجد أن القوة المسلحة يمكن لها أن تؤثر في هذا التغيير الاجتماعي .

وهذا ما يحدث اليوم في وسط أوروبا وإيطاليا . ولكن بالرغم من تولى أية حكومة اشتراكية الحكم على أساس العنف نجد أن مشاكلها تبدأ في الظهور .

وإذا قام أى فرد بالنظر إلى وضعها ، فلن يدفع إلى الإقلال من شأن تلك المحنة التى ستواجهها ، ولكن عند ما يبطئ سيرها ، فستعانى من جميع الصعوبات التى تواجه أية حكومة تحاول جاهدة - على أساس الفروض الرأسمالية أن تؤثر فى هذا التغيير ، فهى تحاول أن تثير المعارضين ، وذلك بزعزعة تلك الثقة .

إلا أنها عجزت عن جذب مؤيديها لعجزها عن تقديم عقيدة يمكن إدخالها فى حيز التنفيذ .

ولكن إذا واصلت سيرها بخطى حثيثة فمن المحتمل أن تلقى مقاومة شديدة ، وأن تقف العراقيل فى سبيلها .

وفى هذه الحالة ، ولتنفيذ السلطة المخولة لها ، فهى تعتمد على الولاء لأصحابها ، لا القوات المسلحة والبوليس فحسب ، ولكن على مؤيديها أيضاً حيث يتعرض أمنهم كعمال للخطر .

ومن الأهمية فى هذا المجال أن نلمّ بالمشاكل السيكولوجية القائمة فى البنيان الطبقي للمجتمع الرأسمالى .

وعندما صدر البيان الشيوعى منذ تسعين عاماً تقريباً ، كان من الطبيعى أن يؤكد ماركس وإنجلز المتناقضات التاريخية بين البرجوازية والبروليتاريا ، وأن يعالجا موضوع البرجوازية الصغرى لماله من أهمية ثانوية . إلا أنه سيرغم على الاختيار بين الحزبين المتنازعين ، ولقد صعبت الأمر

تلك التحسينات الاقتصادية التي أدخلت حديثاً، إذ أنها زادت في تعقيد البنيان الاجتماعي .

ويشهد التاريخ على أن ماركس كان على صواب فيما تنبأ به من أن طبقة البروليتاريا هي الطبقة المتطورة والقادرة على وضع بعض المطالب لكي تمحو العلاقات القائمة بين الطبقات في المجتمع الرأسمالي . كما أنه كان على صواب أيضاً عندما أصر على أن البرجوازية الصغرى قد كتب لها الاعتماد على أمر آخر .

ولا يعتبر الوضع الحالي مجرد وضع يواجه فيه عدد قليل من الرأسماليين عدداً كبيراً من أفراد طبقة البروليتاريا الذين يشنون تحت وطأة عبء ثقل .

ويدفعهم هذا الوضع إلى القيام بالثورة ؛ ويعتبر التناقض الكامل في الوعي الطبقي شديداً للغاية .

ويجب ألا يغيب عن البال اختلاط الحدود بين الطبقات وتشابكها إلا أن التطور الاقتصادي الذي اعترى الرأسمالية له أثره في صبغ نسبة كبيرة من طبقة العمال بالصبغة البرجوازية كما كان للنواحي السيكلوجية أثر هام . وليس لاتحاد النقابات أي أثر على هؤلاء الذين يعملون في وظائف شخصية ، كما أنهم لا يتأثرون بتطور الوعي البروليتاري . ولكن إذا أغفلنا كونها مادة طبيعية للدعاية الاشتراكية ، فلقد أثبتت أنها مرتع خصب للآراء الفاشستية ، إذ يبدو أن وجودها قد ارتبط بفترات

التدهور الكبرى كما حدث في ألمانيا بعد الحرب ، وذلك بسبب العدد
الغفير من العاطلين حيث لا أمل يرجى منهم في المستقبل . وينبغي
لنا إذن أن نواجه موقفاً نجد فيه أن الصعوبات التي تواجهها الرأسمالية وهي
في محنة تمكن الرأسمالي من القبض بيد من حديد على الدولة ، وذلك
بإمكان عقد تحالف فاشستي ، ويمكن له أن يقضي على العناصر
الديمقراطية ، وهذا هو الموقف الذي واجهته أوروبا الوسطى وإيطاليا وقد
نجحت الفاشستية هناك ، إذ استطاعت إدماج البرجوازية الصغرى والكبرى
من جهة ، وتفريق الطبقة العاملة من جهة أخرى ، وأول ماتسيطر عليه عندما
تسيطر على الدولة هو الجيش ، ولقد أوضحت مرة أخرى فحوى عجز
بعض العمال غير المسلحين عن الوقوف أمام مثل هذه القوات ، إلا أن
هذا التحالف لن يكتب له البقاء ، كما لا يمكن تلافى معالم تلك الغاية التي
تهدف إليها الدولة الحاكمة ، وتتطلب الرأسمالية العملاقة التي صهرت حديثاً
حشد الإدارة التي لم يمكنها سد مطالب الشركاء في إحراز النصر كما
توضح لنا ذلك ألمانيا . وإيطاليا . وكما قال قبلن : إن مصالح رأس المال
الممول يطور العلاقات الاقتصادية والسيكلوجية التي تجعل من الصعب
عليها التمشي مع الفنيين إذ ما لم يتحكم رأس المال هذا في السوق دائماً ،
فيجب أن يقوم على الندرة لا الوفرة كأساس للسياسة المتبعة . وحدير
بالذكر أن الاستعمار الاقتصادي ينكر عليه هذا ، وما من شك في أن ذلك
يسيء إلى الرجل الفنى ، لأن ذلك بعيد كل البعد عن مصالح البرجوازية

الصغرى، ويعنى هذا ظهور أزمة في مجال الصناعة، وانتشار البطالة بنفس الطريقة التي تسير على نهجها الديمقراطية الرأسمالية، ولكن سينفرط عقد هذا التحالف الذي يمكن الرأسمالية من هزيمة الطبقة العاملة.

وأعتقد أن الخبرة التي مرت بها روسيا لم تقلل من شأن هذه الدراسة فالرأسمالية حديثة التكوين، ولكن أطيح بها في ملابسات خاصة. ولقد جعلت الحرب الفاشستية والمعاملة الوحشية من الجيش الوسيلة الوحيدة ليكون رأس الحرية القنوط الثورى.

أما الجهاز الحكومى فقد تدهور واضمحله وأبدت طبقة الفلاحين استعدادها لتأييد أية حكومة تعدها بتحقيق السلام، وتمنحها الأرض. ولم يستطع ميليوكوف أو كيرينسكى أن يحشدا من ورائهما القوى التي تتيح الفرصة لإحراز النصر. فالملابسات التي قامت في ظلها ثورة فبراير قد أوجدت شرطاً لا يسود إلا بعد حرب فاشلة، ولقد تركت البروليتاريا المذحجة بالسلاح تواجه البرجوازية التي يمكن لها أن تستدعى قوة دفاعية لا تقارن لمساندتها. وعندما يضاف إلى كل هذا بعد نظر لينين، فسهيأ خشبة المسرح لأحداث يسيرها الوضع الأوروبى أو الأمريكى. أما في الوقت، فلا يمكن أن نعقد أية مقارنة، وينتج عن مثل هذا بعض المبادئ. فمن المحتمل في أية دولة يشتد فيها ساعد البرجوازية الصغرى فمن المحتمل أن يكون هناك تشابه بينها وبين الرأسمالية لا الطبقة العاملة من الناحية السيكلوجية. فإذا لم تتحكم الطبقة العاملة في الفنيين،

فإن البروليتاريا والإداريين وجزأ كبيراً من الطبقات المهنية وكذلك
بجهودها الذى يبذل للتغلب على الدولة بالوسائل الدستورية ، لا يحتمل
أن تكلل أعمالهم بالنجاح . ومن المحتمل أن تعجل البلندية بالغاء تلك
المطالب التى يجب على الدولة أن تحافظ على سننها الديمقراطية ، ومن
الواضح أن أية محاولة سيكتب لها الفشل طالما كان الجيش مخلصاً للدولة
وكانت الحكومة تؤدي عملها بدقة ، وإن مثل هذه المحاولة كفيلة بأن
تعطل عمل السن الديمقراطية ، وإحلال السن الفاششية محلها . ولا مفر
إذن من ظهور الاستبداد الذى أقامه كل من موسوليني وهتلر حتى
دفعتهما المتناقضات الاقتصادية البرجوازية الصغرى إلى اتخاذ جانب
الطبقة الغاماة .

إلا أنى لا أجزم بهذا القول . إذ أن اطراد النواحي الإنتاجية
يتطلب كبت كل من التاجر والصانع . أما النصر الذى يحرزه فى المجتمع
الفاشستى فهو نصر يقرب من الاندحار . إذ يكتب له أن يصبح مجرد
فرد يعتمد على رأس المال اعتماداً على نطاق واسع ، وذلك إذا وجدت
الوسيلة التى تكفل التوسع الاقتصادى ، إلا أن معناه إرغامه على مهاجمة
حليفه إذا أراد أن يبقى ، أما فرصة النجاح فتتمثل فى مخالفته مع طبقة
البروليتاريا التى كان يسعى من قبل لهزيمتها . والقضاء عليها . ويتحقق
له ذلك بأجراء تغيير على العلاقات القائمة بين الطبقات فى المجتمع .
وعندئذ ، وفى مثل هذه الظروف والملايسات يتسنى لطبقة البروليتاريا

إحراز النصر ، وذلك في ظل زعامة فعالة . إن ليس في مقدور أية حكومة في هذا الوضع الاعتماد على القوات المسلحة ، لكي تكبت دائماً الشعور بالاستياء ، ليس في مقدورها أداء عملها في وقت محدد . وتزداد حدة هذا الشعور كما حدث عام ١٩٤٨ مثلاً للضعاف من سلطة الحكومة في سلطة الدولة . ويزداد الشعور بالاستياء والسيخط . ولن يحدو الأمل أية طبقة وقد تزعزعت الثقة للاحتفاظ بالسلطة ما لم ينهم معارضوها بالوقوع في أخطاء لا تغتفر .

هناك موقف آخر أود تناوله في هذا المجال . فلقد اتخذت المناقشة طابع الصراع الداخلي من أجل تحقيق مظاهر السلطة حيث لا صلة بينها وبين الصراع الخارجي . ولكن إذا صح التصوير الذي قمت به عن الدولة الرأسمالية ، وجدنا أنه لا يجب علينا استبعاد الصراع الخارجي من اعتبارنا . ولكن على العكس نجد - كما أوضحت - أن الطبيعة الكامنة في الرأسمالية في مظهرها الاستعماري تجعل الحرب الخارجية حقيقة منطقية لذلك الإجراء، ولكن ما هو الأثر الذي تتوقعه ؟ يحق لنا القول إن الهزيمة تتيح لنا فرصة مقبولة للقيام بثورة في كل هذه الملايسات . إنها الهزيمة التي أتاحت فرصة قيام الثورة الروسية فتبثت الروح المعنوية للجيش ، نجد أنها لم تحل دون إبقاء وسيلة يعتمد عليها في أيدي الدولة فحسب ، ولكنها بدأت تكون عرضة لتأثير المناقشات فيها ، هذه المناقشات التي جعلتها في جانب البلشفيك .

وكذا سوء التنظيم للعمال لكي يسلحوا أنفسهم . وأصبح ذلك شرطا هاما لنجاح أية ثورة . أما أنصار نظام الضبط والربط في القوات المسلحة فكان سببا أودى بالمحاولات التي قام بها ميليوكوف وكيرينسكي لتكوين حكومة ثابتة . وعلى هذا الأساس لم تستطع حكومتا الأمير لفوف وكيرينسكي إصدار أى أمر تكتب له الطاعة، ولم يحدث التدهور العسكرى فى وقت واحد مع عجز السلطة المدنية لاستعادة حق القيادة .

وحدير بالذكر أن هذا التدهور كان سببا فى عجز هذه السلطة . وفى مثل هذا الوضع أصبحت السلطة فى أيدي حزب واحد أقام دعائم استراتيجية على برنامج يتمشى مع مطالب الجماهير التي كانت واضحة بعض الشيء، إلا أنه مما أثار الانتباه فى النصر الذى أحرزه البلشفيك فى تلك الملاحظات ليس هو ما حدث ، وإنما كان على لينين الخوض فى معركة عنيفة مع زملائه فى اللجنة المركزية حتى يكون له الحق فى القيام بالهجوم الأخير .

ولكى نفهم أهمية الخبرة التى مرت بها روسيا ، نجد أنه من الضرورى أن نقارنها بالثورة الألمانية التى قامت فى عامى ١٨ و ١٩ فى كاتنا الحاليتين سبقت الهزيمة العسكرية كارثة سياسية . إلا أن البلشفيك فى الحالة الروسية استمروا فى القبض على زمام السلطة، وذلك بخرق المبادئ القانونية التى تقوم عليها الدولة التى قاموا بإطاحتها ، وطرّدوا الموظفين الذين لا يثقون بهم ، كما أنهم قاموا بإخماد كل المنظمات الثورية المضادة،

وفهموا فحوى الدرس الذى ألقاه ماركس عن عدم وجود أى فرد يستطيع أن يهزأ بالثورة . وليس من المحتمل أن يصاب بخسائر فادحة ما لم يتسلح المعارضون وما لم ينضموا إلى الدول المتحالفة . وجدير بالذكر أنه لا يمكنهم الوصول إلى تسوية حول هذا الخلاف حتى يتم لهم الحق للتمسك فى الداخل حتى يمكن لهم الاحتفاظ بالتوازن .

وتشعب الموقف فى ألمانيا . أما الانهيار الذى لحق الحكم التوسعى فقد وضع سلطة الدولة فى أيدي حزب ديمقراطى اجتماعى لم يستعد بعد للتعامل معه ، إذ ليس له وحدة الغرض . فبدلاً من قيادة الجماهير نجد أنه ينساق لهم . وعندما يبدو أنه يقتفى خطاهم نجده وقد أخذ يعقد اتفاقيات سرية مع مؤيدى النظام القديم . ويضع صناعات معينة فى أيدي السلطة الاقتصادية ، ولم يمس القوانين المدنية وقانون العقوبات التى سادت فى فترة الاستعمار ويترك التشريعات القديمة وتفسيرها التقاليد المحافظة . وقام بتكوين الجيش ، إلا أن القيادة كانت فى أيدي أفراد لا يؤمنون بالمبادئ الجديدة التى يسعى الجيش إلى فرضها . وكان حزم فكرة حياد الأزمات الاجتماعية فإنه يمس الكنيسة فى ألمانيا ولكنها كانت تتلقى بعض الموارد ، ومنحت بعض الحقوق ، وعندما رفضت مصادرة ملكية معارضيهما أتيحت لهم الفرصة للقيام بثورة مضادة ، وقامت محاولات ضد الحكم الجديد ، إلا أن الفشل كان مصيرها . وقصارى القول إن جمهورية فيمار الألمانية قد تاقى إلى توفير حسن النية عند هؤلاء

الأعداء ، إلا أن الكوارث الاقتصادية لم تمكنها من الاحتفاظ بنفسها ولذلك سهلت عملية القضاء عليها ، ويرجع ذلك إلى عدم الثقة بالعمل الذي قدر لهم أن يقوموا به .

وليست الحرب الفاشلة ضمانة للقيام بثورة ناجحة ، وتشهد بذلك الحبرات التي مرت بها ألمانيا وروسيا . إذ لا يقتصر هذا على الإمساك بزمام السلطة في الدولة أو الاستيلاء عليها ، إذ أصبح من واجب القائمين عليها تحقيق الأغراض التي وضعوها . ولقد حاول أوبرت وزملاؤه عام ١٨ القيام بالثورة ، إلا أنهم لم ينجزوها خوفاً من مغبة الثمن الكبير الذي يؤدي عن مثل هذا العمل ، ولقد عرف النظام الذي سمّوه في أول الأمر بالنظام الديمقراطي السياسي . إلا أن نقطة الضعف التي اعترته كانت من الأهمية بحيث إنهم أغفلوا المشكلة الحقيقية التي تتمثل في السلطة الاقتصادية فلم تتغير العلاقات القائمة بين الطبقات في ألمانيا قبل الحرب ، إذ لم يكن من المستطاع إيجاد توازن ثابت عندما كانت الديمقراطية السياسية القديمة تتمشى مع الأزمة الرأسمالية . أما في منطق تطور ألمانيا فيما بعد الحرب فوجد أنه لتوطيد دعائم النظام الجديد يجب تدعيم نفسه بالقضاء على أعدائه ، وإلا فستكون الغلبة لهم . ولكي يسعى هذا النظام إلى تهدئتها بتحقيق مظاهر الحرية ، بينما يرفضون طلب الجوهر الذي فيه وجدت هذه المظاهر التعبير عن نفسها ، أما النتيجة فقد عرفت في الحل الأساسي الذي توصل إليه فيمار ولم يستطع هتلر التغلب على الديمقراطية الألمانية عام

١٩٣٣ إلا أن واضعها استطاعوا التغلب عليها قبل ذلك بخمسة عشر عاماً، إذ تؤدي فترات الهدوء إلى هذه المبادئ التي يقوم عليها هذا البناء الشامخ.

ويتضح لنا أن منطق هذه الثورة يستبعد إمكانية الوصول إلى نقطة التقاء إذا كتب لها النجاح. فسلطة الدولة ليست بالسلطة التي تكمن في تلك المظاهر المعتمدة، فإذا كان التعريف هو كل شيء أولاً شيء، فيجب أن يتم التلاؤم بين المظهر والمخبر، حتى نتمشى مع الأهداف الجديدة. إذ أن معنى أي شيء آخر هو إثارة الاضطراب. أما في السلطة الثنائية - كما حدث في روسيا عام ١٧ بين شهرى مارس ونوفمبر - فنجد أن ما يحدث لا يقوم على أساس الاحتكام إلى العقل، ولكن على فعالية العناصر المشتركة في هذا الصراع، وهذا هو ما حدث للثورة الروسية وتولدت دولة جديدة استطاعت أن تحقق التماسك. أما في ألمانيا فالأمر يختلف، إذ أصبحت السلطة السياسية في أيدي الجماهير، بينما ظلت السلطة الاقتصادية في أيدي المستحوذين عليها من قبل، وربما يعد هذا إجراء لتقسيم السلطة في عصر يسوده الرخاء والرفاهية، إذ يمكن للامتيازات المادية الموجودة أن تسد مطالب العمال من تلك الثروات، إلا أن تلك الفترة تميزت بالكساد الذي زادت من حدته مرارة الفشل. إلا أنه لا يمكن التفكير في انقسام السلطة في ظل هذه الملامسات، غير أن المحاولات التي قصد منحها للمحافظة على ذلك قد أدت إلى انتقال السلطة إلى أيدي

هؤلاء الذين أبدوا استعدادهم للدفع ما يمكن دفعه في سبيل إحراز النصر ، وذلك خلاف ما قام به الاشتراكيون عام ١٨ أما النتيجة الحتمية التي توصل إليها فيماروهي نتيجة التوفيق ، فتتمثل في تأجيل المعركة التي رفض أيبرت وزملاؤه أن يخوضوها .

لو صح التحليل الذى أوردناه آنفاً ، لكان من الواضح أن التاريخ يتيح للإنسان الفرص ، وفى الوقت نفسه يتيح له الاستفادة من هذه الفرص واستغلالها ، والثورة الروسية دليل على استغلال الأفراد للفرص الحسنة استغلالاً كاملاً ، وهؤلاء الأفراد قد عودوا أنفسهم على انتهاز الفرص السائحة . أما الثورة الألمانية فهى دليل على الفرصة التى ضاعت ولم يتم استغلالها .

فبالرغم من أن الديمقراطيين الاشتراكيين كانوا يريدون خلق دولة اشتراكية ، إلا أنهم لم يكونوا مستعدين — حين تسلموا مقاليد السلطة فى أيديهم — أن يطبقوا هذه المقاليد على الأهداف الاشتراكية . لقد تركوا الأجهزة الرئيسية للسلطة السياسية فى أيدي خصومهم . والذى حدث أن الثورة الألمانية المضادة كانت فى طريقها منذ اليوم الذى انتهى فيه العهد القديم . ولم تخطر جمهورية فيمار على الاطلاق بذلك الإطار الفكرى الذى يعزز الأسس السياسية ، لقد كانت هذه الجمهورية تسعى بجاهدة لكسب رضا أعدائها عن الأوضاع الجديدة التى خلقتها وفى غمرة هذا السعى نسيت أن أعداءها لا يتوانون عن معاداة الأهداف

التي تحققها هذه الأوضاع الجديدة بالضرورة . وبعد فرساي على أقل تقدير - لم يكن ينقص الثورة الألمانية المضادة شيء سوى أن يتاح لها فرصة النجاح ، وحين حانت هذه الفرصة أثبتت بالدليل القاطع أنها أيسر مما ظن أكثر دعاةها تفاؤلا . غير أن هذه الفرصة لم تثبت مدى مقاومة الرأسمالية للهجوم بقدر ما أثبتت أن التاريخ ينتقم من هؤلاء الذين لا يستفيدون من الفرص التي يتيحها لهم .

ليس من اليسير الإفراط في تأكيد أهمية اللحظة المناسبة عند القيام بأي مجهود للاحاطة بسلطة دولة .

وفي مساء ثورة نوفمبر كتب لينين للبشفيك قائلاً : « لن يغفر التاريخ للثوار الذين يستطيعون الانتصار اليوم أن يتلكأوا في تصرفاتهم ، وفي الوقت الذي يغامر فيه الثوار المتلكئون بالكثير انتظاراً للغد ، نجد أنهم يغامرون بكل شيء في الواقع . فإن ميزان القوى في دولة ما مسألة ديناميكية لا تخضع للجمود ، والهجوم الناجح الذي يوجه ضد هذا الميزان إنما هو في الواقع موقف تكون فيه سيكولوجية الجموع شاعرة بالحاجة إلى القضاء على العلاقات الطبقيّة التي تتعارض مع مطالب هذه الجموع ، إن عبقرية لينين — بوصفه زعيماً ثورياً — تكمن قبل كل شيء في تغلغله إلى أعماق هذه السيكلوجية . . لقد رأى — أكثر مما رأى أي شخص آخر — رأى في أحداث الثورة كيف أن السلطة الرأسمالية انهارت انهياراً كاملاً ، وكيف أن العداء المستحكم للرأسمالية قد سيطر على عقول العمال والمزارعين في كل ركن من بروسيا ، غير أن لينين رأى أيضاً كيف أنه من العسير أن يترك مقعد السلطة — في فترة ثورية — دون تحديد مصيره . والمجتمع لا يستطيع أن يعيش إلا إذا أعاد تنظيم سياسته الإنتاجية ، وهو يحتاج — على وجه السرعة — إلى

إعادة تنظيم مبادئ القانون والنظام . لقد وصل الموقف في روسيا في عام ١٩١٧ إلى نقطة يحوز فيها الحل في قبض البلاشفة على مقاليد السلطة أو قيام نوع من أنواع الدكتاتورية العسكرية ، وقد كان من الممكن أن تؤدي هذه الدكتاتورية العسكرية إلى إعادة تشكيل العلاقات الطبقيّة في ظل الرأسمالية ، وهو المبدأ الذي سعى البلشفيون إلى منعه . ولو فشل لينين في إقناع حزبه بالقيام بمحاولة ٧ نوفمبر ، لا انتصرت الطبقة البرجوازية في روسيا انتصاراً محققاً .

ولست أتحدث هنا عن احتمال استفادة روسيا من هذا الأمر ، إذا أن مهمة هذا الكتاب لا تتمثل في التبرير والتأويل ، وإنما تتركز في التحليل ، ونحن حينما نعرف بأن ميزان القوى في المجتمع هو ميزان ديناميكي لا يتوقف جامداً ، ونجد أن الضوء المسلط على مسألة غزو السلطة له دلالة حيوية ، إن هذا الميزان له أهمية خاصة في حالة المجتمعات الرأسمالية الأكثر قدماً مثل مجتمعات بريطانيا العظمى والولايات المتحدة . ففي هذه المجتمعات يتضح بجلاء أن ضغط الأحداث الكبرى وحده هو الذي يساعد الطبقة العاملة على اكتشاف وحدة أغراضها من ناحية ، وتعارض أهدافها - من ناحية أخرى - مع النظام الطبقي في ظل الرأسمالية . وفي حالة عدم وجود فشل ذريع في الانتصارات التي تحقّقها هذه النظم ، نجد أن تدهورها موزع بطريقة مضطربة اضطراباً بالغاً بحيث يتعذر أن يؤدي هذا إلى ظهور روح الثورة ، فهي لا تتضمن هجوماً

مشتركاً موجهاً ضد كل مقاييس الطبقة العاملة في الحياة . ويحمل الهجوم في هذه الحالة طابع التشتت ، وهذا يؤدي إلى إقناع الذين لا يتهددهم الخطر من قريب إلى الاستمسك بما يملكون ، كما أنه يجبرهم على الإعلان عن تضامنهم مع زملائهم . وليس هناك تطرف عام يشابه ما تؤدي إليه وطأة التجربة الكبرى ، كما حدث في روسيا عام ١٩١٧ . إذ لا يحمل الشعور بالعنف ظاهراً عاماً ، وإنما يكون متفرقاً ومشتتاً في مظهره . ويجب أن نربط بين هذا التفرق والعوامل السيكولوجية الأخرى الهامة . فالعامل المالك في إنجلترا والولايات المتحدة وفرنسا لا يشعر بذلك الشعور البروليتاري العنيف الذي كان العامل الروسي يحسه قبل عام ١٩١٧ وأناى له أن يشعر وهو يمتلك - في غالب الأحيان - منزلاً ، أو حساباً في البنك ، أو سيارة ، أو بوليصة تأمين متواضعة ؟ .

أناى له أن يشعر بذلك وهو الذي كثيراً ما تمتع بمستوى المعيشة الذي أخذ يرتفع - بصفة عامة - حتى الفترة الأخيرة ، ذلك المستوى الذي يجعله يحسن بفقدان شيء إذا ما تحطم الجهاز الإنتاجى ؟ وفى بلدان الإنجلو سكسونية ، وفى اسكندناوة بصفة خاصة ، نرى أن طبقة البروليتاريا ما زالت متأثرة - الى حد كبير - بميراث الانتصارات الديمقراطية . لقد رأت هذه الطبقة محيط الوظيفة التى تقوم بها الدولة وهو يتسع عن طريق الضغط الذى تفرضه « هذه الطبقة وهى تميل إلى الاحتفاظ بسلطانها حتى يستمر هذا الضغط وهى لا تنظر إلى الثورة

باعتبار أنها استمرار للوسائل التي يعتمد عليها استناداً إلى ماضيه التاريخي الخاص ، وإنما تنظر إلى الثورة باعتبارها قضاء على هذه الوسائل إن الشيوعي الروسي حين يحس بالدهشة إزاء وجود روح الرجعية لدى العامل البريطاني ، إنما يحكم عليه بناء على مقاييس روسية لا مقاييس بريطانية ؛ وهو حين يقدر أثر التجربة يتجاهل معنى الزمن . وأعتقد أن هذه الظاهرة تنطبق بصفة خاصة على البلدان الغنية نسبياً ، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا . وفي الولايات المتحدة تسيطر على الجموع تلك الفكرة التي تؤمن بوجود مجتمع غير مجامد ، يحمل فيه العامل عصا المليونير في حقيبته التي يحملها فوق ظهره ، كما تسيطر عليه أسطورة الثروات اللانهائية التي ما زالت في حاجة إلى من يستغلها ، ولقد حالت هذه الفكرة دون ظهور نقابات عمال قوية في الولايات المتحدة . كما أنها جعلت اتحاد العمال الأمريكيين ينظر إلى الاشتراكية باعتبارها نباتاً غريباً لا يلائم الظروف الحميدة التي تتمتع بها الطبقة العاملة في أمريكا . لقد أوضح الكساد الكبير الذي حدث في الولايات المتحدة مدى تأصل سيكولوجية البورجوازية التافهة في التربة الأمريكية ؛ ومن الواضح أن هذه النظرة لن تتحطم إلا إذا حلت بأمريكا كارثة كبرى . وأكثر من هذا أن مفعول هذه النظرة هناك يجعل طابع التطور الأمريكي أكثر ميلاً إلى حماية البناء الطبقي الحالي بواسطة النمو الفاشستي بدلاً من التحول إلى وضع ثوري .

وينطبق هذا على بريطانيا أيضاً ، ولكن بدرجة أقل ، والطبقة العاملة هناك تؤمن إيماناً عميقاً بالمبادئ الدستورية ، كما أن النقابات العمالية تخضع في تصرفاتها لتاريخ النجاح الاقتصادي الذي أحرزه النظام الرأسمالي ، ولهذا لم يكن غريباً أن تؤمن باحتمال الاستفادة من الضغط الذي تفرضه على هذا النظام الرأسمالي ، وهم لا يريدون المغامرة بالأمان الذي يتمتعون به عن طريق « المقامرة بالثورة » خاصة بعد الأحداث التي تعرضت لها ألمانيا وإيطاليا .

إن الطابع العام لوجهة النظر البريطانية ينحصر للإيمان بأن هزيمة المحافظين في الانتخابات ، معناه في الوقت الحالي انتصار العمال . وهذا لا يعني — بالنسبة للكثيرين — مجرد تحول سلمي ، وإنما يعني أيضاً الحق في الاستفادة من سلطة الدولة للدفاع عن حكومة العمال إذا ما تعرضت هذه الحكومة لخطر يهدد دستورها .

والآن ، لا بد لكل استراتيجية ثورية تريد أن تحرز نجاحاً من أن تعتمد على تأييد الجموع لها . وهذا التأييد معدوم في إنجلترا وأمريكا . وليس هذا التأييد معدوماً لخوف الاشتراكيين الذين لا يسرون في ركاب الثورة ، أو لتفوق خصومهم الرأسماليين كما يعتقد دعاة الثورة . ذلك لأن التأييد الذي نتحدث عنه معدوم في هذه البلاد ، لأن التجارب التاريخية لها لم تخلق الظروف (ومن ثم الحالة النفسية) التي تتطلبها الثورة الناجحة . وقد تؤدي الهزيمة في الحرب إلى هذه النتائج ، أو قد تظهر النتائج

إثر حدوث كارثة تؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة ، واستمرار هذا التدهور لمدة طويلة بحيث تحس الجموع أن الأمل في صلاح الحال لا فائدة منه ، وقد تظهر هذه النتيجة - كما حدث في إنجلترا - نتيجة للتلاعب بالدستور ، ذلك التلاعب الذي قضى على إيمان العمال بالمذهب الدستوري . وأعتقد أن النقطة الجوهرية بسيطة وهي أن القضاء البطيء على الرأسمالية ليس من القوة بحيث يكون له أثره الواسع المدى ، أو العميق في مدى فترة وجيزة من الزمن . ومن الواضح - من هذه الزاوية - أن المنهج المباشر الذي يلتزمه أي رجل يرغب في تغيير أوضاع البناء الطبقي لمجتمعات هذه البلدان يتمثل في استكشاف الفرص التي تتيحها هذه البلدان استكشافاً كاملاً .

ذلك لأن أية سياسة أخرى تتعرض لأزمة خطيرة . والطبقة العاملة هناك - بمستواها الاقتصادي الراهن - ليست من التآزر والاتحاد بحيث تستطيع أن تستولي على مقاليد القوة بمفردها ، لو فرضنا أن هذه الطبقة متحدة وجدنا أنها لا تستطيع - مع ذلك - أن تستولي على مقاليد السلطة إلا إذا كانت مسلحة . وهي لا تستطيع - في ظل الدولة الحديثة - أن تسليح نفسها إلا بمساعدة خيرية من بجانب سلطة الدولة ، وليس هذا بالوضع المتاح كما يؤكد الواقع . ومن ناحية أخرى ، نجد أننا لا نجافي الإدراك السلم إذا أصررنا على أنه إذا ثبت أن الانتصار الدستوري كان - لا محالة - انتصاراً خادعاً ، فإنه أيسر وسيلة لإبراز هذه

الحديعة ، هو التعجيل بانئصار الطبقة العاملة في الانتخابات على أسرع وجه . وعلى ضوء هذه الظروف ، يضطر الرجل الثوري في بريطانيا أن يوحد جهته مع رجل الإصلاح ، باعتبار هذا التوحيد أنجع وسيلة تثبت عدم جدوى الإصلاح .

وينحىل إلى أن الأمر يقتضينا هنا أن نحلل — بإيجاز — السبب الذي جعل جهود رجل الثورة لتحقيق هذه الجهة المتحدة تمنى بالفشل الذريع في سنوات ما بعد الحرب ، من السهل — بطبيعة الحال — أن نفهم لماذا لم تبذل هذه المحاولة — بصفة جدية — إلا حين أصبحت الفاشستية خطراً يهدد بالانتشار ، لقد اعتقد المؤتمر الدولي الشيوعي الثالث أن الثورة العالمية ستتحقق بعد الحرب ، وأن اتحاد قواها مع قوى الاشتراكية الإصلاحية ما هو إلا استمرار لآلام الوفاة التي يعانيها نظام يتدهور بسرعة . وأعتقد أن الفرح الطاغى الذي سيطر على الأفراد من جراء النجاح الروسي الذي تحقق بسهولة ويسر ، قد أدى إلى الإفراط في التفاؤل والإيمان بأن هذا النجاح سيمتد إلى مسرح تاريخي أكثر اتساعاً .

ولكن ، حالما يبدو أن الرأسمالية قد حققت استقراراً جديداً (وإن يكن مزيفاً) يتضح أن الافتراضات التي تستند إليها الاستراتيجية الثورية هي افتراضات مشوهة للدرجة خطيرة . إن هذه الافتراضات قائمة على أساس النظرية الشهيرة التي تنادى بأن الديمقراطية الاشتراكية هي في

الواقع فاشستية اشتراكية ، ويهمننا أن نتحقق من مدلولات هذا الرأي .
ويبدو أن هذه النظرية قد صيغت بقسوة عن طريق كارل راديك
في المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الروسي . لقد قال كارل راديك
« ليست هناك معركة من أجل الطبقة العاملة تكون منفصلة عن معركة
الحزب البلشفي تحت راية لينين وزعامة ستالين . وكل من يحاول معارضة
الاتجاه العام لحزب لينين يضع نفسه - بطريقة تلقائية - وراء الجانب
الآخر من المتراس » ما السبب في هذا ؟ « لأن الديمقراطية الاشتراكية
كما يقول ستالين » هي في الواقع جناح الفاشستية المعتدل . وليس هناك
على الإطلاق ما يدعو إلى الافتراض بأن في استطاعة الجهاز الكفاحي
للبرجوازيين أن يحقق انتصارات حاسمة في معاركهم أو في سعيهم
لتزعم البلاد دون وجود تأييد فعال من جانب الديمقراطية الاشتراكية
وهذه الأجهزة لا تعارض إحداها الأخرى ، وإنما تكمل كل واحدة منها
زميلتها . ولا وجود للقضاء بينهما . وإنما هما نوعان » .

إن عبث هذه النظرة شيء واضح . ذلك لأن التجربة التي مرت بها
الفاشستية ، دلت على أن هذا المذهب لا ينتصر إلا إذا قضى على
تنظيمات - الديمقراطية الاشتراكية - أي على نقاباتها العمالية ،
وأحزابها السياسية ، وحركاتها التعاونية . من أجل هذا نرى أن كل ما يقال
في معرض التنديد بنظرية الديمقراطية الاشتراكية هو أن نعصبها للمسألة
القانونية يفوت عليها فرصة استغلال الذين يتأثرون بها في الأهداف

الثورية ، وأن مقاومة الجموع للفاشية مقاومة لا تثمر إزاء إضاعة هذه الفرصة . غير أن قوة الإضراب الديمقراطية الاشتراكية تكمن في سيطرتها على هذه الجموع التي لم تستعد بعد للسير وراء قيادة ثورية . ويرى الشيوعى أن مهمته الأساسية تركز في اكتساب هذه الجموع إلى صفة . من أجل هذا ينادى بنظرية الجبهة المتحدة . ولكن في الوقت الذى يوضح فيه أنه يدعو إلى هذه النظرية ليستولى على نفس التنظيمات التي يطلب منها هذا التعاون والتضافر نجد أن هذه الدعوة تقابل بالرفض ، بطبيعة الحال ، وثبتت التجربة أن نظرية الجبهة المتحدة لا تستطيع أن تحرم الجموع من الاعتماد على زعمائها من الديمقراطيين الاشتراكيين ، مهما كان هذا الاعتماد خاطئاً . ويرفض العمال - عن حق أو عن غير حق - أن يساهموا في تدمير منظماتهم الخاصة .

وتعتبر التجربة التي مرت بها ألمانيا أوضح دليل على عدم كفاية هذه النظرة . ففي ألمانيا استخدم الحزب الشيوعى تلك النظرية التي تقول: إن الديمقراطية الاشتراكية هي فاشستية اشتراكية باعتبارها السبب الذي جعل الحزب الشيوعى هناك يقضى على وحدة الطبقة العاملة . وعلى ضوء هذه الاستراتيجية ، سعى وراء جبهة متحدة من الأسفل . وهاجم زعامة الديمقراطيين الاشتراكيين من كل جانب ، غير أنه حين شعر بالحاجة إلى الاتحاد مع هذه الزعامة - في الأيام الأخيرة لجمهوريته فيمار - كانت قد خلقت شعوراً بالمرارة وقضى هذا الشعور على أى إجراء

موحد يتم في الوقت المناسب لمقاومة هتلر مقاومة جديّة منظمة . لقد جرّت هذه النظرية إلى كارثة ، لأن الافتراض الذي يزعم أن الديمقراطيين الاشتراكيين كانوا في الواقع جزءاً من الجهاز الفاشستي هو افتراض القائل بأن من الممكن النظر إلى برونفيخ ، وفون بابين ، وهتلر ، باعتبارهم فاشستيين ، وباعتبار الديمقراطيين الاشتراكيين فاشستيين أيضاً لأنهم لا يشورون - بصراحة - مع الشيوعيين ضد الآخرين .

إن الفشل في التعرف على هذه الحقيقة أمر يستلقت النظر ، وذلك إذا ما تذكرنا أن الظروف التي عاصرت السنوات الأخيرة لحكم فيمار كانت ملائمة - بصفة خاصة - لأي إجراء موحد تقوم به الطبقة العاملة . وحين تسلم هتلر مقاليد السلطان وأشار المؤتمر الشيوعي العالمي على هيئاته التابعة له بمعالجة مسألة زعامة الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية على أساس الإقدام على إجراء مشترك ضد الفاشستية ضاعت النقطة الرئيسية في هجومه . لقد كان على استعداد في ذلك الحين « ليتجنب الهجوم على المنظمات الديمقراطية الاشتراكية » غير أن الأربعة عشر عاماً السابقة من التشهير والإنذار قد قضت على الثقة في القيام بإجراء مشترك ، ذلك الإجراء الذي كان كفيلاً - دون غيره من الإجراءات - بتحقيق هجوم ناجح ضد سلطة الدولة .

وهناك مدلول آخر لهذا الخطأ ، وهو مدلول له أهميته . إن الاختلاف الحيوي (وهو اختلاف لا نستطيع أن نبالغ فيه) بين الديمقراطية الرأسمالية

والدولة الفاشستية هي أن الهيئات التي تحمي الطبقة العاملة - في ظل الديمقراطية الرأسمالية - لا تتحطم . من أجل هذا نرى أن المحاولة التي ترمى إلى القضاء على هذه الهيئات تتعرض لصعاب جمة ، فهذه الهيئات تعمل في جهة مشتركة ضد أية جهود تبذل للاضرار بأهدافها، ولكن إذا كانت هذه الهيئات منقسمة على نفسها ، بل وإذا كانت - كما حدث في ألمانيا قبل عهد هتلر - تعادى إحداهما الأخرى تماماً كما تعادى العدو المشترك ، فإن القضاء على هذه الهيئات - في ظل الظروف الطبيعية - أمر لا مفر منه على وجه التقريب .

ذلك لأن انشقاقها لا يؤدي إلى إضعاف قواها وحسب (وهي القوى التي تحاول تلك الهيئات تنظيمها) وإنما يؤدي أيضاً إلى خروج عدد كبير من العمال من كلاً النظامين بعد أن اقتنعوا أن كليهما لا يستحق الإيمان ، وإذا لم يتعلم هؤلاء - كما تعلم عشرات الألوف من العمال - أن يتقبلوا أنظمة الفاشستية الجذابة ، فإنهم سيكرهون السياسة ، ومن ثم يدعون أهداف الفاشستية (ولو بطريقة غير مباشرة) من أجل هذا نرى أنه إذا ما وجهت الفاشستية هجومها ضد الديمقراطية الرأسمالية ، فإنه يتعذر في ذلك الحين - تنظيم صفوف المقاومة التي تستطيع وحدها أن تجابه هذا الهجوم الفاشستي .

إن نظرية الفاشستية الاشتراكية - في أي مجتمع تكون فيه الطبقة

العاملة النشيطة منقسمة على نفسها انقساماً خطيراً - يؤكد هزيمتها قبل نشوب المعركة .

إن التبرير الوحيد لهذا الرأي يمكن في تلك النظرية التي تقول : إن الدولة الفاشستية تجربة ضرورية ، ولا بد للطبقة العاملة من أن تمر بهذه التجربة لكي تؤلف جبهة متحدة ضد خصومها ، أي أن على الطبقة العاملة أن تحس - عن طريق الفاشستية بالحاجة إلى الإجراء الثوري . غير أن هذا الخطأ يذكرنا - في طابعه - بالخطأ الذي زعم لينين أن المنشفيك ارتكبوه . لقد أصر المنشفيك على أن روسيا يجب أن تمر بمرحلة الرأسمالية - في صورة جمهورية بورجوازية (وديموقراطية في الوقت نفسه) باعتبارها تمهيداً ضرورياً للمجتمع الاشتراكي . ولم يعرفوا أن الظروف الواقعية كانت تشير إلى إمكان التيام بحركة في الفترة ما بين فبراير وثورة نوفمبر مباشرة - إن المشكلة هي مشكلة توزيع القوى توزيعاً استراتيجياً . ولقد كان من الممكن أن تتعرض الطبقة العاملة المتحدة في ألمانيا للهزيمة في مارس من عام ١٩٣٣ غير أنها كانت ستجد نفسها في وضع من يقاتل وكان من المحتمل في خضم المعركة أن تعدل القيادة المحنكة من وضع القوى بحيث تقضي على أي احتمال لنجاح هتلر ، وقياساً على ذلك ينطبق هذا القول أيضاً على أية ديموقراطية رأسمالية لا تقضي فيها الطبقة العاملة على قواها: عن طريق الانقسام مقدماً . ولكن ليس هناك ما هو أقرب إلى بذر بذور هذا الانقسام من قبول مجموعة كبيرة من الطبقة

العامة لنظرية الفاشستية الاشتراكية » فهذه النظرية تدعم إيمان الديمقراطيين الاشتراكيين - بشرعية قانون يلتزمون به حتى ولو تبدد طابع هذا الإيمان من جراء تصرفات الخصوم المضادة . وهي تعزز من إيمان الشيوعى بالوسائل الثورية بنفس الطريقة التى يستخدمها الديمقراطيون الاشتراكيون فى دعوتهم إلى الإيمان بالحكومة الدستورية ، وترداد هوة الشقاق بينهما ، ويدفع الطرفان ثمن هذا الشقاق حين يسهل على الفاشستية أن تنتصر عليهما .

والدليل على دقة هذا التحليل وصدقه تلك السياسة التى انتهجها لينين - خلال الثورة الروسية وذلك حينما حاول كرينوف الاستيلاء على مقاليد السلطة . ونحن نذكر بالطبع أن لينين كان مختفياً بينما ضمت السجون تروتسكى وغيره من زعماء الحزب البلشفى . وليس هذا كل شئ ، فلقد وقف لينين وكيرينسكى - الذى ثار كورينوف ضدهما بوصفهما تعبيراً عن هذا النظام البورجوازي الذى تخمس كورنياوف للقضاء عليه . غير أن لينين لم يتوان عن حث حزبه على أن الواجب يقتضى منه أن يساعد كيرينسكى بكل ما لديه من قوة . لقد تحقق من أن الاختلاف بينهما عنصر ضرورى لمستقبل البلاشفة أنفسهم . ولم يكن على استعداد لتأييد حكومة كيرينسكى ، غير أنه أحس على الفور أن قضاء كورينوف على هذه الحكومة يقلل إلى حد كبير - من فرصة انتصار البروليتاريا .

واكتشف أن انتصار البروليتاريا أمر ممكن إذا تحطم كورنياوف .
 ذلك لأن انتصار كورنياوف معناه القضاء على ثورة فبراير أيضاً . وقد
 كان من الممكن أن يؤدي هذا إلى حدوث تغيير شامل على مجال
 العلاقات التي كانت آخذة في الظهور في ذلك الحين ، وذلك مما يساعد
 البورجوازيين الروس على توطيد سلطانهم من جديد .

والديمقراطية الرأسمالية تخلق نفس الموقف . وطالما ظلت منظماتها
 باقية ؛ فإن الطبقات العاملة - إذا كانت متحدة - ستصير في وضع
 يتيح لها أن تستخدم عنصر المبادرة ؛ كما حدث في إيطاليا وألمانيا ؛ بينما
 تظل سلطة الهجوم في أيدي خصوم هذه الطبقات . من أجل هذا نرى
 أننا إذا أوجدنا انشقاقاً بين الطبقات العاملة فإننا بذلك نربكها . وأن
 مهاجمة الديمقراطية الاشتراكية بنفس الأسلوب الذي اتبعه الشيوعيون
 معناه إضعاف ثقة العمال في الاشتراكية دون التمكن من تحويل ولائهم
 إلى الشيوعية (كما دلت الأحداث) . ولو قد ظل الشيوعيون جزءاً لا يتجزأ
 من الجبهة الاشتراكية لأدى الخطر الذي تعرضت له حركة العمال
 بقسمها إلى إجبارهم على القيام بإجراء مشترك ضد العدو . والذي حدث
 في الواقع أن كل جناح كان يحارب في جبهتين ، ولم يكن يدري من هو
 الخصم الذي يستحق عداوة أكثر ، ولم يكن هناك غير طريق واحد يؤدي
 إلى الوحدة ، ويتمثل هذا الطريق في التخلي عن نظرية الفاشستية الاشتراكية
 وقد كان من الممكن أن يتيح هذا للديمقراطية الاشتراكية والشيوعية

— على السواء — حرية الكفاح معاً ضد العدو المشترك، وفي الوقت نفسه يصبح الشيوعيون في موقف يتيح لهم — في خضم الأزمة — أن يضموا الجماهير إلى صفوفهم، ويحضوهم على اتخاذ إجراء ما. غير أن السياسة التي ساروا عليها قضيت على أي احتمال باتخاذ إجراء ما، قبل أن تكون هناك ضرورة هذا الإجراء بوقت طويل. إن نظرية الديمقراطية الاشتراكية التي التزموها قضيت على هذه الثقة التي تقتضي الضرورة وجودها كأساس للتعاون، وحين أشار المؤتمر الشيوعي الدولي على أحزابه التابعة له في السابع عشر من شهر مارس عام ٣٣ بأن تقترح هذه الأحزاب على الديمقراطيين الاشتراكيين القيام بإجراء مشترك ضد الفاشستية، جاء هذا الاقتراح بعد فوات الأوان بأربعة عشر عاماً.

وأعتقد أن الدلالة التي تنطوي عليها هذه الحقائق هي دلالة ظاهرة. إن نجاح الثورة الروسية لا يتكرر إلا إذا تكررت ظروف هذه الثورة وملايساتها، فإذا انعدمت هذه الظروف عجزت الطبقات العاملة عن الوصول إلى السلطة إلا إذا ظلت متماسكة متحدة (بصرف النظر عن الخلافات القائمة في صفوف تنظيمها الحزبي ذلك لأن قوة الطبقات العاملة تكمن في قواها المحشودة فإذا ما خارت قوى هذه الطبقات استطاع خصومها أن يتغلبوا عليها عن طريق الاستفادة من الانشقاق الذي تعاني منه، وما هو معروف أنه لو كانت الدعوة إلى القيام بإضراب عام ١٩٣٢ احتجاجاً على فون بابين قد نفذت بعزم وتصميم لأدت إلى خلعه وإلى

القضاء على الهتلرية تبعاً لذلك . غير أن الدعوة إلى الإضراب العام كانت صادرة عن الشيوعيين ، وبالرغم من أنها كانت سياسة صحيحة ، ولا شك ، إلا أن زعماء الديمقراطية الاشتراكية نددوا بها لا لشيء إلا لأنهم لم يؤمنوا بالرجال الذين أشاروا باتباع هذه السياسة ، وبالرغم من أن صفوف الديمقراطيين الاشتراكيين كانت مستعدة للقيام بإجراء من هذا النوع إلا أنها حين عرفت أن الدعوة إلى هذا الإجراء صدرت عن الشيوعيين استجابت على الفور لرأي زعمائها (من الديمقراطيين الاشتراكيين) الذين يعارضون هذه الدعوة ، وأنى لهم أن يحيدوا عن هذا الرأي في الوقت الذي صرح فيه الشيوعيون أنفسهم بقولهم : إن هناك اختلافات جوهرية لا يمكن التغلب عليها « بين زعامة هذا الحزب وذاك ، وأنهم يكافحون ضد «السياسة الديمقراطية الاشتراكية » وضد الحزب الديمقراطي الاشتراكي وضد ممثليه .

إن الأزمة ذات طابع حيوى هام . وما لم يتعرض تنظيم الدولة للانحيار فإن الطبقات العاملة لا تستطيع أن تحصل على السلطة إلا إذا احتفظت بتماسك هيئاتها . غير أنها لا تستطيع أن تحقق هذا إلا إذا كان هناك انقسام في صفوفها وهو انقسام أثارته الشيوعية منذ الثورة ؛ والحل الوحيد — إذن — لضمان وحدة الإجراءات التي تقدم عليها الطبقة العاملة يتمثل في الدفاع عن هيئاتها مهما كان الثمن والاستفادة من وطأة الأحداث لتحويلها إلى سياسة مرضية ، وأى منهج يخالف هذا المنهج سيكون بمثابة

«تلاعب على الثورة» وهو التلاعب الذى حذر ماركس منه الطبقة العاملة فى كلمات منسقة ، إن طبيعة الديمقراطية الرأسمالية تعنى - فى عهود الأزمات - ميزاناً يعوزه الاستقرار بحيث يسهل القضاء عليه . وليس أدعى إلى قلب هذا الميزان من حيرة العمال . أى اتجاه يأخذونه ؟ فإذا ما حدث هذا فقدت - كالجيش - ثقتها بنفسها ، وفاتها اللحظة السيكلوجية المناسبة للقيام بإجراء ما . وفى اللحظة التى تصبح فيها أحوج ما تكون إلى القوة تفقد هذه القوة . ونظراً لأن جوهر الدولة بأكمله ينحصر فى الالتجاء إلى القوة للحيلولة دون تحقيق أهدافها . نجد أن شل إرادتها عن طريق الانشقاق . يؤدي إلى فنائها فى الميدان . وما حدث فى النمسا يصور لنا مدى ضيق الفرصة أمام العمال المسلحين إذا ما انعدمت فوضى مماثلة لتلك الفوضى التى شهدناها عام ١٩١٧ . غير أن الطبقة العاملة فى النمسا كانت متحدة على الأقل . ولكن حين يقضى الصراع الداخلى على الثقة بالنفس ، كما حدث فى ألمانيا فإن المعركة باءت بالفشل قبل أن تتجمع القوى وتتحد .

دلت التجارب التا نحية على أن الاستيلاء على الدولة مغامرة عسيرة على الدوام . وتحتاج هذه المغامرة - إذا أريد لها أن تنجح - إلى اتحاد بين القوى المهاجمة لا يستطيع الأشخاص أو المبادئ أن يقضوا عليه . لقد كان هذا تاريخ ثورة كرومويل ، وبمجرد أن فشل مؤيدوه في الوصول إلى اتفاق فيما بينهم أصبح الطريق معبداً أمام شارل الثاني ليعود إلى الحكم كما كان هذا أيضاً تاريخ الثورة في فرنسا . فلقد ورث نابليون احتمالاتها وإمكاناتها ، إذ بمجرد أن تم القضاء على نظام الامتيازات التي يتمتع بها الأرستقراطيون افتقر الأفراد - الذين قضوا على هذا النظام - إلى الأهداف المشتركة التي تجمعهم في صعيد واحد . وفي عصرنا الحاضر نجد ظروف التغير الجوهري ماثلة بين أيدينا ، ولكن يبدو أننا لا نستطيع أن نستغل هذه الظروف لا لوجود خلاف يدور حول الأهداف بصفة خاصة فحسب ، وإنما لوجود انشقاق مرجعه عدم الاتفاق على الوسائل التي تحقق بها هذه الأهداف .

إنني أقول : إن الظروف الكفيلة بإحداث تغير جوهري موجودة ، فهناك تلك الحقيقة الاقتصادية الحيوية التي تشير إلى تعذر استغلال طاقات الإنتاج استغلالاً كاملاً في ظل العلاقات الطبقية القائمة في مجتمعنا الحديث . وعلى كل حال فقد دل هذا في الماضي دائماً على احتمال

حدوث تغير جوهري . ولقد تغلغلت آدابنا في هذا المزاج ، حيث تمت دراسة القيم المتوازنة بطريقة نقدية ، ولقد كان هذا (كما حدث في عهد الإصلاح وفي فترة الحركة الرومانتيكية) مقدمة للأزمة . لقد فقدت طبقاتنا المهيمنة ثقها بنفسها . ولم تعد سياسة التسامح (التي تميز النظام الذي يشعر بالأمن والحماية) لم تعد هذه السياسة تكتسب الرضا الذي كان شائعاً منذ جيل . أما الإيمان فيقدر العقل على تسوية الخلافات مع العدالة ، فلم يعد يشير نفس الاستجابة التي كان يثيرها في القرن التاسع عشر ، والأفكار تكون بتغطية نفسها برداء مسلح خشية أن تصير فضائلها جد معنوية ، بحيث يتعذر أن تنتشر . وثبت أن القوى التي تنكر أشد سطوة من القوى التي تجزم وتؤكد . إننا نؤمن بسلطان العلم . ولقد رأينا كيف أن العلم خطر اجتماعي ما لم تخضعه لخدمة الأهداف المشتركة التي يتفق عليها الرجال في مجتمعاتهم المتباينة . لقد كان الدين قوة تستطيع أن توحد ، غير أن اكتشافات العلم من جهة ، وإخضاع الدين لمصالح الامتيازات من جهة أخرى ، قد قضى على حق الدين في ضمان إخلاص الناس له . لقد كنا نعتقد أن المجتمع الذي يقوم على أساس التملك قد يكسب من الثروات ما يتيح ظهور مبدأ توزيع مرض . غير أن الذي اكتشفناه هو أنه لا سبيل — في هذا النوع من المجتمع — إلى الاحتفاظ بمبدأ للتوزيع ترضى عنه الجموع باعتباره مبدأ عادلاً . وسعينا — على ضوء ظروفه — نحو التخلي عن مطالب العدالة عن طريق

سياسة تقديم امتيازات للجموع ، غير أننا اكتشفنا أن منطق نظامنا يضيق الخناق — بخشونة وبقسوة — على هذا الجهد الذى يبذل لتأجيل المسألة الجوهرية .

وفى استطاعتنا أن نتحدث عن هذه المسألة الجوهرية فى عبارات بسيطة أن المجتمع الذى يفتقر إلى المساواة ، أى الذى يقوم على أساس تمتع الأقلية بالامتيازات لا يستطيع أن يحتفظ بسلطانه إلا عن طريق الرضا والقبول ، أو عن طريق القوة وهو لا يستطيع أن يحوز هذا الرضا والقبول إلا إذا استطاع أن يتيح للروسين من الامتيازات الأمل الدائم فى تحسين أحوالهم . ومعنى هذا أنه يتحتم على ذلك المجتمع أن يتيح لهم الأسباب التى تجعلهم يؤمنون بأن فى استطاعتهم أن يحققوا الأمان ويحققوا الأمل . وحين يتسع نطاق النظام الذى يقوم على الامتيازات كان هذا بمثابة مغامرة — يحتمل وقوعها . ولا تتعرض نوايا هذا النظام للتحدى إذ تبدو انتصاراته فى نظر الجموع الغفيرة من المواطنين — وكأنها تبرير لوجوده تبرير لا يحتاج إلى توضيح .

ولكن حالما يتعرض النظام — فى إحدى فقراته لأزمة يتعذر فيها التلويح بالأمل أو الأمان ، صار التعرض للعقبات الخطيرة أمراً لا مهرب منه . وينسى الناس ما حققه هذا النظام من انتصارات ، فهم غاضبون من جراء حالة التوقف والغموض التى يعيشونها . ويبدأ هؤلاء فى اختيار الأسس وفحصها . ويطالبون بتفسيرات منطقية لتلك الأحكام والآراء التى يغلب

عليها طابع العادة أكثر مما يغلب عليها طابع المنطق أو طابع العدالة وتتضاعف الشكوى، وترتفع الأصوات. ويصبح الشاكون وهم يطالبون باستمرار الامتيازات التي كان من المستطاع تحقيقها - في الماضي - دون ما تردد أو جهد، غير أن تحقيق هذه الامتيازات في فترة الأزمة معناه مطالبة الدين استمروا يتمتعون بهذه الامتيازات (بحيث صارت ديننا بالنسبة لهم) بأن يتخلوا عنها عن طيب خاطر، وعندئذ تبدو الأشياء - التي كانت معقولة من قبل - في صورة مدمرة هدامة، وتبدو المسائل - التي كانت قابلة فيما مضى للنقاش في صورة أشياء تهدد القانون والنظام والذين يتحكمون في روح النظام ينكرون قدرته على إتاحة المطالب الموضوعية. وهم ينظرون إلى دعاة الإصلاح باعتبارهم ثوريين، ويصرّون على أن هؤلاء الثوار أعداء للمجتمع. وهم يعبثون قوى الدولة الإلزامية ليستأصلوا شأفة الانشقاق، ويبدأ الخوف يتسلل إلى نفوس هؤلاء الذين يعيشون على الملكية، وحين يسيطر الخوف على عقول الناس، فإنهم لا يستمعون إلا إلى صوت المتطرفين، وحيث يتجمع الذين ينعمون بالامتيازات حول الذين يعدون - عن طريق اتخاذ إجراءات عنيفة - باستعادة سلطان الدولة التقليدي، إن التطرف يثير التطرف، وفي خضم المناقشات العنيفة المتصارعة ينهار كل أمل في الوصول إلى تسوية معقولة.

أعتقد أننا نواجه هذا الموقف في الوقت الحالي. لقد مضت أكثر من ثلاثة قرون ونحن نخلق دولة تخدم أهداف مجتمع يقوم على أساس التملك

وتغلغلت هذه الأهداف في كل جانب من جوانب هيئاتها، ويتطلب هذا الوضع نظاماً للعلاقات الطبقية، ومن أجل الاحتفاظ بهذا النظام جندت له ديانات الدولة وقوانينها، وقواتها المسلحة، ووظائفها المدنية، وجهازها التشريعي، وهيئاتها التعليمية، ولكن لم يعد في الإمكان — داخل نطاق هذه العلاقات الطبقية — إشباع مطامع هؤلاء الذين يعيشون في المجتمع من بيع عملهم. وحين تميز المجتمع القائم على أساس التملك بسياسة التوسع أصبح من الممكن إسكات هؤلاء بالامتيازات. واليوم نجد أن هذه الهبة (على أى نطاق يعتبره الذين يتلقونها شيئاً مناسباً) تضرب في الصميم تلك القوة التي تعتمد عليها الامتيازات للمحافظة على بقائها. ولكي تحافظ على حقوقها من غائلة الهجوم تضطر إلى مهاجمة أسس النظام الذي كان يحقق الامتيازات في الماضي. وهي تجد نفسها فريسة الحيرة، فإما أن تسير قدماً نحو مجتمع تسوده المساواة، وإما أن ترجع القهقري إلى نظام اجتماعي لا يحق فيه لمجموعة الرجال أن تؤكد جواهرها بمقتضى نظرية الديمقراطية السياسية.

وفي خضم هذه الحيرة يناشد الملاك سلطان الدولة حتى يحميهم من غائلة الهجوم. كيف لا وقد علمتهم تجارب القرون الثلاثة أن من حقهم أن يفعلوا ذلك؟ لقد شقوا طريقهم للوصول إلى السلطة — في الماضي — بفضل الحرب وبفضل الثورة، ولهذا لا يشكون في صدق دعواهم وسلامتها من الناحية الأخلاقية. وهم يرون أن التحدي الذي يتهددهم صادر عن

الرجل العادى الفاشل العاجز نصف الحى الذى ينذر هؤلاء الذين وصلوا إلى مراكزهم تحت الشمس بفضل قدرتهم وطاقاتهم وجهودهم . إن القانون يقف إلى جانبهم . وفى حوزتهم ذلك القانون الدائم الذى يغرى الناس بأن يعترفوا بوجود نظام خالد فى تراث الماضى . وفى مقدورهم أن يضربوا على وتر الخوف من المجهول ومن الحديد ، وقد نجح هذا الخوف — على الدوام — فى كسب ولاء الحائف والعاجز . وتصرفاتهم تحمل طابع الأمر . فلقد تعودوا على ذلك منذ القدم . وهم يعرفون أن أى نظام للسلطة تعود عليه الناس يؤدى إلى ظهور عواطف ودية عميقة لا يمكن أن ينفصلوا عنها بسهولة . وحين يرون جمود الجماهير وبلاذتهم ينتهون إلى أن التذمر الذى يلمسونه إنما يرجع إلى رجال أشرار ، وهؤلاء يمكن القضاء عليهم وتوجيه هجوم عنيف ضدهم فى اللحظة المناسبة . إنهم لا يؤمنون بأن أيامهم قد ولت وانتهت . إن الأزمة بالنسبة لهم أزمة وقتية دائماً ، وهى أن فى استطاعة جهة شجاعة غير هيابة أن تقف فى شموخ كالتمثال ، وهم يتحدثون أنفسهم قائلين : إن النظام صالح فى حد ذاته ، وإن الأمر لا يتطلب سوى القضاء على هذا أو ذاك .

بهذا حدث الملك لويس السادس عشر نفسه فى الأيام الأخيرة للعهد القديم ، وبهذا آمن نيقولا الثانى والطغيان القيصرى يلفظ أنفاسه الأخيرة . غير أن كلا منهما كان مخطئاً ، لأنهما لم يكتشفا أن النظام الذى يمثلان مبادئه يقف حجر عثرة فى طريق التغير الذى لا محيد عنه . إن الذى يدعو إلى

الانقلاب لا يؤثر على الجموع إلا إذا كانت هذه الجموع تحس إحساساً عميقاً بالمظالم التي يطالب هذا الداعية بالتخلص منها . والمظالم لا تعبر عن نفسها عن طريق العنف إلا إذا جاءت عن طريق المعاناة الجماعية . ولكي نتجنب المظالم يجب أن تكون هناك سياسة للإصلاح الدائم . غير أن هذا لا يتحقق إذا كان ثمن الإصلاح ومداه يتعارض مع طبيعة النظام الموجود . إننا لا نستطيع أن نحقق الإصلاحات التي تتطلبها نظام اقتصادي آخر في القرن التاسع عشر ، لا نستطيع أن نحقق ذلك في ظل النظام الإقطاعي ، ذلك لأن مطالب الإصلاح تتعارض مع مطالب الإقطاع وتشير الدلائل إلى أنه ليس من المحتمل أن نجعل المجتمع الرأسمالي يتقبل المبادئ التي تتطلبها ظهور الاشتراكية ، إذ أننا بهذا نطالب الرأسماليين بأن يرضوا لأنفسهم بالتدمير ، وليس هناك (في الحضارة الغربية على الأقل) طبقة أعربت بعد عن استعدادها للتخلي عن الامتيازات التي نظمت الدولة من أجل صيانتها .

كيف تفعل ذلك وهي تؤمن إيماناً عميقاً بعدالة الامتيازات التي تتمتع بها كما دلت على ذلك الشواهد ؟ إن هتلر وموسوليني وسادة إمبراطورية المال الأمريكية وحكام بريطانيا العظمى الصناعيين يعتقدون اعتقاداً جازماً أن تنازلهم سيقضي على رفاهية المجتمعات التي يتحكمون فيها . إنهم لا يحترمون حكم الأغلبية احتراماً كبيراً ، وهم يعرفون جيداً كيف يضعون هذا الحكم بمنتهى السهولة ، وهم ليسوا على استعداد للالتزام ثمار

المنطق أو بوجه أصح إنهم يصرون على قدرتهم على تحديد المقدمات المنطقية التي يجب أن تسير بالحدل بمقتضى مبادئها ، وهم يحرصون على تحديد هذه المقدمات بحيث يتم الرجوع إلى سلطة الدولة للحيلولة دون الشك في شرعية وجودهم . وموجز القول أنهم يلعبون اللعبة وفي جعبتهم ذلك العائق الهائل الذي يتيح لهم فرصة وضع قوانين هذه اللعبة . وهم يحرصون على تحديد هذه القوانين بحيث لو شك البعض في سلامتها لطردها من الملعب .

هذا هو المعنى الذي يمكن وراءه استحوادهم على سلطة الدولة ، إن هذا الاستحواذ يجعلهم قادرين على استخدام القوة ليقرروا نتيجة الميمنة إذا ما جرؤ شخص على تحدى عوائقهم . فإذا ما جاء هذا التحدى في صورة إضراب مثل الإضراب الذي قام به عمال النسيج في الولايات المتحدة في خريف عام ٣٤ فقد حيل دون نجاح هذا الإضراب عن طريق إلقاء القبض على الزعماء المحليين ؛ بحيث يتعذر وجود اتصال بين نقابات العمال وأعضائها . وإذا ما جاء هذا التحدى في صورة احتجاج على قيام حرب ، صدر قانون يقضى بأن التفوه بأية كلمة تساعد العدو أو تدخل عليه الطمأنينة يعتبر جريمة ، وفي ظل هذا القانون يفتح المجال الذي لانهاية له أمام العقوبات . ولا يقتصر استحوادهم لسلطة الدولة على مجرد تحديد قواعد المباراة . إنهم يملكون الصحف إلى حد كبير . والقدرة على التحكم في الأنباء لها أثر لا تيسر المبالغة في وصفه ، والسلاح

الحديد - سلاح الإذاعة - وهي إشارتهم إلى حد كبير أيضاً ، خاصة في فترات الأزمات ، وهم يملكون المدارس ، ومن ثم يستطيعون إعداد عقول الأجيال الحديثة بحيث تتقبل المبادئ التي يرغبون - بالطبع - في فرضها .

وفي ظل هذه الظروف لا يوجد خطر كبير يجعلهم يشعرون بالخوف على سلطانهم من أن يتعرض للتحدى ، اللهم إلا في حالتين فمن الممكن ظهور هذا التحدي في أعقاب حرب فاشلة حين تقلل الهزيمة وخيبة الأمل من الهيبة المعتادة التي تتمتع بها الدولة . ومن الممكن أيضاً أن يظهر هذا التحدي حين تحطم التجربة الطويلة (التي تعتبرها الأقلية ظلاماً) الآمال المعقودة ، وفي هذه الحالة لا تستطيع الدولة أن تركز إلى الولاء التقليدي للأجهزة التي تعتمد عليها . وبصرف النظر عن هذه المواقف نجد أن الحكومة التي تصمم على الاحتفاظ بسلطان دولتها مهما كان الفن لا شك أنها ستفعل ذلك (ما لم ترتكب خطأ استراتيجياً جثائياً) . وينطبق هذا القول على عصرنا الحديث أكثر مما كان ينطبق على الثلاثمائة عام الماضية ، وذلك لسببين . فقوى الدولة الحديثة المنظمة تنظيمياً عالياً يتمتع بامتيازات ضخمة في أية معركة تخوضها مع الجموع التي تفتقر إلى التنظيم الكامل ، كما أن الأسلحة اللازمة لثورة ناجحة كالظائرات والغازات السامة ، والمدفعية الثقيلة ، والمدافع الرشاشة ، ليست في متناول الرجال الذين يريدون الاستيلاء على الدولة . إن التجربة التي مرت بها النمسا

وأسبانيا توضح بصورة قاطعة أن أية ثورة لا تستطيع حتى أن تأمل في النجاح ما لم تكن القوات المسلحة في جانبها ، ما لم تلتزم هذه القوات المسلحة بجانب الحياد وسط الظروف التي تنشب الثورة في ظلها .

من هذا يصبح لي أن أنهي إلى القول بأن الدولة التي تسيطر فيها الطبقة على سلطان الدولة لن تفرط في هذه السيطرة إذا ما جعلها هذا التفريط تتنازل عن الامتيازات التي تتمتع بها . إنها ستقوم بالإصلاح - حين يتحتم عليها ذلك - على شريطة ألا يعنى هذا الإصلاح القضاء على ما لم تره ضروريا لوجودها . إنها لن تقدم على الإصلاح إلا إذا أمنت بأن الامتيازات التي ستتنازل عنها لن تورطها في توضحيات جوهرية فإذا لم تتحقق هذه الشروط حاربت الطبقة المهيمنة ، وما زال التاريخ يرينا كيف أنها ستحارب على الدوام وهي تؤمن إيمانا عميقا بأن الحق في جانبها . فإذا ما نشب الصراع في هذا النوع من المجتمع الذي نطلق عليه صفة المجتمع الديمقراطي الرأسمالي ، فلا شك أن الذين يستحوذون على السلطة الاقتصادية سيعمدون إلى خنق النظام الديمقراطي إذا ما تدخل هذا النظام - في سياسته - في أسس الرأسمالية . وأعتقد أنهم سينجحون في هذه المهمة . اللهم إلا في الأحوال التي أشرت إليها آنفاً .

إن المعنى الذي يكمن وراء هذا كله معنى واضح ، وهو أن الديكتاتورية السافرة بديل للحكومة التي تحكم بموافقة الشعب . وليس هناك من سبب جوهري واضح يجعلنا لا نصدق أنها تستمر لفترة من

الزمن ، ولست أرى ما يدعو إلى الافتراض بأن الرجال الذين يفقدون الحرية السياسية طواعية سيقدرّون - أو سيرغبون عن طيب خاطر - على تنظيم علاقاتها في ظل الظروف الحاضرة ، وليس من شك في أن الدكتاتوريات تحطم نفسها - بمرور الوقت - بعجزها عن إرضاء الشعب الذي تحكمه . غير أن هذا لا يحدث إلا بعد مرور فترة من الزمان . وليس من شك أيضاً في أن الظروف الاقتصادية - في عصرنا الحاضر - لدولة أوتوقراطية تحاول - كما حاولت ألمانيا أو إيطاليا أن تطيل أمد النظام الطبقى للرأسمالية . وقد يؤدي ذلك إلى ظهور سياسة خارجية ذات صبغة عسكرية ، ومعنى هذا - بمرور الوقت - الحرب ، غير أن الحرب لا تؤدي إلى ظهور الديمقراطية بكل تأكيد ، كما أنها لا تؤدي بالضرورة إلى ظهور دكتاتورية برولتارية (في الوقت الذي تندثر فيه الدكتاتورية حين تفشل في هذه الحرب) .

إن الحرب لا تؤدي إلى الديمقراطية . إذ أن الفوضى التي تلي نتيجة للقضاء على نظام أوتوقراطي قلما تستطيع الوسائل الديمقراطية أن تغلب عليها . ومن الواضح أن روسيا وإسبانيا والنمسا وألمانيا يعرفون هذا الدرس . إن فك القيود - وهو الشيء الذي يحدث في العادة بعد سقوط الدكتاتورية - يتطلب بديلاً آخر في صون حكومة قوية . والعيب الجوهرى الذى تمنى به الأنوقراطية هو أنها تقضى على عادات التسوية والتعاون التي تعتمد عليها الديمقراطية ، حتى يتسنى لها أن

تنجح في مهامها . وحتى لو أضيف فصل ديمقراطي إلى التمثيلية التي تمثل - كما حدث في اسبانيا وألمانيا - اتضح أن شروط استمرارها تتمثل في تحقيق رخاء يساعد على القيام بإصلاحات كبرى دون الإضرار بالآمال المعقودة إضرارا جسيما ، فإذا ما انعدمت - كما حدث في إسبانيا وألمانيا - تدمرت الطبقات التي تدفع ثمن الإصلاحات الكبرى . وتكون النتيجة أن يربطوا خسارتهم بالنظام الديمقراطي ، وتتولد الكراهية في صفوف القلة ، وتسود البلاد صفوف الكثرة ، وهذا هو الطريق المباشر الذي يفضي إلى الثورة المضادة . وإذا ذاك نجد ميلا إلى ناحية روح الأزمة التي تتطلب تشريعات استثنائية . فإذا ما تحقق هذا بالقوة أقدم خصوم النظام المهورون على إجراءات يائسة . وإذا ما ظلت عاطلة أقنعهم على الأقل بضعف الديمقراطية ، ومن ثم أغرهم ببذل مزيد من الجهود للقضاء على هذه الديمقراطية . ولا أعتقد أن هناك كثيرين يشكون في أن تسامح جمهورية فيمار إزاء خصومها الذين نظموا صفوفهم قد أقنعت هؤلاء الخصوم بأن أسس هذه الجمهورية من الضعف بحيث تجعل القضاء عليها أمراً يسيراً . ولو قد أبدى «أبرت» وزملاؤه من الحزم إزاء مؤيدي اليمين ، ما أبدوه إزاء مؤيدي اليسار لتغير تاريخ الفاشستية الألمانية . كما أن الحرب لا تؤدي بالضرورة إلى دكتاتورية البروليتاريا . إن دكتاتورية البروليتاريا ليست لها بد منها في تاريخ التطور الاجتماعي . وهي ليست مجرد ثمرة لظروف اقتصادية خاصة فهي أيضاً ثمرة هؤلاء الزعماء

الذين لهم - مثل لينين - عين ترى ، ويد تبطش ، كما أن لديهم استراتيجية ملائمة يتم تنفيذها في الوقت المناسب . إن الظروف العلمية التي تعمل الحكومة العصرية في ظلها تجعل من الممكن أيضاً أن تكون نتيجة الحرب عوداً إلى البربرية ، كما أنه من الممكن أن يكون من نتائجها انتصار الطبقة العاملة . غير أن هناك شروطاً كثيرة يتطلبها انتصار الطبقة العاملة . إذ يجب أن تكون مسلحة ، ويجب أن يقودها حزب ثوري مزود بالعتاد الاستراتيجي للقيام بمهامه . ويجب أن تكون من القوة بحيث لا تتغلب مع مقاومة خصومها فحسب ، وإنما تقاوم وطأة التدخل الأجنبي . ويجب أن يكون في مقدورها أن تتأكد من كفاية المواد الغذائية ، وأن تقيم حكومة مدنية على وجه السرعة . إنه عمل ضخم إذا نظرنا إليه من أية زاوية ، وإذا نظرنا إليه من أية زاوية أيضاً وجدنا أن نجاحه أشبه ما يكون بمعجزة . والذي يستعرض تاريخ الثورة الروسية لا يستطيع أن ينكر أن نجاحها في تكوين دكتاتورية بروليتارية يرجع قبل كل شيء إلى عاملين : العامل الأول ضعف البورجوازية الروسية ، ومن ثم خارت قواها وهي تقاوم . العامل الثاني ؛ وجود لينين لا باعتباره المحرك الأول في معركة الاستحواذ على السلطة فقط ، وإنما باعتباره الرجل العظيم الذي حقق تماسكها ووحدتها . لا شك أن الثورات تبرز الرجال الذين هم من الطراز الأول وتضعهم في المقدمة باستمرار ، غير أن التاريخ الحديث بأكمله لم ينجب رجالاً أكثر صلاحية من لينين لمعالجة مشاكل الضخمة العميقة .

ما معنى هذا كله إذن ؟ ينحيل إلى أن التحليل الذى أوردناه يؤدى إلى القول بأن السياسة الدولية فى العصر الحديث قلما تؤدى إلى ظهور ثورة ناجحة . ومن المحتمل أن التغيرات التى تحل بالعلاقات الطبقية لا تتحقق إلا إذا آمنت الجموع إيماناً عميقاً بحاجتها إلى هذا التغير ، وما لم يكن هناك موقف يتيح فيه الأحداث العارضة فرصة المبادرة بالإقدام على إجراء ما . وروسيا هى المثال التاريخى الوحيد على ذلك ، فإن هذا التغير لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق حكومة يعصدها رأى عام يتصف بالقوة وبالتصميم . وحتى لو تحقق هذا فإن الدلائل تشير إلى احتمال تعرض هذه الحكومة للتحدى ، وليس من المحتمل أنها ستقدر حين تواجه التحدى على الاحتفاظ بسلطانها عن طريق الاعتماد . على السياسة الكلاسيكية للديموقراطية . وأى هجوم سافر موجه ضدها يورطها فى إجراءات السيطرة والقمع ، وفى هذه الحالة تصبح تلك الإجراءات الثمن الذى تدفعه من أجل البقاء .

من أجل هذا يصبح من الضرورى لأى حزب يحاول تغيير الأسس الاقتصادية للمجتمع أن يحتفظ لأطول مدة ممكنة بنظام أساسى يتيح له استعادة قوته بطريقة سافرة . أما الصورة البديلة لهذه الصورة فتتمثل فى تحول الحزب ، كما حدث فى ألمانيا ، من حركة إلى مؤامرة ، وفى

هذه الحالة يقامر الحزب (الذى جعلته الدولة يمارس نشاطه فى سرية) بأهدافه . وعلى أية حال سيكون من العسير - بمقياس السرعة التى يتحقق بها نجاحه داخل إطار نظامه - أن يحول بين خصومه وبين أن يوجهوا الضربة الأولى . والذين يكشفون خطراً يهدد أسس النظام الذى يؤمنون به بسهولة ، والواقع أنهم يقنعون أنفسهم دائماً باخلاص بأن لهم الحق فى اتخاذ إجراءات حاسمة تكفل الإبقاء على هذا النظام . ولقد تعودت الملكية ملكية الأشياء طيلة تاريخها اعتباراً لهجوم أحسن وسيلة للدفاع ونظراً لأن الملكية فى المجتمع الرأسمالى تستحوذ على سلطان الدولة ، فإن فرصة القضاء على الديمقراطية التى تهدد امتيازاتها فرصة واضحة وجذابة . وعلى ضوء هذا التحليل سرعان ما ينظر الناظر إلى هذه الأحداث كيف أن طابع الحرية التى عشقها الناس هو طابع هش .

إن الحرية فى أى مجتمع مسألة أمانة ، وحين يتعرض هذا الأمان للخطر يسهل على الذين يدافعون عن النظام القائم أن يقضوا عليه ، ويكفى للدلالة على هذا أن نقارن بين روح فرنسا عام ١٧٨٩ وروحها عام ١٧٩٢ وأن ننظر إلى طابع إنجلترا السياسى أيام بيت وسيد مواث والاستهانة بالحرية ، وهى الاستهانة التى تعتبر من سمات الدكتاتورية الحديثة سواء منها دكتاتورية البروليتاريا أو الدكتاتورية الفاشستية ، لا يمكن الإبقاء على الحرية إلا إذا جاءت التغيرات المقترحة نتيجة للرضا العام أو كانت من الضيق بحيث يشعر الذين يتأثرون بنتائجها بأن السلام

أفضل من الصراع ، ولقد شعروا بهذا بصفة عامة حينما كانت هناك إصلاحات تدريجية محدودة المدى ، وذات نتائج تظهر شيئاً فشيئاً ، وقلما شعروا بهذا حين تؤثر التغيرات المقترحة في نفس الأساس الذي يقوم عليه كيان العلاقات الطبقية .

والنتيجة البسيطة التي تستخلص غالباً من هذه الحقيقة أنه ما دامت الحرية تعتمد في وجودها على الأمان وجب على دعاة الإصلاح إذا ما كانوا يهتمون بالحرية أن يدفعوا لها الثمن ، وطريقة ذلك أن يضمنوا للطبقة التي تمتلك وسائل الإنتاج الاستمرار في التمتع بتلك الامتيازات التي تتيحها الملكية لفترة من الزمن ، إلى أن يتعودوا على النظام الاجتماعي الجديد ، ويرضوا عنه ، غير أن هذا النوع من التعهد لا يسهل الوعد به بإخلاص ، إذ أنه يتضمن تكوين طبقة جديدة من المستأجرين تضمن لهم الدولة بنواياها الحسنة حق التمتع بنصيبهم من الدخل القومي ، وإلى أن تحقق الملكية القومية مميزات التنظيم الذي أعيد بناؤه ، فمعنى ذلك تعطيل أى إصلاح لحالة العمال في أية صناعة تستولى عليها الدولة ، اللهم إلا على حساب مجموعة من المواطنين بوصفهم دافعي ضرائب أو مستهلكين وهناك جميع الأدلة الممكنة التي تعارض ذلك النوع من المصادرة وهذا النوع يجعل الطبقة المالكة تتصارع ، ويجدر بنا أن ندفع ثمناً لا بأس به حتى يتقبلوا النظام الاجتماعي الجديد عن طيب خاطر ، غير أن الثمن الذي يلقي على كاهل هذا النظام عبئاً جديداً ممثلاً في الدين الذي يطيل

من عمر نظام الامتيازات بطريقة مختلفة غير مرغوب فيها ، دون أن يتعرض أصحابها للخطر ، وهذا سيؤجل فقط مشكلة دفع الثمن دون أن يوجد أساس لحل هذه المشكلة حلاً معقولاً .

من أجل هذا أعتقد أنه يتحتم علينا أن نتوقع حلول عهد تهمل فيه النظرة إلى الحرية التي كانت تميز المدنية الغربية بصورة عامة ، وبريطانيا بصورة خاصة ، وذلك في خلال القرن التاسع عشر ، ولكنها حقيقة مرة ، إذ أوجد هذا المزاج عادة التسامح والغضب من المظالم ، وهي من أكبر الانتصارات التي حققتها الروح الإنسانية ، ولا بد أن يكون هناك قلة من الناس يعجزون عن الاستجابة لشعر يدعو فيه بيرون وشيلي وهايني وفيكتور هيجو إلى تحرير الجنس البشري من الأغلال التي تقيده . ولا بد أن يكون هناك فئة — أقل من الأدنى عدداً — لم تحس بأن تحرير إيطاليا من الطغيان النمساوي والحملة المتحررة ضد قطائع الأتراك ، وتحرير العبيد في الولايات المتحدة ، ودخول أعضاء حزب العمال مجلس العموم أضافت أشياء إلى مجموع رفاة المدنية . ومع ذلك اتضح في أيامنا هذه أن أبناء أولئك الرجال الذين رحبوا — في حماسة — بهذه الأحداث على استعداد باسم حقوق الملكية للقضاء على جميع المزايا التي حققها التقدم الذي يمثلونه . لقد اعتدنا في جميع أنحاء العالم — على بربرية جديدة ، ويبدو أن الرجال يفرضون هذه البربرية باسم المبادئ التي يتمسكون بها في حرارة . إن خنق الدكتاتوريات (سواء أكان هذا

في روسيا أم في ألمانيا أم في أي مكان آخر (للأحزاب التي لا تقبل أيديولوجية الدين بمسكون بأزمة الحكم ، وجعل اليهود في ألمانيا جنساً مستعبداً وما تؤدي إليه الخلافات السياسية من فرض ألوان التعذيب التي لا يستطيع رجل حساس أن يتصورها دون أن يشعر بالهلع وارتكاب هذه الأفعال بكل بساطة دون أن يستيقظ الذين يعلمون من بلادهم وقدرة كل دولة على منافسة أعدائها في استغلال وسائل الحرب التي تعرف جيداً أنها تتعارض مع طيب العيش ، كل هذا يوحى بقدوم عصر فولاذي تفقد فيه القيود الأخلاقية التي يفرضها الأمان على أساليب السلطة كل أمل في تحقيق هذا التأثير الذي كنا نعتقد أنه صار جزءاً من عادات النشر المستقرة — لقد أدى اغتيال مانيوتى — بإيعاز من موسوليني — إلى ظهور تدمير (مؤقت فقط) ضد الدكتاتور الإيطالي ، واغتيال هتلر ليفز من من كبار زملائه دون محاكمة ، شيء يمكن للمشرعين المرموقين من ذوى الشهادات العالية أن يدافعوا عنه باعتباره تحقيقاً لفكرة العدالة . وخلاصة القول أن أشكال الحكومات التي نقرأ عنها في التاريخ ، ونعتبرها ممثلة لأحد طغاة الشرق أو جبابرة إيطاليا في العصور الوسطى ، هذه الأشكال قد قام حكام الدول الغربية في القرن العشرين بتنظيمها عن عمد دون أن يحسوا على ما يبدو بونحر الضمير . إن للارهاب ما يبرره بوصفه الطريق الذي يؤدي إلى السلطة ، ويقال : إن السلطة هي الحيز الأسمى بحيث لا تثير الوسائل التي يحققها أي احتجاج من جانب الذين يشاهدون هذه الوحشية .

وحين تسلح الآراء نفسها استعداداً للصراع تعذر وصول صوت العقل
 إلى الأسماع . وحين تطغى قعقعة السلاح الجارفة على صوت العقل ، يكف
 الناس عن الإنصات لنداء يدعو إلى الحرية ، ويتم القضاء على الإجراءات
 الخاصة بالحكومات التي تحكم عن رضا . ويتنصر الذين يملكون السلاح
 ولا نغني هذا - بالضرورة - أن امتلاك الأسلحة معناه قضية أحسن . لقد
 كان هذا هو المزاج الذي ظهر كلما اقترب نظام اجتماعي من شفا
 الهاوية . ويدافع النظام القديم بوحشية عن ممتلكاته دون أن يلتفت بالآ
 إلى معاني الصراع . وهكذا حارب الكاثوليك البروتستانت في أوروبا
 - في القرن السادس عشر - وهكذا حارب الجنوب الشمالي أثناء الحرب
 الأهلية الأمريكية ، وهكذا حاربت القيصريّة دعوة الإصلاح السياسي
 والاجتماعي في روسيا قبل الثورة ، والأفراد الذين أمسكوا بزمام السلطة
 واعتنقوا فكرة خاصة بالصالح العام سيحاربون دفاعاً عنها بدلاً من
 الاعتراف بأن هذه الفكرة لم تعد تلأثم الاحتياجات التي تواجههم .
 إنهم لا يفعلون هذا بدافع من الرعونة - أو عدم الاخلاص ، وإنما
 لأن آراءهم في الخير والشر تتاح للبيئة التي ترعرعوا فيها ، ولأن الآراء المعادية
 لهم تهدد الأسس التي تعلموا عن طريق التجربة كيف ينظرون إليها
 باعتبارها شيئاً لازماً لا يمكن التخلي عنه . وهم يتسامحون بل يصبحون
 كرماء حين يرون أن الآراء المعادية لا تهدد هذه الأسس ، فإذا كانت
 تهددها بالفعل فضلوا استخدام وسائل القمع بدلاً من الجدل ، باعتبار

القمع أيسر وسيلة للدفاع عن أنفسهم . لقد صار من عادة النظام الاجتماعي الذي يشعر بأن ثمة خطراً يهدده أن يحيل الأرض إلى صحراء ليقول بعد ذلك : إن السلام يسودها ، ولقد كانت سلطة الدولة — على الدوام — هي الوسيلة التي تستخدم لصنع هذه الصحراء .

كل هذا يفسر لنا لماذا كانت سلطة الدولة — في المجتمع الذي لا تسوده المساواة — وسيلة لقمع المحرومين من الامتيازات التي تحميها هذه الدولة . كما أنه يفسر لنا لماذا يتحتم على المحرومين أن يسعوا نحو الحصول على هذه السلطة لكي يرتد إليهم نفعتها . ولكن لم يحدث في التاريخ أن فتحت إحدى الدول صدرها لهذا الإجراء حتى عن طريق الإرادة الشعبية التي تعبر عن نفسها في إطار دستوري . لقد كانت هيئاتها في خدمة مصالح الذين يمتلكون وسائل الإنتاج الرئيسية في المجتمع وكانت الأشكال السياسية — على الدوام — قناعاً تقف الطبقة المالكة خلفه لتحتمي سلطتها الذي أضفته عليها الملكية من غائلة الخطر . وحين كانت الأشكال السياسية تهدد حقوق الملكية عمدت الطبقة المالكة على الدوام إلى إخضاع هذه الأشكال لاحتياجاتها ، وما من شك في أنها قدمت على الدوام من الأسباب ما يبرر محاولاتها ، لقد حاولت أن تظهر (كما أظهر هتلر في ألمانيا) أن هذا الإخضاع يخدم مصالح المجتمع بأكمله . ولكن حينما تحقق الإخضاع بنجاح (كما حدث في إيطاليا وألمانيا في عصرنا الحاضر) اتضح لنا أن العلاقات الطبقية في

المجتمع تظل ذات نفوذ مهما كان نوع الدفاع ، ومهما بذل من إخلاص في هذا الدفاع .

لقد حاول كتابنا هذا أن يوضح أن هدف الدولة الجوهري هو دائماً حماية نظام معين خاص بالعلاقات الطبقية ، ولقد قيل : إنه أينما وجد مجتمع مقسم إلى طبقات اقتصادية تختلف كل منها عن الأخرى من حيث الملكية - داخل في نطاق الوظيفة الانتاجية - صارت الدولة حاجزاً يحول دون القضاء على الطبقات ، من أجل هذا نجد أن منطق الدولة - في الحضارة الرأسمالية - يجعل من هذا سلاحاً يستخدم ضد الملكية العامة لوسائل الانتاج وحينما كانت هذه المدينة ثرية أو توسعية أدت قدرتها على إتاحة الامتيازات للجموع إلى التخفيف من تصارع المصالح التي تقوم هذه المدينة على أساسها ، ولكن حينما تعرضت المدينة للأزمة - كما يحدث في أيامنا هذه - صار الصراع قاسياً وحاسماً ، وتظهر الدولة بمظهر السلطة ذات السيادة التي تشتغل لحماية أسس الرأسمالية من الرجال الذين يريدون الاستفادة من تغيير النظام الرأسمالي .

لقد قلت هنا : إن الذين يستغلون الدولة بهذه الطريقة لا يتصرفون هكذا بوحى من دافع أنانية محضة . إنهم ليسوا بأقل من خصومهم إيماناً بأنهم يعملون للصالح العام ، والآراء التي تتصارع إنما يعادى بعضها بعضاً لأن البيئة والتجربة التي تفسرها الطبقات في المجتمع تؤدي إلى تفسيرات لما يتضمنه الصالح العام ، وفي فترة التدهور الاقتصادي تصبح هذه

التفسيرات متعارضة فيما بينها ، وحين تتضح هذه النقطة في تاريخ مجتمع ما، يضطر أفراد هذا المجتمع إلى اختيار أحد أمرين: إما الاستسلام أو الحرب الاجتماعية . واقد دل التاريخ - حتى الوقت الحالى - على أن الطبقة التى تسعى إلى إعادة تحديد موقفها فى الدولة بطريقة أساسية تضطر دائماً إلى تحقيق أهدافها عن طريق الثورة العنيفة؛ ولقد أشرت على هذه الصفحات إلى أن الحقائق التى نواجهها فى الوقت الحالى لا تضمن لنا أن تجربتنا ستختلف عن التجربة التى مرت بها العصور السالفة.

ولم أسلم - فى الواقع - بأن احتمال وقوع ثورة عنيفة يعطى حق الانتصار للحزب الذى يهدف إلى خلق مجتمع بلا طبقات؛ ولقد أشرت إلى أن مثل هذا الحق يعتمد فى وجوده على ظروف متعددة يندر أن تتضافر فى وقت واحد . وليس من المحتمل أن يتحقق هذا التضافر فى أغلب المواقف العادية التى نستطيع أن نتنبأ لها . وحاولت - بصفة خاصة - أن أدلل على أن ارتباط المجتمع الرأسمالى بدولة من النوع الديمقراطى وصيانتها لا يضمن - ضماناً أكيداً - تحقيق الفكرة الديموقراطية وصيانتها فى فترة تختبر فيها صحة الاقتراحات الرأسمالية عن طريق الأزمة . وقلت: إن الارتباط المشار إليه يرجع إلى ظروف تاريخية خاصة . وليس من المستطاع القضاء على دولة إقطاعية إلا إذا تحالفت الطبقات الوسطى والعاملة (كما حدث فى فرنسا وبريطانيا) ولقد كانت الآراء الديموقراطية هى الثمن الذى دفعته الطبقة الوسطى لهذا التحالف .

ولقد أمكن - من جراء فترة التوسط الطويلة - إخفاء تباين المصالح بين المتحالفين . والآن وقد حلت فترة التقلص بتزايد الاختلاف بصورة واضحة، غير أنني حاولت أن أوضح أنه نظراً لأن حقائق الديمقراطية السياسية مقيدة ببعدها عن المجال الاقتصادي - وهو مجال اهتمامات الطبقة الوسطى، فضلاً عن كونه مجالاً للسلطة الأساسية - فإن الحقائق تحيل التحالف الذي لم تعد له وظائف كبرى يؤديها إلى شيء عدائي . وموجز القول أن الشكل الديمقراطي للدولة في المجتمع الذي يقوم على أساس التملك، وهو المجتمع الذي خلقه التطور الرأسمالي، إنما يخفى سلطان الحكام الأثرياء ومن يركنون إلى هذا السلطان الذين لا يرون في الديمقراطية شيئاً يلائم المصالح التي يسعون إلى حمايتها .

من أجل هذا نرى أن أية فلسفة سياسية لا تستطيع أن تتصرف - بنجاح - مع مفهوم سلطان الدولة الذي يفسر على أنه جهاز لرفاهية المجتمع الذي تتحكم فيه هذه السلطة. وطالما عبرت الدولة عن مجتمع منقسم إلى طبقات اقتصادية صارت دائماً خادماً للطبقة التي تملك أو التي تتحكم في ملكيته وسائل الإنتاج والمنطق الذي يكمن وراء هذا الوضع هو أنه ليست هناك دولة تستطيع أن تحقق رفاهية مجتمع بأكمله ما لم يشترك المجتمع بأكمله في امتلاك وسائل الإنتاج . فإذا ما تحقق هذا استطاعت سلطة الدولة أن تحمي مصالح كل فرد من أفراد المجتمع دون تحيز . ذلك لأن رغبات المواطن لا ينظر إليها بعين الاعتبار، ولا تحظى

بالاستجابة المطلوبة إلا إذا اعتبر عضواً متساوياً مع جميع أعضاء المجتمع الآخرين ، لا باعتباره عضواً في طبقة لها وضعها المعين في هذا المجتمع ومن الممكن أن يكون هذا المجتمع مجتمعاً يتمتع بالمساواة ، بمعنى أن الاستجابة للاحتياجات لا تتم على أساس القدرة على الحصول (و مرجعها حقيقة الملكية العادية) وإنما على أساس خدمات تؤديها وظيفة يتم قيامها بميزان قيمتها الاجتماعية . وفي مقدور المجتمع الذي يتمتع بالمساواة أن يضع تخطيطاً لحياته بحيث يبنى أعظم الفوائد من موارده الإنتاجية . وفي أى شكل آخر من أشكال المجتمع ، يحول طابع الدولة (الذي يحمى هذا الشكل الآخر) دون تحقيق هذا الهدف .

لقد كتب هيجل يقول :

« إن الدولة الحقّة والحكومة الحقّة لا تظهر إلا عندما يكون هناك تباين بين الطبقات ، وحين يكون هناك غنى فاحش وفقير مدقع وحين يتطور الموقف فتجد مجموعة من الناس أنه لم يعد في استطاعتها إشباع مطالبها بعد أن عودت . — فيما سبق — على إشباعها ؛ ومن الواضح أن مثل هذه الدولة لا تستطيع — بطبيعة نشأتها — أن تتخطى هذه الفوارق الموجودة بين الطبقات ؛ ومن المحتمل أن تدفعها نشأتها إلى القيام بوظيفة من يحمى الأغنياء ضد الفقراء .

وكتب البروفيسور جيز يقول : « حين تسيطر أية طبقة اجتماعية على السلطة السياسية فإنها تسارع باستغلالها لخدمة مصالحها الخاصة . ولا شك

أنها تفعل ذلك بنية حسنة ، ومن أجل هذا تعتقد أن مصالح طبقتها هي في الواقع مصالح المجتمع العامة « ويتضح هذا الأمر جلياً في الدول التي لا تتبع نظاماً ديمقراطياً ، ولقد حاولت - في هذا المجال - أن أوضح أن الأمر ينطبق أيضاً على الدولة الديمقراطية مع فارق واحد ، وهو أن هذا الطابع الديمقراطي يساعد الذين لا يساهمون في ملكية وسائل الإنتاج على التعبير عن مطالبهم بطريقة أوقع مما يستطيع الذين يعيشون في ظل نظام سياسي مغاير .

هذا هو السبب في أن أي تحليل للدولة يؤدي إلى القول بأن جوهرها - مهما كانت مطالبها - يتمثل في سلطة إلزامية تخدم الذين يتمتعون بالنفوذ الاقتصادي ، ولو تركز هذا النفوذ - كما هو الحال عندنا - في أيدي الأقلية لمالت الدولة إلى خدمة مصالح هذه الأقلية . ذلك لأن طابع هذا النفوذ حين يحدد علاقات المجتمع الطبقية ، سيحدد أيضاً المطالب القانونية للرجال ، وهي المطالب الخاصة بحقوقهم في إنتاج الإجراءات الاقتصادية ، وموجز القول أن أية دولة لا تستطيع أن تذهب إلى أبعد من معاني اتجاهاتها الاقتصادية إذ أن هذه الاتجاهات تحدد طابع أفعالها بطريقة حاسمة ، وستخضع أخلاقيات سلوكها دائماً لتلك الاحتياجات التي تؤكد اتجاهاتها التي تحدثنا عنها ، ولن يكون هناك تغير أساسي في طابع هذه الأخلاقيات - مهما كان شكلها السياسي - ما لم يكن هناك تغير في الاتجاهات الاقتصادية للمجتمع .

ولقد سبق لى أن قلت : إن هذا التغير أصعب عملية عرفها التاريخ الاجتماعى وهو يستلزم دنى الحذر والمهارة . وهو يثير أعماق مشاعر الرجال وهو يغوص إلى أعماق أعماق عاداتهم وشعورهم بالأمان . وتحقيق التغير بطريقة سلمية يتطلب - فى فترة الأزمة - تغليب العقل على العاطفة . وليس هناك تجربة أشد من هذه التجربة فى تاريخ الجنس البشرى . وليس من المحتمل أن تكون هذه تجربتنا حيث إن الشئ الذى يتأثر بالتغير هو العامل الأساسى فى جميع العلاقات الاجتماعية ، وإن التطور السلمى للأنظمة يتطلب - من أجل تحقيقه - أن يتفق الناس حول الأهداف التى يجب أن يتطلعوا إليها ، والتضامن هو أساس ذلك الاتفاق . ويجب ألا يكون الاتفاق مجرد شئ لفظى ، إذ يجب أن يتحقق كل يوم فى حياة الرجال العاديين والنساء العاديات . أن الدلائل التى تحيط بنا من كل مكان لتشير إلى أن هذا الاتفاق لم يعد ممكناً ؛ لقد دخلنا - فى تاريخنا - إحدى هذه الفترات الحرجة التى يتحتم علينا - إزاءها - أن نعيد تحديد الأهداف الأساسية لسياستنا الاجتماعية . إن تقاليد الماضى المتوارثة تنهار أمام عيوننا ، وبانهيارها نواجه تحدياً - لا مهرب منه - يهدد العلاقات الاجتماعية التى كانت أساساً لهذه التقاليد المتوارثة . . .

لقد مر التاريخ الحديث بفترتين متشابهتين اضطرفيهما الجنس البشرى إلى مواجهة خطر مماثل . لقد حطم عهد الإصلاح فكرة المجتمع المسيحى

الموحد (وهى الفكرة التى ظهرت فى العصور الوسطى) وباندثار هذه الفكرة حلت الفكرة الدنيوية للمجتمع محل الفكرة الدينية . وكان هذا التغير انعكاساً لنظام طبقى جاء نتيجة لعجز النظام الإقطاعى عن الاعتراف بالقوى الإنتاجية الكامنة فى المجتمع ، وأتاح عهد الإصلاح للطبقة البرجوازية ركيزة داخل حدود النظام السياسى الحديد الذى قدم بقدم عهد الإصلاح . غير أن تحقيق أهدافها لم يكن كاملاً . وفى أواخر القرن الثامن عشر ظهرت هذه الحركة الضخمة التى نوجز ذكرها تحت عنوان الثورة الفرنسية وساعدت هذه الحركة الطبقة المتوسطة فى استكمال إجراءات تحريرها ، وفى كل حالة من هذه الحالات أثرت الاحتياجات الاقتصادية الجديدة على القيم الاجتماعية ، وفى كل حالة من هذه الحالات كان الصراع العنيف - بين القديم والحديث - الثمن الذى يدفع لقاء المجهود المبذول . لقد مر النظام - الذى نعتبر نحن جزءاً منه - بفترة استغرقت ثلاثة قرون . ليحرر نفسه تحريراً كاملاً من أساليب الماضى .

وفى مقدورنا أن نلمس الآن (مرة أخرى) تبشير نظام جديد . ومرة أخرى يتعارض النظام الاقتصادى مع الأشكال السياسية التى يعيش فى ظلها؛ ومرة أخرى كذلك يبدأ الصراع بين حقائق الحاضر وآراء الماضى . هذا الصراع الذى يتطلب دائماً إعادة تشكيل مبادئ الحكم . وإزاء هذا النوع من المواقف يصبح واجب الفلسفة السياسية الأول

دراسة طابع السياسة من حيث وقعها الملموس ، لا من حيث فكرتها النظرية . فطبيعة الدولة تكمن فيما تفعله حقاً لا فيما تدعى أنها تفعله ؛ لقد كان من عادة الفلسفة السياسية — حتى الوقت الحاضر — أن تبرر بدلاً من أن تفسر ؛ كما كان من عاداتها أن تحمى الماضى بدلاً من أن تفتح المجال أمام تحرير المستقبل ؛ ويجب أن تبدأ النظرية السياسية الملائمة من الأسس فتنادى بتعارض الدولة ذات السيادة مع النظام الاقتصادى العالمى الذى تحتاج إليه . كما يجب أن نوضح أن الدولة — قبل كل شيء — تعتبر راعية للعلاقات الطبقيّة التى تحرمننا من المدنية الأكثر ثراءً ؛ تلك المدنية التى كان من الممكن أن نتمتع بها .

إن إمالة اللثام عن هذه الحقيقة وجعلها أمراً حاسماً يتطلب جهداً طويلاً شاقاً ، وجميع التنظيمات التى تمتعت بماض مجيد تستطيع حتى فى تدهورها أن تؤخر موعد ظهور التنظيمات الجديدة ؛ لقد اعتدنا على هذه التنظيمات القديمة حتى صارت سجناً مألوفاً ، بل وعزيزاً يفضل ارتباطه بتاريخ العمر ، ويخيل لمعظمنا ونحن نمكث فى داخل هذا السجن — أن النظر خارج نوافذه غامض يدعو إلى الشك ، ويتطلب الجهود المضنية ونحن نزن — فى قلق — ثمن الهرب من أسوار السجن دون أن تكون لدينا الشجاعة الكافية للهرب ، غير أن بذل الجهود هو الذى يجعلنا نتقدم آملين .

وبغير هذه الطريقة لا نستطيع أن نضيف للمغامرة الإنسانية وقارها الخلاب .

مجموعتنا "اخترنا لك"
تصدر نصف شهرية باللغات العالمية

ويترك في تحريرها وإعدادها
لجنة "اخترنا لك"

المشرف على اللجنة
عبد القادر حاتم

سكرتير اللجنة
محمد عطا

المراسلات : ص.ب ١٠٩٤ القاهرة

دار المعارف للطباعة والنشر

Bibliotheca Alexandrina



0696499

C
101
453
2
34